

میانے و آئارہ

الدكتور عبد العزيز زغلامي



البرية الحرة العام الثالث والبناء وال
البار المصرية الثالثة وال

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوي

الإسكندرية

أحمد شفيق المورخ

حياته وآثاره

تأليف
الدكتور عبد العزيز رفاعي

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

مطبعة خيبر تليفون ٩٠١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يذخر التاريخ العربي بالاجاد ، كما يحفل بالاعلام الذين برزوا في شتى فروع المعرفة وألوان النشاط في كثير من ميادين الحياة ، من بين هؤلاء كان أحمد شفيق ، ذلك الذي ذخرت حياته بالنشاط وبرز بصفة خاصة في كتابة المذكرات التاريخية ، بما أسهم في حركة التاريخ الحديث ودعمه بالمصادر ، وبما خلف من آثار أخرى أفادت ذلك التاريخ والثقافة العربية عموماً .

بدأ حياته في أسرة مصرية متوسطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتربى في أحضان العائلة الخديوية لصلة والده بها ، فنال قسطاً وافياً من التعليم في فرنسا ، ولما عاد بدأ يتهيأ لعهد جديد تدرج فيه إلى المناصب العليا في عهد عباس .

ولقد غدا في الصدر الأول من هذا القرن حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، من أظهر الأسماء ، يتبوأ منصباً كبيراً من مناصب الدولة ، وكان يمتاز عن بقية رجال الدولة بنشاط دائم ونزاهة لا يعلق بها الريب وثقافة غربية ظهرت بواكيرها في كتابه « الرق في الاسلام » الذي نشره بالفرنسية .

ولما قامت الحرب العالمية الأولى شرد شفيق بسبب صلاته بالخديو عباس ضمن من شرد في الأرض ، وتضعفت صحته وضعف بصره فلما تنكر له عباس شرع في العودة إلى مصر .

وحسب الناس أنه سيركن للراحة لما أصابه من ضعف ولكنهم شاهدوا رجلاً يستعيد نشاطه من جديد منذ أن بدأ يستقر في مصر بالوان جديده تحمل طابع مرحلة جديده في حياته تجلت عليها سمات خبرات مرحلته الأولى ومدى التأثير بها .

تحرز في مصر من طرق باب السياسة إلا في حذر، لسابق صلته بعباس وأخذ يشتغل بالتحرير في جريدة الليبرتيه بما ينفع بلده ، ثم ينغمس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فيدير أحد البنوك تارة ويشغل في مجالس إدارات بعض الشركات تارة أخرى ، ثم لا يلبث مع هذا أن يحدد نشاطه فيمنض بالرابطة الشرقية ويدير مجلتها ويدعو لمهرجان شوقي وغير ذلك ، ولم يكد ينتهي من ذلك حتى نهض بالكتابة والتأليف للتاريخ المصري الحديث .

كان قد شغف بكتابة التاريخ بعد أن نه في نفسه لبحر حياته « تاريخ الجبرتي » ميلا طبيعيا لكتابة المذكرات ، فلما وجد أنه لم يقف أحد أثره ، شاء سد الفراغ بتدوين المذكرات ، وقد أهتم بتدوينها طوال فترة طويلة امتدت من ١٨٧٣ — ١٩٢٩ اهتمامه بتحصنه وبيته ، وكان لتاريخ حياته وتوليته المناصب العليا للدولة وما عرفه من أسرار السياسة طوال هذه الفترة ، عون له على ذلك ، كما كان لاماته وذكائه أهمية أضفت على مذكراته قيمة تاريخية كبرى ، حتى غدت من أكبر المصادر لتاريخنا الحديث .

وكما اختصت فكرة كتابة المذكرات في لبحر حياته بمحادث عرضي ، اختصت في ذهنه فكرة كتابة الحواريات السياسية بعد ذلك في لبحر حياته بمحادث عرضي أيضاً ، فقد أنارتها قراءته لنحلة العالمية الفرنسية ، حتى تمنى أن يكون لمصر مثلها ، فلما عاد إلى مصر بدأ ينفذ الفكرة .

أخرج حواريات مصر السياسية — أشبه بدائرة معارف تاريخية سياسية — في عشرة أجزاء قوامها مجمل لتاريخ مصر من عهد محمد علي إلى قيام الحرب العالمية الأولى وتفصيل الأحداث السياسية بعد ذلك حتى سنة ١٩٣٠ فأسدى للتاريخ المصري الحديث بذلك مصدراً تاريخياً هاماً ، كما ألف تاريخ قناة السويس وكتاباً آخر بالفرنسية في تاريخ مصر الحديث ونفوذ الأجنبي فيها ، وما أن فرغ من ذلك حتى أخذ يفكر في أن يحقق لناس حلمه الوحيد ، ويخرجه في حياته بنشر مذكراته في نصف قرن فبعد أن ظل يكتبها طوال نصف قرن ، بدأ في نشرها من سنة ١٩٣٤ في أربع مجلدات .

وأخذ يخلد للراحة في منزله « بروضة شفيق » بشبرا ينثر هنا وهناك بضع مقالات ثقافية واجتماعية إلى أن توفي سنة ١٩٤٠ .
في هذا الكتاب محاولة لدراسة سيرة أحمد شفيق المؤرخ والترجمة له بإبراز معالم حياته وما بذله وما افاده من آثار تاريخية .

ولإذ ترتبط هذه الآثار في قيمتها بحقيقة صاحبها وظروف حياته . ونوع ثقافته وشخصيته — عموما — ثم ما جاء بها من حقائق تاريخية هامة فقد قسمنا من أجل ذلك البحث إلى باين : تناول الباب الأول التعريف بمراحل حياته وما اكتنفه من ظروف بسبب اضطراره بالأعمال السياسية واتصاله بدخائل الأمور .

وتناول الباب الثاني دراسة آثار المترجم سيما مذكراته الشخصية وأهميته ، هذه الآثار التاريخية كمصدر تاريخي .

أملين بهذا كله خدمة التاريخ العربي الحديث والافصاح عن خير مصادره ، فيما يبرز فيه المؤرخ من آثار وآراء .
والله ولي التوفيق

المؤلف

دكتور عبد العزيز رفاعي

أول مايو ١٩٦٤

الباب الأول

حياة أحمد شفيق

نشأ في بيت من بيوت الطبقة المتوسطة يحمل في نفسه ميلا لكتابة المذكرات والتاريخ وقد شحذ فيه ذلك الميل الطبيعي ومكنه من التعبير عنه بيته التي عاشها في مطلع حياته وهو يشهد أحداث ختام القرن ١٩ وطلائع القرن العشرين ويتأثر بتطورها متدرجا في الوظائف ثم ما ناله من الثقافة الغربية الحديثة في التاريخ وعلوم السياسة وغيرها وكان تعيينه وتدرجه في المناصب العليا ، السبيل الذي مكنه من التعبير عن استعداده الطبيعي لكتابة التاريخ وقد أخذ يشتغل به مبكرا في إطار ما اتصف به في ذاته من النزاهة والاعتدال ، مما جعله علما من أعلام العرب المؤرخين عن عصر الحديثه .

الفصل الأول

نشأته وحياته الدراسية

ولد أحمد شفيق في ١٨ مايو سنة ١٨٦٠ في أخريات سنى سعيد ونشأ بمنزل والده حسن موسى حيث أمضى حياته الدراسية الأولى .

نشأ في بيت من بيوت القاهرة المتوسطة لا يحسب من أفقرها ، لأن الفقير في القاهرة — إذ ذاك — لم يكن كوالد شفيق يقتنى الجوارى البيض أو يعمل موظفا حكوميا يوم كان ذلك العمل محدودا ثم مقصورا على فئة خاصة من الشعب ، من المقرين والمنسبين للأسرة المالكة وللعناصر الغريبة عن مصر من أتراك وجركس وأرمن وأوربيين .

فقد شغل والده حسن موسى عدة وظائف هامة في عهد سعيد وإسماعيل وتوفيق منها باشكاتب مديرية الشرقية ورئيس قلم الدعاوى بمعية سعيد ونائب قلم التحرير العربى بالداخلية وغير ذلك من الوظائف الهامة ، وقد فتح الفتى عينيه في مطلع عهد إسماعيل ليشهد والده رئيسا لقلم العر ضحالات في رأى ثم رئيسا لقلم الإدارة بالمالية بعد ذلك ، وقد استقال منها بسبب عدم موافقته لسياسة إسماعيل المقتش ، ثم نقل لوظيفة باشكاتب بيت المال ثم وظيفة مفتش بالحقانية ولعل الذى رشحه للوظائف المالية لم يكن تقربه من الأسرة الخديوية فحسب ، بل ومعرفته التامة بالطرق الحسابية التى كانت معرفتها وقفا على الأقباط دون المسلمين ، وكانت آخر وظيفة تقلدها في عهد توفيق هى مأمور مالية الدقهلية وقد بقى بها حتى توفى في مايو سنة ١٨٨٣ .

ولا يحسب ذلك البيت الذى نشأ فيه أحمد شفيق من أغنى بيوت القاهرة ، لأن القاهرة كانت إذ ذاك تحوى من هم أغنى من ذلك البيت ، فقد كان بها — إذ ذاك — صفوة القوم وعليتهم في مصر كلها ، من الأثرياء وأصحاب الجاه والنفوذ من الأتراك والشركس

والإقطاعيين ، وكبار رجال الدولة والقادة القدامى ، هذا فضلا عن الأجانب الذين كانوا يعتبرون أنفسهم سادة .

نشأ أحمد شفيق إذن في بيت متوسط من أبوين فاضلين ، وكانت والدته شركسية من معاتيق السيد على البكرى .

وكان البيت يقع في شارع اللبودية في حي السيدة زينب ، وكان وقتئذ يمثل قلب العاصمة وكان مرموقا من سكان القاهرة ، وكان يسكن على أطرافه في باب الخلق وعابدين والخرنفش أعيان العاصمة وسراتها .

وإذا كان والده من المقربين للأسرة الخديوية وحاشيتها ، فإنه بجانب ذلك كان من المقربين لعطاء العاصمة ، فكثيرا ما كان يزور بعضهم في المواسم والأعياد ، ومن ثم كان لمثل بيت شفيق حظوته من الرعاية والتكريم لدى هؤلاء جميعا ، وعلى رأسهم الأسرة الخديوية .

في هذا البيت المتوسط ، نشأ أحمد شفيق وشب ليجد الظروف مواتية للترقى في مدارج الحياة ، مميزا على من كان على شاكلة ، بقدر تميزه بالعطف الذي كان يوليه من كانوا على صلة بأبيه من رجال الاسرة الخديوية أو الوزراء .

وشب الفتى ليبدأ برعاية والدته عهد الدراسة الأولى في صدارة حكم إسماعيل ، وإذا كان لابد له أن يتعلم فقد كان لابد له أن يجوز عهد الدراسة الأولى ككل مصرى في الكتاب ، وقت أن كان ذلك الكتاب يمثل كثرة يرعاها بالإدارة أفراد من الشعب بجانب فلة من المدارس الابتدائية والثانوية الرسمية ، ولكن لم يكن كهؤلاء الذين يقفون عند ذلك القدر من التعليم ، بل كان أوفى حظا لعطف رجال « المية » عليه مما أضاء له سبل التدرج في المدارس الرسمية ، رعاية لظافر والده .

ودخل شفيق في سن لم يدركها ، كتابا يقع أمام منزله ، ثم انتقل منه إلى مكتب على أفندي التركي وكان أمام منزل مرعشلى باشا بحارة التماسح في حي عابدين ، فمكث به مدة انتقل بعدها إلى مكتب مصطفى فاضل أمام جامع بشتك بشارع درب الجمايز ، وكان

من زملائه السابقين في المكتب بطرس غالى .

كانت المكاتب تحفظ القرآن الكريم ويتعلم فيها الناشئة مبادئ اللغة العربية والحساب ولكن كانت بعض المكاتب تهتم بتعليم اللغة التركية كما حدث في مكتب مصطفى فاضل وكان ناظره تركيا .

وكانت بعض المكاتب سيما في القاهرة ، تجد عناية خاصة ، فكان المتبع مثلا أن تصرف بعض إدارات الأوقاف الخيرية لتلاميذ الكتاتيب الأهلية هدايا في شهر رمضان كالسواوي من الشاهي والجوارب والأحذية الحمراء ويطوف التلاميذ بقيادة مدرسيهم ، الشوارع وبأيديهم أو على أكتافهم الهدايا التي وزعت عليهم ويرتلون بعض أناشيد تشمل على دعوات طيبة لأصحابها .

ولم يكن كل فرد يترك الكتاب في مصر بعد أن يتم دراسته فيه في المدة المقررة ، لينتقل إلى مرحلة أعلى من التعليم ، اللهم إلا إذا كان الأزهر الشريف . في ذلك الوقت . أما مدارس الحكومة الرسمية فقد كانت على قلتها موقوفة على أبناء الأثرياء والمقربين من الأسرة الخديوية .

ويفضل رعاية توفيق أخذ الفتى يتدرج في الكتاب إلى هذا اللون من التعليم المدني الحديث ، في مدارس الحكومة ليرى التعليم في صورة أرقى وأحدث .

وأراد توفيق كولى للعهد أن يعطف على أبناء المقربين منه فاختار عشرين تلميذا من أبناء الموظفين في دائرته ، وكان من بينهم عم المترجم محمد موسى لتعلموا على نفقته في مدرسة المبتديان فكان شفيق أحد هؤلاء ، ومن ثم انتقل إلى مدرسة المبتديان وكان مكانها إذ ذاك مقر المدرسة السنوية الآن ، وقد حظى شفيق مع من حظى من أقرانه ، بعناية توفيق فكان يشغل فراغه أحيانا بدعوة التلاميذ للنزهة يوم الجمعة بسرارى القبة حيث يتناولون طعام الغداء ويقوم من بينهم من يمثل بين يديه ، وكان يمنحهم « قراطيسا من الفضة الجديدة » .

وقد حظى هؤلاء بفضل هذا العطف ، بامتياز التعليم في مدارس الحكومة .

وكان التعليم في هذه المدارس إذ ذاك في البداية داخلياً كله ، على نفقتها ، وكان يصرف للتلاميذ المأكل والملبس بالجنان ، وكان الخبز من النوع المسمى « صامولى » وكان أسمر اللون يصرف منه ثلاثة أرغفة مع الخضار واللحم والأرز وأحياناً الحلوى وكان أكثر ما يقدم العدس والفاصوليا .

أما الملبس فكان في فصل الصيف سروالا أبيض من التيل وفوقه جاكته بحزام من الجلد له قفل من النحاس ، وفي الشتاء يرتدى التلاميذ نفس هذه الملابس وفوقها معطف طويل من الجوخ .

وكانت مواد الدراسة في اللغات غير العربية - هي : التركية والفرنسية والانجليزية والألمانية والحساب والجغرافيا والتاريخ والهندسة ثم الرسم والخط الفرنجى والعربى وغير ذلك .

ونظراً لأن الطبقة الحاكمة الارستقراطية من الأتراك ، فقد عنى بتدريس اللغة التركية عناية الحكومة بتعليم اللغة العربية .

وكانت المدارس تأخذ بعض النظم العسكرية ، ولقد انشئت بعد ذلك الأقسام الخارجية بالمدارس وفرضت المصروفات أول الأمر على بعض التلاميذ بدون نظام معين كل بحسب قدرته المالية ، وبدى بتنفيذ ذلك النظام في مدرسة المبتديان والمدرسة التجهيزية مكث شفيق بمدرسة المبتديان عامين وفي نهايتهما انتدب ليمثل مدرسته في حفلة الامتحان العمومى التى كانت تقام إذ ذاك بالمرح المدرج القائم في نظارة المعارف بسراى مصطفى فاضل بشارع درب الجمايز ، وكانت تلك الحفلة تعقد تحت رعاية ولى العهد ، وقد اختير القى لصغر سنه ثم لتفوقه في الدراسة .

وأخذ القى يتدرج في تعليمه فغادر المبتديان إلى المدرسة التجهيزية فبقى بها عاماً آخر ولكنه ما لبث أن نال عطف توفيق فنقله إلى مدرسة جديدة هي مدرسة القبة .

كان توفيق قد أنشأ مدرسة على مقربة من السراى هي ١٠ رسة القبة وقد أمر بأن ينقل

إليها تلاميذ هذه البعثة الذين كانوا في مدرسة الابتدائي ، وكان شقيق حينئذ في التجهيزية .
ولما أرسل توفيق بخيره بين البقاء في مدرسته أو الانتقال إلى مدرسة القبة ، فضل
الانتقال إليها ، وقد ظل بها حتى إتمام دراسته .

وقد حظى شقيق بالعطف من توفيق أكثر من سائر التلاميذ في مدرسة القبة ،
وكانت تقام في المدرسة حفلة سنوية لتوزيع الجوائز على المتفوقين ، وقد نال جائزة هي
كتاب « تاريخ الهند » في ثلاثة مجلدات ضخمة باللغة الإنجليزية ومعها رقعة عليها شعار
ولى العهد مع كلمة الاهداء بخط يده .

وكما كانت حياة الفتى في البيئة المدرسية الأولى في عهد النشأة حياة استقامة وجد
كانت حياته في البيت حياة سوية واستقرارا وترابطاً واحتراماً لوالديه وأفراد أسرته بما
مكنه من السلوك الحسن في هذه الدراسة .

وكان احترام الأبناء للوالدين تقليدا أصيلاً يقوم على الولاء الأبوي ، وكان ذلك
وطبيعة المجتمع القائم أمراً متسقاً مع فكرته الأساسية ، فقد كان المجتمع في مصر إذ ذاك
في روجه مترابطاً على أساس الرعاية أو التبعية الأبوية فكان الولاء للأسرة ولرب الأسرة
يفوق أى ولاء وكان يدعمه الدين والموروثات .

كان شقيق يستمد علاقته بأسرته من روح مجتمعه . فكان يستيقظ كل صباح
فيذهب إلى والده وقبل يده ، ولا يجلس حتى يأذن له وكان أخوه الأكبر لا يجرؤ على
التدخل في حضرة أبيه وقد ظل كذلك حتى وفاته .

وكان والده في تصرفاته يعرف معنى الرعاية فكان يولي عطفه ويأخذه معه في الاعياد
لزيرة بعض كبار المصريين كرياض وغيره ممن يسكنون بالقرب منه ، ويولي اهتمامه .
وكان الفتى ينال من العطف والتوجيه في بيته كما ينال التوجيه والتشجيع في الدراسة
بما خلق منه تلميذا مجداً ، تنفتح أمامه سبل الدراسة في يسر كلل آماله بالنجاح . وقد
بقى بمدرسة القبة حتى استكمل بها عهد الدراسة الأول .

لم يستطع توفيق أن يولي عطفه لإبان عهد إسماعيل فلم يكن له فيه نفوذ

ولاسلطة على اداة الحكم إلا ما يملكه في نطاق دائرته ، ولم تكن علاقة توفيق بأبيه علاقة سوية فكان الوالد يزدرى ابنه ويراقبه ، ويوجه إليه اللوم كلما شاهده مخطئاً ، ويحقد عليه تولية ولاية العهد على غير ما يبتغى وكان الابن يبادل أباه حقداً يحقد وكانت العلة أن والده كان قد أنجبه من إحدى الحوارى مما مكنه من ولاية العهد بمقتضى سنه على غير رغبة أبيه . وكان على شفيق أن يبدأ حياته العملية مع هذا بعد تخرجه من مدرسة القبة في انتظار مواعده مع القدر ليواتيه حظه من العلم بما يستكمل به مرحلته الأولى في ذلك الوقت المحدد عندما ينفرد توفيق بالحكم .

على أن شفيق في بداية حياته العملية مع هذا لم يحرم من عطف توفيق فقد أولاه عطفه بتعيينه في عدة وظائف صغيرة ، لم تكن تقنع القى وقد شغلت الثورة العراقية توفيقاً عن الوقوف بجانبه لاستكمال الدراسة .

فلما اتصر توفيق بتأميره مع الإنجليز على هذه الثورة وخيائته ، كان الطريق بعد الثورة قد مهد لشفيق للطالبة بالتزود بالثقافة الغربية سعياً وراء الترقى في المناصب العليا ، عندما تحلل الخديو مما كان يشغله .

كان شفيق إذ ذاك قد أمضى في عمله — كأحد موظفي القصر الذين يتلقون الرسائل الفرنسية الصادرة من الديوان وإثباتها في دفاتر الصادر — بضعة أعوام دون ترقى وكانت سنة إذ ذاك ٢٤ سنة وكان قد طلب مراراً أن يعهد إليه بتلخيص الرسائل الواردة فكان رئيسه المباشر مسيو أدوان يأبى عليه وعلى غيره ذلك ، فسعى لدى رئيس القلم الأفرنجي أولاً ثم لدى خليفته دومترينو ولكن كان أدوان يقاوم ذلك السعى محتجاً ، بعدم استطاعته القيام بالمهمة ، فلما يئس شفيق هو وزملاؤه من تحقيق الرغبة اتفقوا على أن يعدوا أنفسهم لعمل أفضل بمحاولة السفر لفرنسا للحصول على مزيد من الأعداد الثقافية باستئناف الدراسة فيها . وبدأ شفيق ، فتقدم ، فرجا دومترينو أن يتوسط لدى الخديو ليأذن له بالسفر ليتمكن من إجادته للغة الفرنسية فأبدى توفيق ارتياحاً ولكنه أرجأ التنفيذ عاماً آخر لا تنشر الكوليرا إذ ذاك في مرسيليا سنة ١٨٨٤ ، وما أن جاء أول يوليو ١٨٨٥ حتى أذن له الخديو

وشرع شفيق في الاعداد للسفر بعد أن عهد لرئيسه المباشر بتسلم مرتبه وإرساله إليه في غيابه .

سافر شفيق إلى فرنسا في ١٤ يوليو سنة ١٨٨٥ مع رئيسه دومينيو وأسرته ونزل الجميع في نابلي ومنها واصل شفيق سيره إلى مرسيليا ثم إلى باريس ليبدأ عهداً جديداً . وفي باريس تخير شفيق نوع دراسته فرأى أن يلتحق بمدرسة العلوم السياسية ولكن قبل أن يلتحق بها رأى أن يمضى فترة تحضير يتلقى فيها دروساً أرقى في اللغة الفرنسية فأمضى في هذه الدراسة التمهيدية ثلاثة أشهر التحق بعدها في أول أكتوبر ١٨٨٥ بمدرسة العلوم السياسية ولكن دون أن ينقطع عن تلقي دروسه الخاصة ثم بعث إلى مصر كتاباً يلتمس فيه مد أجازته وذلك بمقتضى شهادة صحية فمدت ثلاثة أشهر أخرى .

ولم تكن مدرسة العلوم السياسية هذه ذات صبغة (حكومية) بل كانت معهداً حراً في منزلة علمية كبيرة إذ كان يتولى التدريس فيه أساتذة وعلماء إخصائيون وكانت الدراسة فيه تنقسم إلى أربعة أقسام : المالى ، والمستعمرات ، والادارى ، ثم السياسى ونظراً لسمعة هذا القسم الأخير العالية التى كونها خريجوه من تولى مناصب السلك السياسى فى فرنسا والوزارات ، فقد اختار التخصص فيه ، وقد انحصرت موادها فى دراسة التاريخ السياسى من ١٦٤٨ إلى ذلك العهد ثم تاريخ أوروبا المعاصر والمسألة الشرقية ١٨٥٦ والجغرافيا والتجارة الخارجية والقانون الدولى العام والخاص وكانت المحاضرات تلقى بطبيعة الحال باللغة الفرنسية .

مضى شفيق فى دراسته بنشاط كعادته حتى جاز أول امتحان فلما انتهت أجازته المرضية أرسل فى طلب مدة بثلاثة أشهر أخرى ، فصرح له توفيق بأجازه بنصف مرتب فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٦ ورغم ما أثاره ذلك فى نفسه من قلق لمساسة بإيراده فإنه لم يثنه عن الاهتمام بدروسه .

وأخذ يدبر الموقف كأمر واقع ، فراح يقتصد ما استطاع ليوفر لنفسه وسائل العيش ولكنه ما كاد يمضى فى ذلك حتى بدد قلقه وردده إلى السكينة ، كتاب تسلمه

في ١٢ أبريل من التشرifiاتى الثانى بصدر الأمر إلى نظارة المالية بالاستمرار فى صرف مرتبه كاملاً باعتبار أنه معين من قبل الخديو فى مهمة خارجية وأن مرتبه سيصرف إليه كله حتى عودته .

اعترته طمأنينة كبرى ، ثم أخذ يتقدم لامتحان السنة الأولى فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ فنجح فى ٧ علوم ورسب فى القانون الدولى وعندئذ قام بأداء امتحانه مرة ثانية .

ولما افتتحت المدرسة بعد عطلة الصيف فى منتصف أكتوبر سنة ١٨٨٦ بدأ يفكر فى وضع رسالتين يتقدم بهما للامتحان النهائى وأخذ يتردد فى الاختيارين بضع موضوعات إلى أن نصحه بعض أساتذة المعهد فى ١٤ فبراير ١٨٨٧ أن يختار موضوعاً تاريخياً وهو : سياسة فرنسا فى مصر ابتداء من عهد المراقبة الثنائية إلى عصرنا - ثم تقدم لامتحان الدبلوم فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٧ فنجح فى ذلك ، فلما علمت السراى بنجاحه أنعم توفيق عليه « بالرتبة الثانية »

وشاء شفيق بعد ذلك أن يستكمل هذا اللون من الدراسة بدراسات قانونية فالتحق بكلية الحقوق بجامعة باريس وادى الامتحان ونجح ونال شهادة الكفاءة فى الحقوق .

مشاهداته فى سنى الدراسة :

ولقد أتاح له فرصة الأعوام القلائل التى قضاها فى الدرس فى باريس مشاهدة كثير من مظاهر الحياة فيها وآثارها مما ترك فى نفسه أثراً كبيراً وطور من مقاييس حياته ونظراته إليها كما تجلى فيما بعد ، فقد شاهد الحدائق الجميلة المنسقة والمنشآت الضخمة الحديثة كدار المسكوكات ومصنع سيفر للخزف والجمعية الجغرافية والكنائس ومجلس الشيوخ ومجلس النواب وكذلك تعرف على كثير من الشخصيات الكبيرة

كما شاهد فى سنى الدراسة - أيضاً - ملاهى باريس ومسارحها الجميلة وتعرف على جوانب المجتمع الباريسى واشترك فى الكثير من الحفلات وتعرف على الكثير

من الأسر الباريسية الكريمة. من الطبقة الوسطى كما شاهد أعياد باريس وحفلاتها وقام بعدة زيارات رسمية في عام ١٨٨٧ والمدة الباقية لمدة إقامته في باريس كما قام برحلة للأقاليم الفرنسية .

وسعى إلى إنجلترا ليقف على معالمها وفي لندن زار أشهر مرافقها ومنشئاتها ومتاحفها من كاتدرائية سان بول إلى دار البلدية وبنك إنجلترا وبعض الكبارى وميدان الطرف الاغر ودار البرلمان وهايد بارك وحديقة الأسماك وغيرها .

ثم اعتزم صف ١٨٨٧ زيارة ألمانيا فزار استراسبرج ثم بادن بادن وهايدلبرج والغابة السوداء وكولونيا وميونخ .

وعرج إلى زيارة النمسا فطوف فينا وضواحيها ومنها اتجه إلى سويسرا فاستمتع بمناظرها الجميلة ثم رحل إلى إيطاليا فزار ميلانو وألم بمعالمها ومكتبتها وقد لفت نظره إذ ذاك إضاءة شوارع المدينة بالكهرباء ثم اتبع ذلك بزيارة جنوة ويزا وروما ونابلى وفلورنسا والبندقية ومنها عاد إلى فينا ثانيا ثم سافر إلى بودابست وشاهد مدينة برلين ثم عاد منها إلى باريس في ٢٤ سبتمبر ١٨٨٨ .

ولم ينس ذلك السحر الذى تركته باريس في نفسه فلما أكمل دراسته وشعر باقتراب مغادرته باريس والعودة منها إلى مصر شاء أن يلقي نظرة وداع على المدينة فعاد يتأمل مشاهدتها ومناظرها وقد استرعى نظره هذه المرة وهو يدقق النظر فيها ، مجموعة الشوارع الكبرى التى تفصل المدينة عن ضواحيها ثم ميدان لا كونكورد وشارع الشازليه والمحازن الكبرى ثم زار معرض باريس سنة ١٨٨٩ فأعجب فيه بالقسم المصرى لدقة تنسيقه .

وكان طبيعيا، وشفيق يلم بجوانب المجتمع الأوروبى، أن تتأثر نظراته نحو الحياة وتنسكب في ذاته معالم معايير حديثة تجدد ما كان قد رسخ في جوانب نفسه من روح مجتمعه الشرقى ، فرسم ذلك وما اكتسبه من ثقافة غربية معالم طريق جديد . مكنه بعد ذلك من استكمال استعداده لكتابة المذكرات ، وتغذية التاريخ بمصادر جديدة .

وفى معرض باريس قابل «عباس» وأخاه وسار فى ركبهما ثم تابعهما إلى فينا ومنها سار إلى البندقية ثم أخيراً عاد إلى مصر وهو أكثر نضجاً وأكثر لاثقة بنفسه وأكثر استعداداً لتولى الوظائف والتدرج فيها .

وفى القاهرة تقابل شفيق مع توفيق يحدد ولاء له فنال منه كل عطف وتشجيع ولكن لم يكن موعده مع القدر السعيد قد حان بعد . كان حكم توفيق لا زال قائماً وإن كان فى نهاية سنيه ، والاحتلال البريطانى كان يسيطر على البلاد ويعمل جاهدًا بنظمه الجديدة وسياسة التى وضعها كرومركى يستقر ، وقد أخذ شفيق يرقب الموقف وكان نجمه المتألق على ميعاد منعه فى عهد عباس .

الفصل الثاني

تدرجه في الوظائف

واطلاعه على دخائل السياسة

ماكد حكم توفيق ينقض ويبدأ حكم عباس ، حتى كان أحمد شفيق قد انتقل بنشاطه إلى دور جديد حافل من حياته ، كان سيلا لتدرجه في المناصب بما مكنه من الاطلاع على دخائل الأمور .

أمضى توفيق عهده يسلك إزاء الاحتلال سياسة الاستسلام والحرص على الابقاء على صداقة الإنجليز ، لضعف شخصيته فقط ، بل ولشعوره بما للاحتلال من فضل عليه في توطيد صرح الخديوية على حساب الثورة العرابية ، وكان بهذا كله أعجز من أن يكون له اتجاه أو نشاط ينعكس على حاشيته لأنه مضى في حكمه وفقا لسياسة الاحتلال في مصر على وتيرة واحدة وفي تبعية تكاد تكون مطلقة .

وتولى عباس الحكم فتغير في عهده الموقف السياسي بومته ، بما خلق في الجو السياسي حركة في ظل انفصال السلطة الشرعية كما كان يمثلها عباس ، عن السلطة الفعلية كما كان يمثلها الاحتلال ، مما استلزم الاعتماد على شفيق في تصريف الأمور ، وبما هيا له المزيد من الفرص للعمل والتدرج في الوظائف وبالتالي الاطلاع على أسرار السياسة .

ولم يكن عباس على ضعف شخصيته يرى أن لاحتلال إنجلترا فضلا و توليته عرش البلاد بل كان عباس شابا نهل من ثقافة الغرب ، وكان يشعر بأن له حقوقا في ملك مصر ، رأى — كما رأى جده إسماعيل — أن لا ينازعه فيها أحد سواه ، حتى ذلك الاحتلال ، فعزم على استردادها منذ أن وطئت أقدامه أرض مصر عاتدا من فينا ، ليتولى منصب الخديوية ، وكان نهجه أن يستأثر

بالحكم كأمر شرعى للبلاد ولأفالمضايقات والمتاعب للاحتلال باستعداد كافة الوسائل حتى ينزل عن مطالبه وقد استناره أسلوب الاحتلال الجارح ، كما كان ينظمه كرومر ، كما وجد عباس من دولتى فرنسا وتركيا من العطف ما سانه على مقاومته الاحتلال ، كما شحذ عزمه استعداد الشعب المصرى للوقوف بجانبه وإن اختلفت الأهداف .

وكانت هناك تركيا ، التى كانت تشعر بالصدمة لوجود إنجلترا تنازعها فى نفوذها على ضفاف النيل ، وإن كانت إذ ذاك ترغب فى الإبقاء على علاقات الود مع إنجلترا : وكانت هناك الدول صاحبة الامتيازات فى مصر وفرنسا التى خسرت نفوذها المتفوق فى وادى النيل فى ظل الاحتلال وكانت تتحين الفرص لإثارة المقاومة فى وجهه فى الداخل والخارج ، بالوقوف بجانب الباب العالى ضد الاحتلال وبجانب الدول الأجنبية وعلى رأسها روسيا فى سياستها الاستعمارية فى أواسط آسيا والبلقان والشرق الأقصى لتتأرب بذلك النفوذ الإنجليزى وترقل الإدارة المصرية فى مصر وقد ساعدها على ذلك ، تلك النظم الدولية التى كانت قد استقرت فى مصر كلامتيازات الأجنبية وصندوق الدين بل ولجأت لألمانيا عدوتها التقليدية ، لتثيرها ضد إنجلترا ، وكان طبعيا أن تقف بجانب المعارضة المصرية وأن يرحب عباس بالاستناد إليها للوقوف فى وجه الاحتلال .

وكان الشعب قد بدأ يصحو من غفوته فى بداية عهد عباس ، بعد أن أخذت وعود بريطانيا فى الجلاء تنكشف عن حقيقتها وقد تجلى ذلك الاستعداد بين ذلك الشعب الأبى يوم اصطدام الخديو مع الاحتلال للاطاحة بالوزارة الفهمية وإذا ذلك أخذ عباس يتقرب إلى الشعب وزعمائه عندما بدأ عمله فى مقاومة الاحتلال .

لقد خلق إذن تغيير الخديو دقة فى السياسة المصرية فكان من ولاء شقيق لعباس فى ظل ذلك مرحلة جديدة فى حياته كلها حركة ونشاط .

وبقدر ما مضت حياة شقيق تعكس من خلال ولائه لتوفيق صورة عنه ، استطاع بنشاطه أن يعكس من خلال ولائه لعباس واستعداده لحل اتجاهه السيامى صورة حياة

عباس بما أثاره في نفسه من الإعجاب حتى غمره بالثقة انتهت بترقيته وتدرجه في المناصب الكبرى وتداخله في أسرار السياسة .

كان أحمد شفيق كسائر موظفي السراي في ولائه لعباس ، ولكنه كان في ذلك ينزع عن طبيعة خاصة قوامها مزيج من حبه للخير والاعتدال والشعور والكرامة وقد أثر ذلك في مقدار ذلك الولاء له فكان ولاء سلبيا في كثير من الحالات من حيث اتجاه عباس وانحرفه عموما ، عن هذه المبادئ ، وإيجابيا في اتجاه الخديو لمقاومة الاحتلال مثلا أو مع الصالح العام ، فلم يكن ولاؤه بهذا لعباس حرفيا دائما ، ولكن في إطار هذه النزعة التي كانت تتركز على هذا المزيج من المبادئ . وكانت تلك واضحة في حياته الرسمية والخاصة على حد سواء بشكل أخفت على آثاره ثقة واتزاناً .

بدأ شفيق في ولائه لعباس إيجابيا عندما شاء أن يكافح الاحتلال ، فلم ينس شفيق أنه مصري يمضي في ولائه للخديوية ولكن في إطار مبادئه ، ولا انتهى إليه من نفع ، وما لبث أن أصبح ولاءه للخديو سلبيا عند انحرفه عن الصالح العام ، فلما شعر شفيق بعد ذلك بثقة عباس تغمره أخذ نشاطه يتلون في ذاتية جديدة وإيجابية من مبادئه في كثير من المظاهر لتقويم سلوك الخديو بأسلوبه ، سيما حول المسائل الداخلية التي لم يكن للاحتلال فيها فرصة للتدخل ، وحول المسائل التي كان يحسها شفيق إحساسا مباشرا كالشرف والكرامة والعبث بالأموال وفي مثل هذه المسائل كان لولائه حد .

استمد عباس لمنازلة الاحتلال وقد أحس بأن الظروف كانت مواتية لذلك ، ولكن كان زاما عليه قبل أن يشرع في العمل أن يعد نفسه للموقف فكان أول عمل أسامى يقوم في ذلك هو تنظيمه للحاشية وقد هيا ذلك العمل منه لشفيق سبل التقيد عن اتجاهه بالتدرج في المناصب والبروز بين الحاشية وزيادة نشاطه الرسمي .

شفيق وبداية الخطوات :

فريخ عباس من مراسم ولايته ، وما استتبعه من استقبالات وقدم أحمد شفيق بمقابلته عقب زيارته لصريح والده في ١٩ يناير ١٨٩٢ في مكتبه ببغداد ، فلقى منه

كل عطف وأبدى له استعداداً لملاقاته كلما سنحت الفرصة لذلك ، لأنه كان في حاجة لمعرفة شئون مصر وقد ظل شفيق دائماً التردد على عباس حتى عين في « معيته » ولم يدم الأمر طويلاً حتى لجأ إلى شفيق عندما شاء بداية العمل ضد الاحتلال ليستقره في إعادة تنظيم جهاز « المعية » وقد أصبح شفيق مترجماً الأساسي في ذلك وفي غيره بعد ذلك .

أخذ عباس يسأل شفيقاً عن أفراد ذلك الجهاز فيشير شفيق عليه بما يتصف به كل من المزايا فيزداد عباس تعرفاً على أفراد « المعية » .

سأله عن حسين رشدي الذي كان يدرس الحقوق في باريس ، فأطراه شفيق ووصفه بالذكاء والكفاية فأمر بعودته من باريس ليتولى إحدى الوظائف .

ثم استدعى الخديو شفيقاً في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٢ وأخبره بما ينوي إتباعه من التغيير والتعديل في المعية ثم خيره بين البقاء سكرتيراً خاصاً لناظر الخارجية ، أو الانتقال للمعية ، فأبدى رغبته في الإسهام في الأخير وفاءً منه لوالده ، فاختير لرئاسة قلم الترجمة في المعية في ١٣ فبراير .

وقد انتهى البحث في تغيير النظام القديم في الدواوين الخديوية ، فوزعت الأعمال على ثلاثة دواوين ، وكان أحمد شفيق رئيس قلم الترجمة ، ومحمود فهمي رئيساً للدواوين العربي ومحمد شكري للدواوين التركي ، ودمتروني رئيساً للدواوين الفرنجية ، مع تعيين المسيو روليه ، سكرتيراً عاماً للدواوين الخديوية ، وقد كان روليه ، أستاذاً سابقاً لعباس وأستاذاً للاقتصاد السياسي بمدرسة العلوم الشرقية في فينا ، ثم بقي السكرتير الإنجليزي الخاص المتبقي من عهد توفيق ، كما أحيل إلى المعاش عدد من البايوران في توارينج مختلفة وعين بدلهم ، وتجدد قلم التشريرات بعناصر جديدة وتلا ذلك عدة تعيينات أخرى ، ثم بدأ عباس العمل بالتعرف أولاً على موظفي الحكومة مستنداً إلى أفراد معيته ، فصدر الأمر إلى رئيس الدواوين العربي بأن يطلب من الوزارات بيانات عن المصالح الحكومية وعن طرق سيرها واختصاصاتها وأفراد موظفيها وأعمالهم وممراتهم ودرجاتهم فلما أبلغت ، درسها الخديو مع أفراد حاشيته ثم سمح الخديو لأعيانه

البلاد بالاتصال به بناء على مشورة « المعية » أيضاً فحدد لذلك يوماً مخصوصاً وقد اشترك أحمد شفيق في هذا كله بجانب اضلاعه بأعمال قلم الترجمة ، فكان يعرض على الخديو يومياً البرقيات العمومية التي ترد عن أحوال مصر باللغتين الفرنسية والإنجليزية وجميع ما ينشر في الجرائد العربية والفرنجية .

ولقد كان للحاشية آثارها في تسيير دفة السياسة في عهد عباس ، وكان شفيق يبدو بينها مرموقاً كرجع ومستشار لما كان يستحوذ من ثقة ومعرفة كما كان مركز روليه ذا أثر كبير بينها ، وكان ذلك استاذاً لعباس وقد اصطحبه معه إلى مصر فوعده بمعاوته لخراج الانجليز من مصر ، ونظراً لحداثة معرفته بأحوال البلاد ، شاء عباس أن يربط بين الرجلين ، موضع ثقته ، فنصح روليه بالاعتماد على شفيق وأن يتخذ منه صديقاً ، وأن يسترشد بأرائه فلما لمس روليه من شفيق إخلاصه ، عرفه بما دار بينه وبين عباس من اتجاهات التعاون القائمة بين الطرفين في مواجهة الانجليز وقد وقف الرجلان بجانب الخديو في اخلاص وولاء كبيرين يمثلان قطبا رحي الحاشية .

ولقد علوت الحاشية عباساً على السير في مخططاته إلى مداها سيما ، في صدارة حكمه ، كان منها إقالة النظارة الفهيمية ذات الميول الإنجليزية التي شاء منها عباس استثنائه ستة جديدة ، غير ستة والده في علاقته بالانجليز ، ولكنه ما كاد ينجز عمله معتمداً على معاونة كل من تركيا وفرنسا ويغير الوزارة ذات الميول الإنجليزية حتى اصطدم بالاحتلال فلما أخذ يتحسس القوى التي ظن أنها تقف بجانبه ، لم يجد بجانبه غير الشعب . إذ ذاك اضطر إلى اختيار رئيس وزرائه بحيث يرضيه ويرضى الاحتلال وأن يستشير بريطانيا في كل تغيير وغير ذلك من مظاهر التراجع .

لم ييأس عباس مع هذا من الاستناد إلى فرنسا وتركيا في مواجهة الاحتلال فقد استطاعت فرنسا أن تنال من نظام الادارة البريطانية في مصر في أعقاب إقالة الوزارة الفهيمية بل وقام بعض رجالها بالاتصال بحاشية الخديو بوجهونها ويحددون عروضهم وعروض فرنسا بالوقوف بجانب عباس .

وكانت المسألة السياسية قد آثارت الرأي العام الفرنسي فطلب « دولنكل » في مجلس النواب الفرنسي ، من زير الخارجية بعض المعلومات عن مصر فأجاب بأنه كلف السفير الفرنسي في لندن بأن يطلب ايضاحات عن ذلك من اللورد « روزبرى » ويبدى اهتمام فرنسا بمسألة مصر ، وأنه إذا كان الخديو قد اخطأ فإنه لا يصح أن يقع الأذى على مصر من ذلك ، ثم أرسلت مذكرة إلى إنجلترا بالاحتجاج على التعدى على عباس لما وجه إليه من إنذار قدمه إليه « كرومر » .

أخذ الرأي العام الفرنسي بصفة خاصة يهتم بقضية مصر فبدأت حملات صحافة فرنسا على موقف إنجلترا في مسألة تغيير الوزارة الفهيمية من صحف الديبا والطان والجورنال والفيجارو والجالوا . . . وغيرها وبين غمار هذه الأحداث ، كان أحمد شفيق يباشر هذه الأحداث ويمضى في تسجيلها بل يمارس طرفاً منها فقد شاء أحمد شفيق أن يعزز العلاقات بين البلدين بمراسلات مع بعض الأصدقاء الذين كانوا على صلة بالحكومة الفرنسية إذ ذاك مما أسهم في التمهيد لجل القضية الوطنية قضية دولية .

بدأ أحد أصدقائه في فرنسا يرأسه حول حالة مصر ، ورأى الفرنسيين فيها ، محاولاً تهئية الجو وكانت الرابطة بين الطرفين رابطة ثقافة واحدة ، وكانت تلك أول رسالة تبث الرجاء في نفس عباس للاستمرار في الثقة في فرنسا .

وقد وردت إلى شفيق رسالة في ٢٤ يناير ١٨٩٣ من زميله السابق في مدرسة العلوم السياسية مسيو « فران » يعلن فيها رغبته على التعرف على حالة مصر ويرى أن لابد للخديو من أن يتذرع في أعماله بالخطر والشجاعة واشعار أوروبا بأن مصر غير راضية عن الحالة الحاضرة في ظل الاحتلال ثم قال « من المؤكد أن الخديو الحالى محبوب في فرنسا فإذا جاء اليوم إلى باريس فقد يستقبل بحفاوة كبيرة » .

ورد عليه شفيق برسالة جاء فيها ، بأن الشعب المصرى يعتبر — فى رأيه — مدينا لفرنسا بما تسديه من أوجه الدفاع عن قضيتها خصوصاً الصحافة ١٢ ثم عرض عليه سير الأحداث والأزمة الفهيمية فتناولها من آثارها من أنها كانت أداة بث الروح القومى

ولأن مصر عبرت عن مدى كرهها عن هذا الاحتلال بما كشف عن خداع البريطانيين أمام أوروبا ، ثم قال شفيق في صراحة : « ولأنه من بواعث الفخر لى أن أكون قد قمت بالواجب المفروض على في الظروف الحرجة التي كانت تحيط بنا » ويتجلى اتجاه الرأي العام الفرنسي بكثير من الوضوح فيما تلى ذلك من رسائل أخرى ، فقد جاء من أحد وكلاء رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس وهو المسيو « بوكار » استعداد المسيو « اميل برلون » رئيس تحرير إحدى الجرائد الفرنسية ، أن ينشر في جريدته ما يبحثه شفيق من رسائل ، عن شئون مصر ثم أخذ يوضح له ما يؤكد لشفيق بجانب ما علمه من الرسائل الماضية ، حقيقة الرأي العام الفرنسي ومدى وقوفه بجانب مصر ، وقد أعلن أسف الشعب على موقف الحياد الذي كانت قد وقفته فرنسا من قبل إزاء مصر وأدى إلى احتلالها وأضاف قوله بأن الرغبة قد أصبحت متوفرة لاصلاح الخطأ وأن الرأي العام الفرنسي لم يكن بجانب مصر في عهد توفيق لأنه لم يفعل شيئاً لمصلحة فرنسا وخضع لسلطان الانجليز كل الخضوع وغير ذلك من الشروح لموقف فرنسا ثم أشار عليه ، لإذاعة هذه البيانات على الجمهور وأضاف قائلاً له : « ومتى أصبح الجمهور في جانبكم يمكنكم أن تعتمدوا على المساعدة الفعلية من جانب الحكومة » كان طبيعياً والولاء يربط شفيق بمولاه أن يحيطه علماً بهذا كله ، وأن يشير عليه بالاعتماد على هذا المصدر في نضاله مع الاحتلال وكان طبيعياً أن يحدد ذلك العمل الثقة في فرنسا بل يهد السبيل إلى نقل القضية إلى المجال الدولي بعد ذلك .

ومضى عباس في استناده إلى القوى الخارجية دون ما بأس ومضى معه ساعده الأيمن أحمد شفيق ، واستجابة لمحاولة عباس تميز استناده إلى تركيا سافر في هذا العام إليها ، على يحد من السلطان عوناً على الانجليز وقد وجد منه فقط عطفاً شخصياً ورضاءً على نهجه في حكم البلاد .

في هذا الجو الذي حاول فيه عباس أن يحدد فيه الثقة في القوى الخارجية ، مضى عباس وفي ركابة شفيق وروبه ليتابع النضال ضد الاحتلال في ملحمة أخرى هي مسألة الحدود .

شاء الخديو زيارة الحدود المصرية الجنوبية ليتفقد أحوال الجيش وليشهد بنفسه أحوال الوجه القبلى أثناء مروره وقد اصطحب معه من حاشيته لقيفا كان منهم « روليه » وأحمد شفيق. وكان الخديو يريد الاطلاع على بعض الاسرار الدقيقة كأعمال الاستحكامات أو المصاريف السرية وغيرها فى وقت كان الانجليز حريصين على كتمانها وقد صرح عباس قبل رحيله إلى الحدود إنه إذا وجد ملاحظات على الجيش فإنه لا يتأخر عن ابدائها .

ومضى الخديو برحلته فى ٩ يناير سنة ١٨٩٤ إلى منطقة وادى حلفا وعالج الموقف بأسلوبه ، فى تفتيشه على الجيش ، وتمضى أحداث التاريخ فى إيجابية مع الخديو فى مواجهة الانجليز مما أثار قلقهم الانجليز منه فيما بعد .

ولقد أبدى الخديو لقائد الكتيبة الانجليزية أسفه « لأن سير هذه الأورطة ليس حسنا كسير الأورطة الأخرى » كما أبدى نفس الملاحظة على الأورطة ١١ ولما صرح بذلك لكنتشر ظن ذلك أنه يوجه إليه انتقادا شخيصا ، فشاء الاستقالة ولكنه عدل عنها ، عندما عرف حسن نوايا الخديو ، على أنه مع هذا أبلغ كنتشر كرومر بالحادث ، فلم يسع الاخير إلا أن يجعل من الأمر مشكلة وفرصة يحمل بها مرة أخرى على الخديو لينتقص من قدره فى مقاومة الاحتلال ، وقد اضطر الخديو للتراجع وسحب انتقاداته بفضل ضغط بريطانيا عليه ووقوف فرنسا وقوفا محايداً من المشكلة وتردد رئيس وزرائه فى ولائه له ، وانتهت المشكلة ، ولكن بعد إتهام الحاشية بالدس للانجليز وعلى رأسها أحمد شفيق ولم تكن حجة فرنسا فى الاحجام عن البر بوعدها ولينارها السكوت عن المعاونة ، إلا أن الخديو قد تدخل فى مسألة إدارية وعسكرية دون ترو — ومع هذا أبدت استعدادها للعاون إذا كان الخلاف حول مسألة سياسية . على أن الخديو مع هذا لم يثن عن عزمه على المضى فى سبيله وقد عمل شفيق على تغذيته بهذا الشعور بما جدد نية الثقة فى فرنسا من جديد ففى ٤ مارس سنة ١٨٩٤ وصلته رسالة من بوكار بأنه حاول الحديث بشأن القضية المصرية مع رئيس مجلس الوزراء الفرنسى وأن هذا الحديث قد أسفر عن نتائج حسنة ، ثم حثه على الصبر وعدم اليأس ثم وصلته رسالة أخرى فى ٦ مارس

سنة ١٨٩٤ حثه فيها على الصبر حتى تجد مصر لها في أوروبا العون اللازم الذى تتطلبه القضية المصرية ثم كتب له في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ رسالة شكر إلى الخديو ومشقوعة بنسخة من مؤلفه « سئورس » وكان ذلك عبارة عن رسالة تقوم على الدفاع عن قضية مصر باسم مستعار هو « حورس » وضعها على نفقته لتوزيعها في فرنسا ومصر ثم أنبأه بأنه أشرك في الحملة الصحفية التى شرعها اثنين من أصدقائه المبرزين .

وأسرع شفيق يعرض الأمر على الخديو ثم رد عليه في ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ بأنه قدم رسالته ومؤلفه إلى الخديو وقدم إليه شكره لدفاعه عن قضية مصر في مؤلفه ، وإن الخديو ممن ، ثم أسدى شفيق له شكره باسمه وباسم مواطنيه لأنه بأساليبه أحى الأمل الذى يتطلع إليه : وهو « أن يدرك الفرنسيون يوما مصلحتهم فيدافعون عن قضيتنا ، التى هى فى الواقع قضيتهم بالذات . . . » وقد أرسل إلى شفيق رسالة أخرى في ٣ مايو سنة ١٨٩٤ يقول فيها : بأن مالمقته حملته الصحفية من النجاح جاوز حد المأمول وأن جريدتا « الدنيا » ومجلة « العالمين » ينسجان على منواله ويأخذان بوجهة نظر كتابه فيما يتعلق بالقضية المصرية ثم نصحه بمحاولة لقاء « كوجدوان » المعتمد الفرنسى الجديد فى مصر .

وأخذ الموقف السياسى فى مصر يتغير بمقاومة الاحتلال ليتخذ أساليب أخرى واستقال رياض بمجرد شعوره بعدم ارتياح عباس إليه وأسرع عباس يكلف نوبار بتشكيلها ولما كان ذلك صنعة من صنائع الانجليز جاء اختياره يرمز إلى ما اعتزى به عباس إذ ذاك من الكثير من معانى اليأس فى المصطفى المعارضة السياسية للاحتلال ولكن دون أن يفقد الأمل ، وحرما على التعرف على حقيقة موقف تركيا منه فى مقاومته للاحتلال سافر عباس ومعه أحمد شفيق إلى تركيا إلا أنه لم يجد من الخليفة اتجاها بعونه فزاح يتلصص العون من أوروبا فلجأ إليها بعد أن استأذن الخليفة فى زيارتها فى رحلة غير رسمية عله يجد بين رحابها متسعا يسانده فى أزمتته وفى هذه الرحلة تجلى دور شفيق فى تسيير دفعة نشاطه السياسى فقد غدا بجانب سيده أعظم ثقة ، فكما نجح شفيق فى الاسهام

في نقل القضية إلى الرأي العام الفرنسي حاول هذه المرة وهو بأوروبا التقريب بين الخديو وبين ألمانيا بالقيام بسفارة بينهما من أجل هذه القضية أيضاً .

ذهب شفيق بناء على أمر الخديو إلى السفير الألماني لزيارته فدار بينهما حديث عن مصر وظروفها الأخيرة فأحاطه شفيق علماً بها سيما بمحادثة الحدود وشرح له ما يضره الإنجليز للخديو وتفاصيل الحالة المالية في مصر ، كما دار الحديث حول شئون الري والأشغال العمومية وتحمل مصر النفقات الكبرى في سبيلها ثم سياسة التعليم في ظل الاحتلال ولما زار السفير الخديو في يacht المحروسة أنباء بأنه أرسل التقارير لحكومته في صالح مصر والخديو كما بدأ السفير متحفظاً وبلاذ له لاتزال إذ ذاك دولة ناشئة حذرة في علاقاتها بالدول حتى لا تثير عليها المتاعب ، لذلك لم يجد الخديو من الموقف عوناً فعلاً كما لم يجد من تركيا إلا الحجود وكانت علة تركيا في ترددها هو خوفها من إنجلترا أن تثير في وجهها المشكلة الأرمنية على أن شفيق لم يجد في موقف سلبى بل رأى أن ينصح مولاه يربط مصر بالاستانة بأسلوب يقوم على وجود ممثل زكى قادر على أعمال الوكالة عن مصر حسب التعليمات التي تلقى إليه فاقنع الخديو بذلك واتجهت النية لتعيين ذلك الوكيل ليقف التابع على أحوال المتبوع بسهولة .

ويعود الخديو إلى مصر بمزيد من اليأس ويأخذ نشاط شفيق السياسى في التلون بتطور أساليب الخديو في مقاومة الاحتلال عندما اتخذت تلك الأساليب إتجاه السرية في البضال الداخلى ثم نقل القضية للمجال الدولى لكسب ثقة أوروبا للوقوف بجانبه . لم يمنع الأمر إلى تفكير جديد والإعتماد في تدبير ذلك فقد اقتضت الظروف بحكم التطور أن تنتهى مقاومة الاحتلال إلى إتخاذ السرية سبيلاً .

كما كانت خطوات العمل لتنقل هذه القضية إلى المجال الدولى قد بدأتها رسائل شفيق من قبل ونتيجة للخدمات التي كان يقدمها بوكار لمصر في فرنسا سمى شفيق عرفاناً بالجليل لدى الخديو حتى أنعم عليه بالنيشان العثمانى الثانى .

أخذ عباس يمد للموقف وبدأ الموقف في ظل ذلك التحول ، بتغير في معاملة

بنقص عاس الرجال الوطنيين للاضطلاع بشئ النضال فى الداخل والخارج ، وكان شفيق يجانبه يواليه بالنصح والتوجيه بما تم عن استعداد لحمل هذا النشاط الجديد وقد مثل حلقة ربطته بالعالمين من أجل مقاومة الاحتلال بما مكنه من معرفة أسرار الحركة القومية .

كان الخديو قد تعرف على مصطفى كامل أثناء زيارته لمدرسة الحقوق كطالب نجيب جرى وقد عضده على استكمال دراسته فى فرنسا فى العام التالى لتتولىه ولما عاد مصطفى كامل سنة ١٨٩٤ قربه عباس إليه لأنه رأى فيه فى الوقت المناسب أفضل منظم للنشاط المعادى للاحتلال فى الخارج والداخل ، فساعده بالعون والمال وتعهدا سرأ على تخليص البلاد من الاحتلال ، وكان عباس إذ ذاك فى إعقاب حادثى إقالة النظارة القهمية والحدود وإحجام المحيط السولى عن موالاته على إستعداد لأن يرحب بكل عون يأتيه من أجل الوقوف ضد الاحتلال فبدأ بالاتفاق مع مصطفى كامل على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان الممتازين بالوطنية تلقوا التعليم العالى فى مصر والخارج فشكلت فى أوائل سنة ١٨٩٥ فكان من بينهما أحمد شفيق ورولية ثم إسماعيل الشيمى ويوسف صديق ومحمد سالم من القضاة ثم نائب الجالية الفرنسية فى مصر وقد كان ذلك على اتصال بممثل فرنسا فى مصر « المركيزدى ريفرسو » وأنضم إلى هؤلاء المستشاران القضائيان الأجنيبان والعضو الفرنسى للسكة الحديد .

وقد وكل لهذه اللجنة القيام بالدفاع عن مصالح مصر والقضية المصرية ضد الغاصبين بالكتابة فى الصحف الفرنسية فى مصر وباريس بأسماء مستعارة وبالخطب التى كان يلقيها مصطفى كامل فى مصر وأوروبا .

وأخذت العلاقات بين شفيق وبين مصطفى كامل تتوطد منذ أن بدأ الاخير نشاطه فى أوروبا ، فأخذ شفيق يتبع خطوات العمل الذى يقوم به مبعوثا للخديو . إلى أوروبا ، وكان على مصطفى كامل أن يتعاون مع الرجل الذى أختير لأن يتعاون معه فى الدفاع عن القضية المصرية فى فرنسا وهو دولونكل عضو البرلمان الفرنسى والمعروف بعداته للاستعمار البريطانى .

وأخذ شفيق يمثل حلقة الاتصال بين الخديو ومصطفى كامل ينقل إليه رسائله ويبلغه مشاعره ويواجه الموقف في نطاق خدمة بلده وفي إطار ولائه لمولاه .

كان مصطفى كامل قد استطاع وهو في فرنسا التعرف على النائب الفرنسي دولونكل الطموح لخدمة بلاده على حساب النفوذ البريطاني في مصر وقد تعاهدا معا على خدمة القضية المصرية يوحد بينهما وحدة النضال ضد الاستعمار البريطاني وكان مصطفى كامل يوقف شفيق على كل ما يتم ففي ٢٨ يناير وردت إليه منه رسالة تضمنت حديثا دار بينه وبين الأميرالاي « بيرنج » شقيق كرومر ، كان له مغزاه في الكشف عن نوايا بريطانيا الخفية في إطباعها في مصر وكان طبيعيا أن يطلع شفيق الخديو على ذلك .

ونظرا لأهمية « دولونكل » دعى لزيارة مصر فجاءها في ٢١ مارس سنة ١٨٩٥ فاستقبله كل من مصطفى كامل وأحمد شفيق بالرعاية والترحيب الكبير ، وقد ألقى خلال المدة التي مكثها في مصر خطابا بالقاهرة والألكندرية وأدب له المصريون مادبا واستمع إلى أحاديثه أحمد شفيق فدعاه إلى نزهة للقناطر الخيرية ، حيث تناول مع بعض المصريين الطعام وتبادلوا الحديث حول المسألة المصرية .

وقد سافر مصطفى كامل إلى أوروبا لمحاولة كسب الرأي العام الأوروبي بجانب مصر فطوف بفرنسا وألمانيا والنمسا وكان يحيط شفيق بنشاطه أولا بأول ليبلغه للخديو ويتلقى منه توجيهاته ولم تنقطع رسائل مصطفى كامل أثناء قيامه في أوروبا ، وقد حدث أن أحس مصطفى كامل بعدم إخلاص « دولونكل » في عمله ، ومحاولته السيطرة عليه بما يآباه خيبره وكرامته فكتب في ٦ يونيو كتابا من باريس إلى شفيق ، يكشف عن حقيقة ذلك الرجل بما زاد الموقف وضوحا لدى شفيق حول ذلك الموضوع فيقول مصطفى كامل بأن دولونكل « كان يعمل في كل المسألة لإظهار اسمه ولتوال مركز خطير هنا ... » وقد ساء أن يجعل منه آلة في يده بما يتنافى وكرامته ثم يقول لشفيق في رسالته « كونوا على ثقة من أنني لم أظهر له أدنى غضب بل بالعكس أنا استشيريه في الأمر ولا أَرْضِي أن أبقى آلة لا تعمل » ثم أخذ يشكوه له سوء تصرفاته المادفة إلى منعه من التعارف بأي

أحد ثم أختتم خطابه بقوله « قبلوا أعتاب سيدى وردوا على حتى أطمئن على ما عندكم . »
 أحيط شفيق بهذا علما ، وكانت قد وصلته أنباء أخرى تقول بوجود ذلك التنافر بين
 مصطفى كامل ودولونكل ورغبة من مصطفى كامل في تعزيز ما جاء في الرسالة السابقة ،
 كتب إلى شفيق في ٢٧ يونيو رسالة أخرى جاء فيها بأنه يؤكد عدم وجود خلاف بينه
 وبين دولنكل مع تحسن العلاقات بين الطرفين وإنه كان في زيارة له وتناول معه العشاء
 مع يوسف بك والهللأوى بك والشيمى بك وقد أبدى حرصه على الإبقاء على العلاقة
 بينه وبين دولنكل ثم قال مصطفى كامل في خطابه « أنى أراءء المولأى أذبح نفسى وأضحى
 بحيأتى فلا تعتقدوا غير ذلك أبدا . . . » « فليرض على مولأى وليأمرنى بما يشاء فأنى
 منه العبد المتواضع الصادق ! » ثم طلب فى خطابه من شفيق أن يزوده بالأوامر
 الخديوية والنصائح .

ومضت المقاومة فى الداخل تتخذ صورة النضال القومى حتى تحولت خيرا إلى اللون
 السرى ضد الاحتلال ، وفى الخارج ، كانت تبدو فى صورة النضال السياسى الدولى
 لتحويل المسألة المصرية إلى قضية دولية لها أطرافها لترجيح كفة العناصر المعادية
 للاستعمار البريطانى واحتلاله مصر ، وبريطانيا تحاول مجازاة ذلك بتفقيت وحدة العمل
 الوطنى فى الداخل والخارج بوسائلها بكسب الاعوان فى الداخل وبعض رجال الدين
 والوقوف فى وجه عباس ثم محاولة عرقلة مساعى نشاط اللجنة السرية فى دعايتها فى الخارج
 . ولكن مع هذا كله مضت المقاومة فى سبيلها ومضى شفيق من ناحية يمثل حلقة الاتصال
 بين جناحها الخارجى وجناحها الداخلى ليوقف الخديو بأمانة على سير الامور .

ويأتى من الاخبار فى السراى ما يقول بأن ثمة محادثة تجرى بين انجلترا وفرنسا
 حول المسألة المصرية وأن انجلترا أبدت رغبتها لفرنسا فى عدم اشتراك الباب العالى فى
 هذه المفاوضات فيزيد اهتمام شفيق للموقف وتطلعا لقراءة الصحف فيتابع سير المسألة
 المصرية بين الصحف الفرنسية والانجليزية سيما بعد أن اشتركت فيه الصحف الروسية
 . واهتمت به ألمانيا فيلمس مدى نشاط مصطفى كامل فيما نشرته إحدى الصحف له من

سؤال وجهه في ٢ يناير ١٨٩٦ إلى « جلاستون » رئيس حزب الاحرار الانجليزى فيما يتعلق باحتلال مصر ورأيه القائل بضرورة الجلاء عنها بعد أن تم بريطانيا العمل الذى من أجله احتلت البلاد . .

ويعود مصطفى كامل من رحلته في أوروبا في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ ليقابل الخديو ولا يلبث أن يعود الى باريس في أغسطس سنة ١٨٩٦ وإلى برلين وفيينا ، فيتابع نشاطه السياسى وبعد أن يزور الاستانة يعود للاسكندرية في ٢٥ منه ، وكان شفيق يتلقى أعماله طوال سنة ١٨٩٦ بل وفي السنوات التالية لذلك وتابع نشاطه كحلقة اتصال بينه وبين الخديو .

وكما أسهم شفيق في التنظيم السرى السياسى بأمانة ، كان له أيضا دوره في التنظيم السياسى داخل الجيش الذى شكل في مواجهة الاحتلال ، وقد اضطلع في الدورين بمسمى في الخديو ثقته فيه .

وقد حدث أن شكلت عقب حادثة الحدود جمعية سرية سنة ١٨٩٤ جاءت ثمرة تدمير الضباط المصريين من سياسة الاحتلال ضمت ضباطا مصريين يرتب مختلفة وكان كل منهم يقسم بين الجمعية بكتمان الاسرار التى تباح له بحيث لا يباح لأحد إلا إذا كان ضمن أعضاء هذه الجمعية وقد قام أساس هذه الجمعية على الاخلاص للخديو كما كان العضو يقسم أيضا على ألا يدلى بأسرار هذه الجمعية ويتعهد بأن يكون منفذا لجميع الأوامر والتعليمات التى تصدر للجمعية من الخديو وقد أرسل أعضاء هذه الجمعية السرية للخديو عريضة أبدوا فيها استيائهم من وجود الجيش الانجليزى في مصر مع إعلان ولائهم لمصر والخديو ويتلون نشاط شفيق باتجاهات الخديو فيأخذ طابع السرية هذه المرة في مواجهة الاحتلال منذ أن بدأ يمثل حلقة الاتصال بين هذه الجمعية والخديو فكانت ترسل تقاريرها وخطاباتها بالشفرة المخصوصة التى اتفق عليها أحمد شفيق مع أعضائها وكانت تنقل ألوان مختلفة من معاملة الجنود المصريين ابان حملة دنقلة وتحركات الجنود وقد استمرت ترسل تقاريرها السرية حتى تجديد الحملة لفتح « دنقلة » واسترجاع السودان .

كان شفيق في حقيقة الأمر يمارس اختصاصات المستشار الضالع في معرفته بواطن الأمور السياسية ، والسكريير الخاص وقد غدا محل ثقة عباس فلما مات روليه في ١٠ ديسمبر سنة ٨٩٧ صدر الأمر في ١٦ منه بتعيينه سكرتيرا خاصا محله ومن ثم زادت مكاتته بين الحاشية ونفوذه ثم أعباؤه حتى غدا بعد ذلك الرجل الاول بعد عباس .

وقد مضى عباس - تعيرا عن ثقته فيه يوكل له الاضطلاع بكبار الاعمال فتجلت قدرته في ذلك عند ما اعتزم الخديو القيام سنة ١٨٩٨ برحلة إلى أوروبا للاستشفاء فأمر شفيق بأن يسبقه فاسفر للاستانة لزيارتها حيث أنعم عليه السلطان برتبة المتميز ثم انتقل منها إلى فينا ليواني الخديو فيها وقد قام لاذك بدور سياسى بين الخديو وبين ألمانيا كما كان له دوره في باريس مما زاد من ثقة الخديو فيه .

وقام شفيق بسفارة بين ألمانيا والخديو في محاولة لجذبها لتقف مع فرنسا في النضال الدولى ضد الاستعمار البريطانى على أساس دعوة امبراطور ألمانيا لزيارة مصر لكسب ثقته وكان الامبراطور ميالا بطبعه لاذاعة اسم أسرته بين الشرق .

كانت ثمة محاولات تدور بين مصر وبرلين حول زيارته لمصر في طريقه إلى فلسطين في هذا العام وكانت سياسة الخديو ترمى إلى أن ينتهز الفرصة فيجتمع الامبراطور بأعضاء شركة قناة السويس سعيًا إلى التقرب بين فرنسا وألمانيا ولما وضع برنامج هذه الزيارة حملة شفيق يوم ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٨ لعرضه على الامبراطور عند زيارته له .

وسافر الخديو مع شفيق خفية إلى برلين ، ونزل الخديو في أحد الفنادق أما شفيق فنزل في فندق آخر وقد استطاع في تنكره أن يقدم للمسئولين البرنامج ثم عاد إلى الخديو وقد جاءته رسالة من المركز دى ريفرسو في تاريخ ١٧ أغسطس يقول فيها أنه علم بزيارة الامبراطور لمصر وخينئذ « يستطيع أن يرى بنفسه الخطة التي يجرى عليها الانجليز تنفيذًا للعهد الرسمية التي قطعوها . »

ولما تابع الخديو رحلته إلى باريس مصطحبا معه شفيق مثل ذلك حلقة لاتصال بين اجتماع عباس وبعض السياسيين الفرنسيين حول برنامج زيارة امبراطور ألمانيا لمصر .

وكثيرا ما صاحب شفيق الخديو في رحلاته إلى الآستانة وإلى أوروبا حاملا وجهات نظره ومدافعا عنها في أمانة بل وفي رحلاته داخل القطر يواليه بالرأى والمشورة وكان الخديو كنفته به يرسله للآستانة ليكون بصحبة والدته يعمل على راحتها ويتحرى في الآستانة الاتجاهات السياسية وما كان يدور حول مصر ومدى ما يصل للباب العالى عن أخبار مصر وكان شفيق ينظر إلى الخديو نظرة رعاية فكان يبدى نحوه نوعا خاصا من الإخلاص أثناء المرض ويضطلع بحل مشا كله الخاصة .

شفيق بين الإيجابية والسلبية :

بدأ شفيق من قبل متجاوبا مع اتجاهات الخديو عن استعداد فيما عرض عليه ، ولكن شفيق مع هذا مضى إلى حد كبير ، يتجاوب في نطاق الولاء الحرفى له ، فلم يتقدم إليه مثلا للنصح بما يجب أن يكون عليه الخديو وعدم الاشتغال بالمسائل الصغيرة والاشتغال بالمسائل العامة كالتعليم والنهوض بالفلاح وإصلاح المحاكم الشرعية وغير ذلك ، وقد أخذ شفيق يتحول إلى سلبية من انحراف الخديو عن الصالح العام فلم يقف موقف الصمت من ذلك بل تقدم في إيجابية من مبادئه هو ، عندما ارتفعت ثقة الخديو به وذلك في نطاق المسائل الداخلية التي لم يكن الاحتلال مت دخلا فيها ، كمسائل إصلاح الأزهر والأوقاف والمسائل التي تتعلق بأمانته وغير ذلك وفي هذا أخذ ولاؤه ينم عن شعور بذاته . ونشاطه ينمو بما وسع من أفقه كمؤرخ .

وقد حاول الشيخ محمد عبده في إحدى مقابلاته لشفيق سنة ١٩٠٢ أن يرسم له الطريق إلى هذا السبيل ، بأن ينصح الخديو بعدم الاهتمام بالمسائل الصغيرة والاشتغال بالمسائل العامة فوافق شفيق على آرائه ووعدته بالسعى جهد طاقته لتنفيذها ثم نصحه محمد عبده ألا يكون كلامه مع الخديو بشكل نصيحة له وكان شفيق يعلم أن عباس يستنقل بكلمة النصيحة إذا ما تقوه بها بعض رجال حاشيته .

وتجلى أولى محاولات سلبية شفيق من انحراف عباس ومحاولته تقويمه ، في مسألة

فوضى الرتب التي كانت أصبحت سنة ١٩٠٣ موضع مساومات ومساع مختلفة ، حتى بلغ ذلك الموضع في هذا العام درجة كبرى من الفوضى إذ كانت الرتب تباع فيها كالسلع ، وكان لهذه التجارة وسطاء كثيرون ولكل رتبة سعر مخصوص وكثيراً ما كان يعتدى بعض الوسطاء على بعض ويختلس البعض ثمرة جهود الآخر .

فلما كثرت اللفظ والنقد على ذلك وانتقل ذلك بين رجال « المية » أخذ شفيق يتحرك لمعالجة الموقف ولكنه بدلاً من أن يطرق الموضوع رأساً تدبر الموقف في البداية حذراً وأخذ يدرسه بينه وبين بطرس غالى لما كان بينهما من صداقة متبادلة .

تحدث معه في إحدى زيارته فأشار شفيق إلى بعض المسائل التي تؤخذ على الخديو وفي مقدمتها مسألة الرتب ، وأن الواجب على النظارة أن يتولوا النصح للخديو بإخلاص ومع هذا فقد حاول بطرس الإفلات من الموضوع فقال « ولكن المحيطين بالخديو هم الذين يرتبون له ذلك » فرد عليه شفيق قائلاً « أن هؤلاء يعملون ذلك لمصالحهم الشخصية ولأن الواجب ألا يترك الخلفون للخديو من أمثالكم هذه المسألة حتى يستفحل أمرها » ومع هذا لم يفلح شفيق في إقناعه فلم يسع في ذلك السبيل عنده مرة أخرى ، وتشجع شفيق ورأى أن يقوم بنفسه بالمهمة ففتح الخديو في مسألة الرتب ولكنه وجد من الخديو امتعاضاً من موقفه فقد أجابه قائلاً « يا شيخ أنا عارف ما أفعله فليس لأحد في القبة ولا غيرها دخل وأنا لى فئة خاصة يبحثون عن مستحقى الرتب ويعرضون على بعضاً منهم وأنا أمنحهم » أحى شفيق إلى ذلك وكاد يؤثر الركون ، مكتفياً بإعطاء النصيحة إذا ما طلبت منه أو إذا اقتضتها أعمال وظيفته وأمانته ولكنه لم يرض عن المضى في سلبه إلى مداها بل كانت لها حدودها فقد تجلى في إيجابية جديدة من مبادئه ، في بعض المسائل كما حدث في مسألة إصلاح الأزهر وغيرها .

شفيق ودسائس الأزهر ضد المقتى :

ولقد تجلت لإتجاهات شفيق السلبية من الخديو إزاء موقفه المعارض في إصلاح الأزهر على يد المقتى بمعارضة موقفه معارضة سافرة وكذلك كان موقفه من الإصلاح إيجابياً بطرق

أخرى حملت معنى الولاء في شكلها المرن ، الذى لا يغضب ولا يثير .
 كان عباس قد استمع إلى نصح الشيخ محمد عبده في العمل على إصلاح الأزهر
 فتمرض الشيخ للسير بحركة الإصلاح معتقدا منه أنه لا يعارضه في تصرفاته ورغباته ،
 ولكن خاب ظن الخديو في تقدير صلاته بالشيخ وميله إلى الحرية والاستقلال وانطباعه
 بقوة الشخصية ، سيما بعد أن أحس بأن كرومر كان يحله ويحترمه .

وأخذ الخديو يثير في وجه المفتي المتاعب والدسائس ليعرقل مساعيه في الإصلاح
 وقام الموالمون للخديو بالتقرب إليه طمعا في المزيد من الرضاء ، وكان على رأسهم
 السيد البكرى ، وقد أخذ ينظم دسائس الأزهر ضد المفتي .

وكلف الخديو أحمد شفيق بتسليم ما يعطيه إليه البكرى من أوراق ثم أمر الشيخ
 على يوسف بالاتحاد مع شفيق فيما أمره به فيما يتعلق بالبكرى ثم كلف الخديو أحمد شفيق
 بأن يتابع الموقف ويعرض عليه كل ما يحدث حوله .

ولما كان شفيق يميل إلى إصلاح الأزهر ويميل إلى الأستاذ الإمام تقديرا له . كانت
 إيجابيته عن ذلك بأسلوب جديد سيما في مسألة كانت بعيدة عن تدخل يد الاحتلال .
 وعلم شفيق بأن البكرى وعضو المحكمة الشرعية يسعيان لحمل بعض أعضاء مجلس
 إدارة الأزهر على الاستقالة ، ليستبدلوا بغيرهم من خصوم المفتي لمعارضة نفوذه .

وعلم المفتي بالمؤامرة وممرها ، وشاء إخطار المسئولين وقد أحس بيد الخديو الخفية
 وهي تقف وراء المؤامرة .

وفكر شفيق في حل ذلك الموقف الشائك بشكل يفوت على الخديو المؤامرات
 ضد المفتي ، ويقضى بالتالى على الدسائس في الأزهر ، ولكن دون أن يعارض اتجاه
 مولاه سافرا .

رأى أن يزوره المفتي في عابدين ، ويطلب منه إخطار الخديو برقيا بعلم المفتي بما
 يجري في الأزهر ، وأنه يعرض على اعتاب الخديو إستقالته من عضوية مجلس إدارة
 الأزهر ، وبهذا يستطيع شفيق أن يعرف الخديو بأن المفتي قد علم بالدسائس وربما دفعه

هذا للتنازل عن خصومته له ، ولقد انتهى الموقف بموافقة المفتى بعرض استقالته على الخديو محتجاً بأنه لا يريد لإحداث متاعب له ببقائه .

وراح شفيق من ناحية أخرى يرسل للخديو رسالة يقول فيها بأنه لم يستقل أحد ممن فاضلهم البكرى ، ثم زار المفتى أحمد شفيق وحدثه عن عزمه على السفر ، فأرسل ذلك للخديو ، بأن الشيخ محمد عبده قد رأى من نفسه « أن يقدم استقالته لإراحة خاطر الخديو » .

وذهب المفتى وقدم استقالته للخديو فلم يقبلها ، غير أن ذلك لم يمنع الخديو من المضي في الاعتماد على سعي البكرى في الدس للشيخ محمد عبده ، بل وجاءت برفقة إلى شفيق مرسله من المنته نبين أن المفتى بمقابلته الخديو لم يحصل على نتيجة ما وتخص شفيق على مقابلة البكرى وإفهامه باتمام المشروع المكلف به .

ثم حضر البكرى لزيارة شفيق ، بعد أن كانت الدمائس قد انكشفت وزادت فنصحه شفيق — لغرض خاص رآه — بأن يكتب للخديو بما يريد وسلم ما يكتبه له لإرساله إلى الخديو . وكان شفيق يرى من ذلك أن يحيط الخديو علماً — بغير طريقه — بجهل البكرى بسفر المفتى ، ويطلعه على فكرته من طلب المساعدة من كرومر ، وهو الأمر الذي كان عباس بكرهه وبذلك يقضى على السيد توفيق محور هذه الدمائس ويقطع أسبابها .

ولقد وافق البكرى أن يكتب للخديو فعلاً بما يريد ، فلما وصل الخديو سراى القبة سائداً من المنته وقرأ عليه شفيق رسالة البكرى ، لم يستحسن ما جاء بها من الآراء سبياً . دار حول استشارة كرومر .

ولما شعر البكرى بإخفاقه في مهمته لم يسه إلا لإلقاء التبعة على شيخ الأزهر أمام خديو ، وكان من آثار ذلك ان استاء الشيخ الأكبر وطلب الاستقالة ، وقد انتهت اندمائس ضد المفتى ، أثر تصريح صدر من عميد الاحتلال إذ ذاك ، بأنه يوافق على سياسة المفتى ، وإن لم يكن ذلك الخديو عن المفتى في خطته وذلك عن طريق بعض الصحف .

كان أحمد شفيق مواليا للخديو ، ولكنه كان يدرك واجبه نحو إصلاح الأزهر لإيمانه بذلك ، ولما كان يحمل بين جنبيه لإجلالا للأستاذ الأمام ، سعى لتمكينه من عمله في إصلاح الأزهر بالقضاء على الدسائس وإن لم يحقق آماله .

ولم ينس أحمد شفيق أن يحقق ذلك في الوقت المناسب ، وقد انتهز فرصة استقرار العلاقات بين الخديو والمعتمد البريطاني الجديد « جورست » فيما عرف من سياسة الوفاق وعاود إهتمامه بفكرة إصلاح الأزهر وقد عاون على إنجازها هذه المرة بعد وفاة الإمام .

بدأت الفكرة تعاوده منذ سنة ١٩٠٥ عندما عين الشيخ الشريفي شيخا للأزهر هذا العام ، فقد سبق أن تحدث معه الشيخ سليمان العبد — من كبار العلماء — أثر مقابتهما الخديو في شأن الأزهر وما يحتاج إليه من معونة أدبية ومادية ، وقد أبدى شفيق إهتمامه وعطفه على قضية الأزهر ، فلفت نظر شيخ الأزهر إلى حالة الفوضى التي تسود طلابه ونظمه وقال شفيق أنه يجب للسير بالإصلاح ، أن يقبل الشيوخ والطلاب النظام الحالي والانصراف إلى الدرس المنظم وأن تحدد نظم الدرس حتى توافق روح العصر .

وتوفي الشيخ وأعقبه في المشيخة الشيخ حسونة النواوي ، فلما تأكد من إهتمامه بحالة الأزهر والأزهريين ورغبته في العون على زيادة المرتبات بما يوافق كرامة العلم ، جاء لمقابلاته عقب انصرافه من زيارة الخديو فأعاد ما دار بينه وبين الشيخ الشريفي ، فوعده النظر في الأمر كما أبدى له ما يعترض تغيير النظم الأزهرية من الصعاب ، ثم تحدثا معا بعد ذلك .. واتفقا على البحث في النظم التي يمكن إدخالها في الأزهر والمعاهد الدينية وقد أبدى شفيق إستعداداه لوضع مشروع في هذا الصدد وما لبث أن عرض على الخديو ما دار من حديث ، فاستحسن تلك الفكرة ، ولكن يستميل الخديو ليقف بجانب هذا الاتجاه ، قال للخديو « أننا بهذه الوسيلة يمكن أن ندخل الإصلاحات اللائقة بالأزهر ويكون للخديو أكبر فضل في تحسين حالة التعليم في المعاهد الدينية . . . » ومن ثم أخذ مجلس إدارة الأزهر في تعديل القوانين المعمول بها في الأزهر وأخذ شفيق يجتمع ببعض

شيوخ المعاهد وراجع قوانين الأزهر حتى استقر رأى على إصدار القانون اللازم .
 وضع شفيق مشروعه ثم عرضه على الخديو فرأى أن يكون هناك ثلاثة مجالس إدارية
 أحدها للأزهر ، والثاني للمعهد الاسكندري ، والثالث للمعهد الأحمدي ، ويكون
 هناك مجلس عال يجتمع في الأزهر تحت رئاسة شيخه ، مع بقاء مواد القانون على حالها وقد
 ادخلت بعض التعديلات على المشروع ثم اجتمع شفيق في ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بناء على
 أمر الخديو مع رئيس النظار وناظر الحقانية ومدير الأوقاف العمومية وقرئ القانون .
 وبعد المناقشة وتعديل بعض المواد ، تقرر عرضه على مجلس النظار . ولكن رأى بعد
 ذلك أن تشكل لجنة لمراجعته يكون من أعضائها شيخ الأزهر والمفتي وشيخ المالكية
 والشافعية والخنا بلة وأحمد شفيق ، ثم شكلت اللجنة وراجعت القانون ثم وافقت على
 المشروعات بعد تعديلات أخرى .

وقد استطاع أحمد شفيق بهذا خدمة الأزهر ، وقد مكنه من ذلك قدرته على
 إقناع الخديو لمساندة المشروع والاتصال بالعلماء من رجال الدين ، هذا فضلا عن أنه لم
 يكن بينه وبين أحد منهم حقد بل كان هدفه إسداء خدمة يؤمن بتحقيقها ، ونظرا
 لأنه كان يخشى تدمير بعض العلماء طلب أن تقرر اللجنة أن هذا القانون ليس فيه
 ما يتنافى وأصول الدين الإسلامي فتم ذلك .

على أنه مع هذا أبدى كثير من العلماء امتعاضا لعدم أخذ رأيهم في القانون ،
 وحاولوا عرقلة سيره غير أن أحمد شفيق استطاع أن يوقف هذه الحركة بالاتصال بشيخ
 الأزهر ، وإفهامه ما يترتب على موقف العلماء من استياء الخديو فلم يمض الموقف طويلا
 في شد وجذب حتى استقر الحال وسكتت ثائرة العلماء بفضل لباقة شفيق
 وإرشاداته واتصالاته .

وصدر الأمر العالي بهذا القانون وانعقد المجلس الأعلى لأول مرة بمشيخة الأزهر
 في ١٧ مارس تحت رئاسة الشيخ حسونة النواوى ، إذ ذاك شعر أحمد شفيق بشيء
 من الرضا النفسى لأدائه واجبا كان مؤمنا بضرورة أدائه .

وهكذا حرص شفيق إلى حد كبير ، على سلبته من انحراف الخديو وعلى الإيجابية في نظره للصالح العام بما ينم عن نزعة جديدة استقلالية .

ولقد أخذت ثقة الخديو تزداد بشفيق بما زاده قدرة على الوقوف في سلبية من انحرافات ، وهو في أمن من غضبه ، فقد بلغت تلك الثقة حداً أن وكل إليه فض المسائل الخاصة بالخلاف بين بعض أفراد العائلة الخديوية بل وبلغت الثقة به أن أحال إليه « كل الأعمال والمحادثات التي تحدث بينه وبين النظار وغيرهم » وأمره أن يتسلم أعمال القلم التركي .

فأصبح يتلقى الأوامر بهذا القلم ويقوم بتنفيذها لعدم ارتياحه للقائمين بذلك من رجال الحاشية ، وكثيراً ما كان الخديو يستشير في السفر للأستانة ، فيسدى إليه نصحاً يتبعه كما حدث سنة ١٩٠٤ بل وذهبت الثقة بشفيق حداً أن أسند إليه رئاسة الديوانين الأفرنجى والعربى ابتداء من أول يناير ١٩٠٥ ، ومن ثم ازدادت مسئولياته وسلطته بما نما من نزعة نحو العمل الإيجابى ، الذى بدا من قبل ضد سلوك الخديو المناهض لمبادئه ، ومحاولته علاجاً كما تجلّى من بعد في علاقته بمصطفى كامل وكان موقفه من هذه العلاقة ، أنه لم يمس في اتجاه الخديو لإزائها بل كان فعالاً في رتق ما انقطع بينهما في إيجابية من الإصلاح .

كان شفيق قد بدأ هذه العلاقة من قبل كما رأينا ، عن تقدير لاتجاه مصطفى كامل الوطنى ، فلما تبدلت العلاقات بين عباس ومصطفى كامل واعتراها قطيعه بسبب انحراف عباس انحرافاً وطنياً لم يرض مصطفى ، ورغبة الأخير في العمل مستقلاً عن عباس ، كانت نظرة شفيق إلى مصطفى كامل نظرة رجل يعرف مقداره ويحاول إعادة العلاقات بين الطرفين بما يجعل منهما قوة أقدر على تسيير دفة النضال الداخلى ضد الاستعمار .

كان أحمد شفيق صديقاً معجباً بمصطفى كامل رغم انقطاع صلته بعباس سنة ١٩٠٤ فلم يستطع أن ينسى أنه مواطن مصرى كما كان صديقاً ومعجباً بشخص المقتى رغم العداء الذى كان قد استشرى بينه وبين الخديو وكما أنه لم يكن يستطيع أن ينسى فضل المقتى

على حركة التجدد الإسلامى ، حتى أنه لما توفى سار فى جنازته وتحمل غضب عباس حتى استطاع علاجه بأسلوبه ، وكذلك كانت علاقته بمصطفى كامل معتدلة عادلة ، يقف بينه وبين الخديو موقف الحياد المشرب بالعطف على ذلك الزعيم ، وقد انتهز حادث دنشواى الدامى فرصة خلق بها مجالا للجمع بين الصديقين القديمين .

كان الاحتلال يسير فى عهد كرومر بخطة كان لها فضل فى تثبيت أقدام الاحتلال وكانت سر بقاءه سياسة قامت على الغموض والشد والجذب واستعمال السيف حيث لا ينفع السوط وكانت حادثة دنشواى الدامية المشهورة التى حكم فيها الاحتلال على أبرياء دنشواى من الفلاحين بالموت شنقاً وبأحكام قاسية أخرى لجرد الدفاع عن أنفسهم ضد عدوان الاحتلال ، كانت الحادث الذى خرج به الاحتلال على هذه الخطة وبدأ بها بطبيعته الجارحة سافراً وكأنما لإصابه مس من الشيطان ، بما أثار الروح القومى وغذاه ومكن زعيم الحركة القومية ، مصطفى كامل ، من النيل من ذلك الاحتلال .

ورغم ما كان بين مصطفى كامل وعباس من جفاء لاختلاف النظرة لمفهوم القومية المصرية فقد شاء شقيق تنامى ذلك فى سبيل إيجاد اتجاه موحد بينه وبين عباس لمكالفة الاحتلال ، وقد وجد الزعيم الوطنى من الخديو ما يسأده فى عمله فلما كاتب مصطفى كامل الخديو عن طريق شقيق اضطلع شقيق بالمهمة فى أمانة واستعداد حتى وافق عباس ، بل ومضى فى دعم هذه العلاقة وكان عباس رغم مهادنته الاحتلال — إذ ذاك — لا يزال يأخذ على كرومر أسلوبه وجفاء الجارح .

وانطلق مصطفى كامل فى نضاله فسافر إلى باريس ولندن وقام بحركة ضد كرومر بما أثار الرأى العام الإنجليزى وأدى لتغيير كرومر بمعتمد جديد وهو جورست .

وكان لشقيق دوره — أيضا — فى تعيين سعد زغلول وزيرا لوزارة المعارف رغم معارضة عباس له ، لصلته القديمة بالملقى وليس لجرد رفض رجاء لكرومر ، وقد استطاع شقيق بالتعاون مع طبيب « المعية » ومن أصدقاء مصطفى كامل ، العمل على تحسين العلاقات وإزالة سوء التفاهم بين سعد والخديو حتى عين وزيرا للمعارف وقد سر شقيق

عندما علم أن هذا الطبيب قد استطاع أيضاً أن يتوسط ويمهد السبيل للمقابلة بين الخديو ومصطفى كامل حتى تقابلا وقد اتفق الطرفان على تأسيس الحزب الوطنى وجريدتى ليتنادار الفرنسية والأستاندرود الإنجليزية ووعد الخديو بالمساعدة فى المشروع .

ولقد بلغ شعور أحمد شفيق بنفسه وإدراكه لثقة الخديو الكبيرة به حدا جعله يتصرف أحيانا على مسئوليته فى بعض المسائل ونشط نشاطا ثم عن تطور ولأته للخديو كما تجلى فى مسألتى الحركة الدستورية ومشروع مد امتياز فناة السويس وكان دوره فى الأوقاف أول خروج على ذلك الولاء التقليدى الذى ربطه مدة بعباس . ودليلا من أدلة آثرانه فى النظرة نحو الأمور .

ولقد كان لشفيق دوره الإيجابى الذى قام به فى سبيل الحركة الدستورية الناشئة على مسئوليته وذلك على أساس رغبته فى تنظيم وأحكام توجيهها وإن مضى ذلك وهو يطمئن إلى موقف الخديو منه وثقته الكبرى فيه .

كانت الاتجاهات الدستورية قد أخذت تنجلي بين الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، الهيئتين الاستشاريتين اللتين أوجدهما الإحتلال فى مصر بدلا من نظام الثورة العرابية النيابى ، وذلك امتدادا للحركة القومية التى كان يترعها مصطفى كامل ، ومنذ أن انبثقت على يديه . ويقدر زيادة هذه الحركة كان مقدار انبثاق هذه الاتجاهات النيابية فى ساحة المجلسين ، وقد زادت نشاطا أثر ظهور الأحزاب السياسية فى نهاية عهد كرومر وبداية عهد جورست ، وذلك فى ظل سياسة الوفاق ، ورغم اختلاف أساليب الأحزاب الرئيسية إذ ذاك ، حزب الأمة والحزب الوطنى وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية لقد كانت برامجها كلها لا تختلف فى محورها عن مناهضة الإحتلال والمطالبة بالدستور ، ولما كان لكل منها نوابه المنتخبون فى المجلسين فإنه لم يكن يعوز النضال القومى كى يمتد إلى الهيئتين فى صورة النضال الدستورى فى داخل المجلسين من أجل إقرار الدستور والسيطرة على الإدارة الداخلية فى مصر ، غير تنظيم العمل بين النواب ، فى هذا الجانب سعى أحمد شفيق سعيا مستقلا بصفته الشخصية .

وكان من بين النواب أعضاء بارزون يعملون في حماس كي تمنح مصر دستورا تشترك فيه الأمة مع الحكومة في تصريف الأمور ، وكان الخديو لا يكره رغم سياسة الوفاق مثل ذلك الاتجاه ولكنه كان يرى أن يتبع في تحقيقه أسلوبا معتدلا هادئا لا يعكر عليه صفو سياسة الوفاق ، ولم يكن يرى خيرا من إسماعيل أباطه ليسير في هذا الطريق ، بعيدا عن الأحزاب فشجعه لتقديم مذكرة لوزير خارجية بريطانيا يطلب المزيد من الاشتراك بين الشعب والحكومة .

وكان إسماعيل أباطه عضوا في مجلس الشورى بل زعيما للكتلة المعارضة فيه وكانت هناك مناقشات بين أباطه وعلى شعراوى ، وقد شاء أحمد شفيق التدخل في الأمر إذ كان يرى أنه من الخير اتحاد هذين الرجلين وأنصارهما بالجلس حتى يكون لنفوذها أثره في تحقيق الهدف لذلك دعاها إلى مأدبة في ١٣ أغسطس بحضور الشيخ محمد شاكر وكان الغرض من ذلك لإصلاح ما بينهما ، وقد دار الحديث حول الموضوع ، فأبدى لها أنه لا يمكن لمصر أن تنال خيرا ، ما لم تتحد وتجتمع على رأى واحد ، لأنه يجب لكي يعطى للشعب نموذجا حسنا أن يبدأ بذلك كبار الرجال في مجلس الشورى والجمعية العمومية ولما أدرك شفيق أن الرجلين كان يحملان لبعضهما بعض النقد والجفاة ، طلب منهما التصافى ونسيان الماضي والعمل على وضع برنامج يتبعه مجلس الشورى في طلب ما ترجوه البلاد ، ثم عقد اجتماعا ثانيا في ٣ سبتمبر فلاحظ إذ ذاك أن ثمة نفور لايزال باقيا بينهما وأنهما لم يعملأ شيئا في الموضوع ثم زار شفيق أحمد يحيى في ١٠ سبتمبر فخادته في جمع كلمة أعضاء مجلس الشورى وقص عليه ما حدث بين إسماعيل أباطه وشعراوى ، وطلب منه أن يجتمع بهما فوعده ببذل مجهوده للتوفيق ثم عقد اجتماعا في ٢٤ سبتمبر بين أباطه وشعراوى والدكتور محمد علوى وأحمد يحيى وإبراهيم سعيد وإبراهيم مراد ، وتناقشوا فيما يجب عمله .

ودعى شفيق في ٢٥ سبتمبر للعشاء مع أباطه وشعراوى ، فدارت بينهما مناقشة حادة فقد أخذ الأول يعير الثانى باتهامه لحزب الأمة وأن مكانه في مجلس النواب اسمى من

ذلك وكان أباطة قد دعى للانضمام إلى الحزب ورفض في البداية ، وشعراوى يعير أباطة أنه بعد أن أغرته الاحزاب عاد لتأليف حزب جديد فتدخل بينهما وحاول الوفاق بينهما حتى اتفقا على الاتحاد بعد تدخل كبار الشخصيات واتفق الجميع على عقد المجلس بعد أن يجتمعوا أولا بأعضائه ويتفاهموا معهم « على عمل معين » ولقد أحاط شفيق الخديو علما بمساعاه من بدايته إلى نهايته ، وكان يدرك أنه بعمله الوطنى يرضى ضميره أن ذلك لا يغضب الخديو فى اعتقاده ولكن خاب ظنه فلم يرق الخديو فى نظره أن يتظاهر بهذا التدخل ، فدافع أحمد شفيق عن عمله وعده تدخله منه بصفة شخصية .

على أن الاتجاه الذى بدأه شفيق لم يتوقف بل مضى فى سبيله فوعده أباطه فى عزم على تنفيذ الاتجاه الدستورى وقال بأن المجلس يجتمع فى ٣١ أكتوبر ويقرر طلب عمل قانون لا يشترك الأمة فى إدارة مصر بدون مساس بالامتيازات وصندوق الدين وخلافه ثم وعد بالسفر للاتصال باخوانه أعضاء المجلس ليرتب بين الجميع الخطة ثم قال « وينتظر حتى لإجتماع الجمعية العمومية فى فبراير سنة ١٩٠٩ فنؤيد طلبنا ، وبعدئذ أن لم تحرك الحكومة ساكنا نمتصب ولا تتوجه للمجلس » ووعده أباطة بحض زملائه فى المجلس على لإنهاء ما هو باق تحت النظر من الأعمال نظرا لما علمه من إستياء الإنجليز من تأخير المجلس فى إنجاز الأعمال وعزمهم على إصدار ما يضايق المجلس فى نشاطه .

ولقد قام المجلس فعلا واضطلع بهذا الاتجاه بزعامه أباطه وطالب فى نزعة معتدلة وبالطريق العادى دستورا للبلاد .

زادت ثقة الخديو مع هذا بشفيق وغدا مرموقا بين الحاشية والوزراء فلما استقالت وزارة مصطفى فهمى لمرضه وتولى بطرس غالى الوزارة فأتى ذلك الخديو ليعين شفيقا ناظرا للمالية بدلا من نغرى باشا عند امتناعه عن قبول هذا المنصب ولكن الخديو فضل لإبقائه فى الديوان لعدم الاستغناء عنه فلما امتنع نغرى عن قبول منصبه أشار شفيق على الخديو بتعيين أحمد حشمت — وكيل حزب الإصلاح — بدلا من نغرى ، وزيرا للمالية ، وكان من ثمار ثقة الخديو بشفيق وأخلاصه فى عمله أن أمر سنة ١٩٠٩

بزيادة مرتبه ٤٠٠ جنيهها في السنة من وفورات ميزانية ديوان الخديو فشكره شفيق لذلك الأنعام فرد الخديو « إن الحالة تغيرت وصارت أشغالنا كثيرة ولنا أسرار جديدة فأنا شخصيا لا أآتمن سواك عليها ولذلك رأيت أن تبقى عليها الآن وفي المستقبل كما كنت معينا من قبل » .

وكان شفيق بادی النشاط في مسألة أخرى وهي مسألة مد امتياز قناة السويس وقد تم استعداده في توجيه هذا النشاط عن شعور وطني .

ولقد نجلى شفيق في أكبر المسائل الداخلية التي صادفها في حياته الرسمية تقريبا ، في ولائه السليبي منجرقا عن اتجاه الخديو في سبيل الصالح العام في مسألة موقفه من إصلاح الأوقاف فهو يطيع مولاه عندما عرضه عليه ولكنه يعضى في إصلاح الأوقاف لأنه كان يؤمن بالإصلاح أداة ترضى ضميره وضمير الخديو ولكنه لا يقف ولا يكتفى هذه المرة بإسداء النصح والإرشاد لمن حوله في سبيل الخير ولكنه يوجه النصح للخديو نفسه بل ويعارضه عندما أحس أنه يحاول استغلال وجوده في الأوقاف على حساب أموال الأوقاف .

كان الخديو — كما مر بنا — متمسكا بشفيق بإبقائه في المعية لوفائه له ولأمانته وثقته فيه ولكن الضرورة حملته على قبول ما كان يأباه من قبل بنقله إلى الأوقاف .

كان الخديو مهتما بالأوقاف ، فلما تبين أن الديوان مشرف على الإفلاس بسبب كثرة المطالبات منه بناء على تقرير قدمه إليه وزيره عن حالته المالية جرت المحادثات بين شفيق — بناء على أمر الخديو — وبين النظار ، بحثا وراء تعيين مدير جديد لديوان الأوقاف يستطيع إصلاح هذه الحالة ورغم تمسك الخديو بإبقائه في المعية فقد وافق في النهاية على تعيينه في ذلك المنصب فوجه إليه أمراً بالتعيين في ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ فشكره على جميل ثقته وأبدى مشاعره عن إخلاصه له خارج المعية كما كان في داخلها .

وتسلم شفيق عمله في ديوان الأوقاف فجمع رؤساء الأقسام والأقلام ووكلاءهم وألقى

عليهم خطا بأبدي فيه استعداده لبداية عهد جديد في الأوقاف من المساواة في المعاملة والاستماع إلى الشكوى وإلغاء المحاباة والمحسوبية وغير ذلك .

وكان أول ما لاحظ في الديوان أن الناس من طلاب الحاجات ، كانوا لا يصلون لغايتهم إلا بعد مشقة ، لهذا رأى حلال ذلك إنشاء « قلم » في فناء الديوان باسم قلم الاستعلامات يعمل كواسطة بين الإدارة والجمهور وقد أنشئ ذلك مثلا وأخذ يؤدى رسالته .

أخذ شفيق يتفقد مرافق الأوقاف من المساجد وغيرها فيعنى بأمرها وقد شاء إدخال روح جديدة في نظام الإدارة عندما قرر توزيع السلطة بين الموظفين ، وتوسيع اختصاصاتهم ، فجمع لهذا كبار موظفي الديوان وتدارس معهم في الأمر فتقرر ، توسيع اختصاصاتهم بما لم يكن لهم من قبل .

ثم مضى شفيق يعبر عما أصبح له من نزعة مستقلة يتفقد مأموريات الأوقات في الوجه البحرى للوقوف على ما كان ينقصها من إصلاح وغير ذلك من الشؤون ثم عاد دائب النشاط يصلح من نظم التكايا ويضمنها سجلات تسجل فيها ما يتسلم من الصدقات منعا من التلاعب .

وأخذ ينظم طريقة استخدام الموظفين واتخذ طريقة جديدة لإعدادهم في الدرجات الصغيرة وتدريبهم على العمل .

وقد دأب في حماس على تفقد منشآت الأوقاف في الصعيد ثم السودان فطوف أرجاءها سنة ١٩١١ وقام بتنظيم بعض أبواب الميزانية فيما يتعلق بالاحتياطي للمعاشات وتنظيم مواعيد سداد أقساط الإيجارات بما يتفق والوضع الجغرافى لكل منطقة ومواعيد المحصولات ، كما وضع نظاما لتحسين مساحة الأتبان الموزعة صيفا كما عنى بإصلاح أراضي الأوقاف .

وكان مما يشغل فكره دائما لائحة الديوان العمومية الصادرة سنة ١٨٩٥ فقد مضى عليها زمن طويل اتسمت فيه دائرة العمل وهى على حالها حتى أصبحت غير ملائمة . لما

تقتضى به حالة النمو والارتقاء ، فلما سعى في سبيل تعديلها صدر أمر الخديو في ١٦ مايو سنة ١٩١٢ بتشكيل لجنة عالية لهذا الوضع تحت رئاسة ناظر الحفانية .

أما اللوائح الخاصة بكل قسم في الديوان فقد تم وضع بعضها مثل لأئحة المساجد ولأئحة الزراعات وغيرها ، ثم مضى ينتج سائر اللوائح الأخرى الخاصة بالأقسام الباقية حتى يتكون من مجموع هذه اللوائح لأئحة الديوان الداخلية .

وشرع في إنشاء الشعبة الأزهرية لترقية الوعظ والخطابة كما قام بفرش المساجد الكبيرة بالبسط الثمينة وأدخل نور الكهرباء في المساجد الكبرى في المدن التي يتوافر بها الكهرباء .

وأنشأ قسم الصحة فأفاد في نظام الأعمال الإدارية للمستشفيات والعيادات والملاجئ وغيرها ، مما كانت تديره الأوقاف ووضع نظاما جديدا للمخزن العمومي يضمن حفظ الوارد والمنصرف من الأدوات والأدوية لجميع الأماكن الصحية ، وشيد معهدا لطلبة العلم بطنطا على النظام الحديث ، وكذلك معهدا لطلبة العلم بدمياط كما جدد الكثير من الجهاز الإداري .

كانت المشروعات تراحم في ذهن المترجم لدعم الديوان كما أثبت كفايته ولكنه أحيل على المعاش سنة ١٩١٢ .

طلب منه الخديو أن تشتري الأوقاف أرضا عن طريق الاستبدال وأراد ثمنا غاليا لها ولكن شفيق شاء تأليف لجنة لفحص الأرض وتقدير الثمن المناسب ولما وجده الخديو عسرا لا ينشئ أغراه بمنحه فأئدة الصفقة فأبى أن يتصرف تصرفا غير قانوني ، مادام موجودا في ديوان الأوقاف وكانت هذه الصفقة أرض المطاعنة سنة ١٩١٢ .

ولس الخديو وغيره أن لا فائدة من كل المحاولات معه فتدخل في الأمر فأرسل له وكيل الخاصة الخديوية محاولا أن يثنيه عن تصرفاته وقال : « لا تفكر في هذه الأشياء فإن الخديو ينوى أن يجعلك ناظرا في وقت قريب » غير أن شفيق أبى أن يسلك سلوكا مضرا .

وترك الخديو المسألة مؤقتا ولما لم ينفذ شفيق أمره ، سمح له باجازه بقضيتها مع عائلته في الآستانة ، بمجرد أنه التمسها من الخديو ، وقد بذلت محاولات لآتمام الصفقة ولكنها فشلت أيضا وأخيرا فكر بتغييره ليسهل عليه لإنجاز بعض الصفقات المالية على حساب الأوقاف .

ولما عاد شفيق من أجازته استدعاه عباس لعابدين ، وهناك وجد محمد سعيد فقال الخديو لشفيق « طلبتك مع سعيد باشا لتفكر في رجل غير أحمد خير باشا يدير الأوقاف الخديوية لأنه ليس من المجددين الذين يدخلون الإصلاحات والنظم الحديثة » ثم رشح الخديو شفيقا لهذا المنصب ، غير أن شفيق رجاه في أن يظل في ديوان الأوقاف حتى يتم مشروعات إصلاحه فقال له « لقد عملت كثيرا وأصلحت كل شيء » ولما وجد من الخديو أصراراً على فكرته قبل المنصب الجديد مكرها .

وهكذا يثبت شفيق وجوده في إصلاح نظام «ديوان الأوقاف» في نهج وأسلوب جديد ولقد ظهر أن محاولات لإخراج شفيق من الأوقاف العمومية كان من أغراضها تنفيذ صفقة المطاعنة وشراء الأتبان بمبلغ خمسة وتسعين جنيها للقندان في مقابل سمسة قدرها ستون ألف جنيها وقد كان الخديو هو الذي أخذ ذلك المبلغ وقد حدث أن علم كتشتر بهذا السر فصمم على جعل ديوان الأوقاف نظارة .

هكذا يمضى شفيق بنشاطه الرسمي يتخذ الإيجابية ، فينشط عندما يمضى الخديو على مبادئه ويستحوذ شفيق على ثقة الخديو الكلية ، ويتدرج في العمل الوظيفي حتى تكبر مسئولياته وسلطاته فيتلون بالسلبية من انحراف الخديو في إطار ذلك الولاء ولكن في إيجابية من الإصلاح سيما في المسائل الداخلية التي لا تتناولها الاحتلال بالتدخل المباشر أو التي ينأى عنها ذلك لسلطان الرأي العام أو ما كان متعلقا تعلقا مباشرا بكرامة الرجل وسمعته ، وقد مضى الرجل في هذا وذاك معتدلا يعبر عن محور شخصيته الذي لازمه طوال حياته فلم يعتسف الطريق وحده فيحاول بذلك نصحه برأيه الناضج في غير هذه المسائل إلا لاما .

ومها يكن الامرُ فقد تدرج شفيق في الوظائف وكانت له شخصية فلم يكن في حياته الرسمية ظلاً لعباس تماماً بل كانت له ذاتية يعبر عنها في إطار نزعة المعتدلة ومبادئه بما أضفى على آثاره التاريخية التي كان يكتبها لونا من الثقة والاتزان .

في فترة الحرب العظمى الأولى :

بدأ شفيق منذ انطلاق الحرب العظمى الأولى دوراً جديداً من حياته وقد أخذ نشاطه يتلون بلون جديد من الناحية الموضوعية وبالمزيد من النزعة المستقلة بما ارتد على آثاره التاريخية ، وذلك بتغيير مركز الخديو ووضع السياسي خارج القطر أبان الحرب العالمية الأولى وكان الخديو في إحدى زيارته للآستانة سنة ١٩١٤ ونظراً لاضطراب الحالة الدولية وعدم ثقة بريطانيا فيه ، وفي وقت كانت قد أعلنت فيه الحرب على النمسا والمجر فجرت مصر في ركابها ، ونظراً لاحتمال دخول تركيا الحرب بجانب ألمانيا حالت بريطانيا دون عودة عباس إلى مصر ، إذ ذاك لحق به شفيق ليقف بجانبه في محنته فازداد اعتماداً عليه في تصريف موقفه السياسي ومن ثم أخذ نشاطه الرسمي يتلون موضوعياً ثم يبدو أكثر إيجابياً في ولائه لعباس ولواء امتزج بمعان جديدة ، من العطف على شخصه لا إبعاده عن مصر وعن الشعور الوطني الذي كانت تستثيره قضية مصر ولأن شفيقاً في هذه المرة كان أكثر استقلالاً برأيه وبمركزه .

وكما بدأ أكثر استقلالاً في ولائه ، تلون نشاطه الرسمي في إطار ذلك الولاء باللون السياسي البحت الذي تركز حول مصير الخديوية كما مثلها عباس وموقف مصر من الاحتلال بما أرتد على اتجاه آثاره التاريخية ففمرها بذلك الطابع وجعلها خصبة تحكي الموقف الخارجي لإزاء مصر أبان هذه الحرب .

أخذ عباس في ممره الجديد في الآستانة ينشط ساعياً لا يتخاذ كافة الوسائل لاستعادة مركزه فأخذ يكتل الجهود ضد بريطانيا في البداية مستنداً إلى تركيا وألمانيا وما لبث أن أخذ يتقرب إلى بريطانيا عندما يئس من الطرف الأول وأحس بعدم إخلاصه في معاونته ، ومع هذا مضى سعيه عبثاً .

بدأ شفيق يجمع حوله المصريين فى الآستانة فنظم عقدهم ، ولما أخذت تركيا تعد حملة لا تقاذ مصر من الحماية ، وشاء الخديو الإسهام فيها بناء على رغبة تركيا ، نشط أحمد شفيق فى الإعداد لها بشئى ألوان الاتصالات بين تركيا والخديو ، وأخذ ينتقل بين عواصم أوروبا ، من إيطاليا وفينا والآستانة للقيام بالمقابلات والاضطلاع بالجهات السياسية التى كلفه بالقيام بها عباس حول الموقف بما أتاح له فرص التعرف على دخائل السياسة وما انعكس على مذكراته ، فجعلها خصبة عن الفترة التى أمضاها خارج مصر لما بان الحرب العالمية الأولى .

وقد نجح شفيق فى حل بعض القضايا الجزئية التى كانت معلقة ، ثم قابل شفيق بصفة شخصية سفير ألمانيا ليتوسط لدى المسئولين فى تركيا لإصدار إرادة « شاهانية » يصرح فيها بأن الحملة السائرة إلى مصر إنما تذهب لإرجاع السلطة الخديوية دون المساس بالامتيازات التى نالتها مصر من قبل ... فوافقه السفير وكلفه هو بالقيام بذلك بناء على أمره ، فلما أبلغ ذلك الصدر الأعظم ، وعده بذلك فى الوقت المناسب ، ولكن فى امتعاض . ثم توجه — أيضا — إلى المسئول فى جمعية الاتحاد والترقى ، فتحدث معه فى ضرورة إصدار « إرادة شاهانية » تحدد مهمة الحملة لينتظم أهالى مصر ويؤزل خوف إيطاليا فوافقه .

وقد تردد بعد ذلك على السفير الألمانى إلى أن وعده أخيرا بما طلب ، وإن « الإرادة » ستصدر مختصرة موجهة إلى المصريين لتخلصهم من يد الإنجليز ، وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال ، ثم سافر إلى فينا ، فسر الخديو من صيغة هذه الإرادة .

وصدرت الإرادة ونصت — فقط — على تحديد مهمة الحملة ، من العمل على إرجاع حالة مصر لما كانت عليه قبل الاحتلال والاحتفاظ بالامتيازات التى خولتها لها فرمانات وبهذا كانت وساطة شفيق قد نجحت نجاحا جزئيا ثم قام بعد ذلك بمحاولة التوفيق بين الخديو والصدر الأعظم .

وقد ظل واقفا بجانب الخديو يمنحه وقته وفراغه واستشاراته ، ويقوم بالنيابة عنه في رحلاته إلى أوروبا خدمة لأغراضه وهو من هذا وذاك يستجيب لطبيعته التي فطر عليها في كتابة المذكرات التاريخية بما كان يشاهده ويسمعه ويمارسه في حله وترحاله ونشاطه عموماً.

شفيق وتنظيم الحمايرات مع مصر :

وحدث أن جاءت الخديو رسالة وبرقيه من البارون مكس بسفره إلى فينا وعزمه على السفر بعد ذلك إلى الآستانة فاستصوب الخديو أن يسافر شفيق معه ، ويحصل على ما لديه من معلومات بصدد مهمته وأن يحضه على السفر للشام لإستطلاع الأحوال فيها ، وقام شفيق واضطلع بالمهمة وكانت ثمار اتصاله بالرجل بدء الحمايرات مع مصر ، إذ حضر البارون واخبر شفيقا بأنه سيقم بالآستانة عشرة أيام وبعدها يتوجه لدمشق ويقم فيها لنشر الدعاية الإسلامية وتوزيع منشورات في مصر ، ثم سافرا معاً في ٢٧ منه للآستانة ولما خلا شفيق بالبارون قال له « إن مهمتي تنحصر في نقطة واحدة هي جمع كلة البلاد الإسلامية حول الخليفة ، على أن تكون كل مملكة مستقلة استقلالاً داخلياً ولكنها ترتبط بهذا المركز ، وإن هذا الوقت هو أنسب الأوقات للقيام بالحركة لأن الدول في وقت السلم تعاون هذه الفكرة أما الآن فلا يمكنها عرقلة المساعي .

ولتنفيذ ذلك المشروع ، فكر في تشكيل هيئة باسم شيوخ الاسلام بالآستانة للدعاية ، وإنشاء جمعية عربية لإذاعة هذه الفكرة في البلدان الإسلامية ، على أن تطبع هذه الصحيفة في دمشق وقد نصحه شفيق بإنشاء صحيفة باسم الاتحاد الاسلامي فوافق وصرح بأن لديه الأموال اللازمة ثم طلب من شفيق مساعدته في تحرير بيان بأسماء المصريين في الآستانة والشام وأئينا لانتخاب هيئة التحرير مع بيان ميولهم السياسية وثرواتهم كما طلب مساعدته في انتخاب مندوبين في روما ونايلى وأئينا لجمع المعلومات عن أحوال مصر وتشكيل قلمين للمخاطبة أحدهما في نايلى والثاني في بيروت ، واستخدام بعضهم في الاتصال بالخلصين للخديو بمصر لاشعال الثورة وقت لزومها .

ولأنه يعتقد أن بين أصحاب الطرق من يقدر على ذلك ولهذا طلب منه ما يأتي :

استخدام أرباب الطرق :

- ١ - كتابة تقرير عن مشايخ الطرق في مصر وأمثالهم في الشام واللاستانة والحجاز.
- ٢ - البحث في مصر عن أشخاص أمناء يمكن أن ترسل إليهم الخطابات والنشرات ونسخ الصحيفة المزعم لإنشاؤها .

ثم زار شفيق ، البارون في ١٢ أبريل ومعه الدكتور سيد كامل ، فقدمه له وكان قد حرر كشفًا بأسماء المصريين في اللاستانة والشام وأوروبا ثم تركه للاستمرار في العمل مع البارون وبعد ذلك اتفقوا على وضع برنامج ، يأخذ كل منهم صورة منه ، وأعد فعلا في هذا اليوم ، مقسما إلى عدة فصول تلخص فيما يأتي :

تحديد مهمة الجمعية السرية في مصر :

تلخيص مهمتها في الحصول على أخبار صحيحة عن مصر والقيام بثورة عامة فيها تستمر حتى انتصار الحملة التركية .

نظام المخابرات في الجمعية السرية بالاسكندرية :

- ١ - تكون المخابرات بين الوطنيين في مصر والخارج بواسطة أحد المصريين بالاسكندرية حيث يكون للجمعية مركز سرى .
- ٢ - يتصل مركز فينا بمركز الاسكندرية وعليه إرسال التعليمات اللازمة والبحث عن مندوبين لإرسالهم إلى طرابلس وأثينا ونا بلي .
- ٣ - يؤلف مركز بسفارة ألمانيا في الآستانة يتصل به مركز فينا ريتلقى المعلومات التي أرسلت للاسكندرية ، وعلى السفارة الألمانية تزويد السلطات التركية والألمانية بالمعلومات .
- ٤ - يكون لدى المراكز الثلاثة شفرة وحبر خاص للمخابرات وبعدها مركز فينا باللغة العربية والأفضل وضع الشفرة بين أسطر الصحف .

وقد فكروا في أن يكون عبد اللطيف المكباتي في مركز الاسكندرية لأساليبه المرنه ، وعند رفضه رؤى أن يختار غيره معتمدا في نابلي ، إذا قبل المكباتي أن يكون معتمداً في الاسكندرية ، وفي حالة قبول الشمسي يقيم في نابلي ويقابل جميع المسافرين الآتين من مصر لمعرفة أفكارهم عن حالة البلاد ، فإذا رفض المكباتي والشمسي يختار اسماعيل لبيب في نابلي وهو صديق لأحمد حلمي ، ثم اختير إبراهيم صادق — الضابط السابق في البحرية العثمانية — ليكون معتمداً في أثينا وعلى محمد سلام — الضابط بالحرية — على الحدود الطرابلسية ليتسلم ما يرسل من أثينا ويسلمه لمعتمد الاسكندرية وعلى أحمد أبو علي الضابط بالجيش العثماني ليكون مراسلا للجهات الصحراوية .

وقد رُئي أن يترك سفر المراسلين إلى طرابلس ، لتقدير إسماعيل لبيب الذي يتصل بأشور باشا ليأخذ منه خطابات توصية لشيخ السنوسيين وفوزي بك شقيق أنور باشا ولقد اتفقوا على طريقة المخاطبة مع المكباتي لاستطلاع رأيه بالقبول أو الرفض كما فكروا في طريقة أخرى لتوصيل الرسائل ثم توصيل النقود والمقرقات فرُئي أنه إذا أمكن عمل هذه الأشياء في طرابلس فعلى مندوبهم هناك أن يتسلمها ويوصلها إلى أقرب نقطة في الحدود المصرية ويسلمها لمن يعينهم مندوب الاسكندرية .

وإذا لم يمكن صنعها في طرابلس ، فعلى مندوبهم في أثينا أن يحصل عليها ويوصلها إلى المراكب الشرعية المستعملة لاستخراج الإسفنج ويعهد بها إلى أشخاص موثوق فيهم من أهالي طرابلس ومن مسلمي كريت لإيصال هذه الأشياء إلى طرابلس ، أما خطابات أثينا ونابلي إلى الاسكندرية فلا يجوز استعمالها لخطورتها ، أما إرسال النقود إلى مصر فمركز فيينا يقوم بتدبيره .

ورُئي أن تقوم الدعاية في مصر على الأمور التي تنفر المصريين وتستثيرهم ضد عدوان الإنجليز عليهم وعلى دولة الإسلام وعلى الإسهاب في شرح سياستهم الخربة وإيقاظ الحمية الإسلامية في النفوس ورأوا من المستحسن أن تقوم الطائرات بإلقاء المنشورات مرتين في الشهر أو ثلاثا .

وبعد الاتفاق على أسس المشروع المتقدمة ، طلب البارون وضع ميزانية له فوضعها الدكتور سيد كامل وأطلع عليها شفيق وقد بلغت ٢٥٠٠ جنيهها ، كان نصفها لمعاونة المندوبين في البلاد مدة إقامتهم وهي ثمانية شهور والنصف الآخر لإحتياطي للنفقات اللازمة . واجتمع شفيق في جلسة مع البارون والدكتور سيد كامل وإسماعيل ليب فطلب البارون تخفيضها ، فخفضت إلى ١٧٧٨ جنيهه .

ثم عقدت جلسة أخرى حضرها مندوبا طرابلس وبعد ذلك أئينا وتولى شفيق « تحليفهم اليمين بالصدق في الخدمة والإمانة في العمل مع كتمان السر . »

وعاد شفيق إلى فينا تاركا للدكتور سيد كامل مع البارون لإتمام العمل وقد أرسل ذلك تقريره عن المشروع متضمنا الخطوات التي تلت ذلك وكان أهمها أن البارون حادث أنور باشا في المشروع فوافق عليه بالاجماع وقد أدخلت تعديلات كثيرة عليه سيما على ميزانيته حتى انتهت في النهاية بالتضاؤل فبلغت ٨٧٨ جنيهها . ولما رفض سفير ألمانيا الموافقة على المشروع وتحمل مسئوليته رفع الأمر للخديو ولقد قسم المشروع إلى سياسى وحربى وقد اتنا به لإضطراب لأن أنور باشا كان غير مستريح لتدخل الألمان في شئون الدولة العسكرية ، ونظراً لما لحق المشروع من تقلبات ، فكر إسماعيل ليب في عمل مشروع مستقل .

إلا أن التقرير ما لبث أن وصل فينا في ٢٣ مايو .

وقد قبل الخديو المشروع المحتزل وأن يكون تنفيذه بواسطة الألمان مع استخدام رجال الخديو ، فلما أشار بسحب الدكتور سيد كامل من خدمة البارون رد شفيق : « أن الأحسن لإبقاء لثلاثا يقال أننا نفطنا أيدينا من الألمان » فوافق محمد فريد بك على ذلك قائلا بأن وجوده مفيد ، فوافق الخديو على رأى الأغلبية .

على أن الخديو لم يكن راضيا تماما عن بقاءه متحالفا مع الأتراك ، فلم يكن ليأمن جانبهم وكان يشعر بأن حل القضية على أيديهم يؤدى إلى إعادة نفوذهم من جديد في مصر ولم يكن يطمئن إلى الركون إلى الألمان في استرجاع نفوذه ، لأنهم كانوا يحاربون الأتراك

لذلك حاول الاتصال سراً بالإنجليز دون علم شفيق ، وكان من مستلزمات ذلك هو إنتقاله من فينا إلى سويسرا البلد الحايذ .

ومضى شفيق في نشاطه العادى دون أن يدرى ما كان يدور في الخفاء ، فراحه موقف الخديو المتردد بعد تحالفه مع الأتراك فمضى يتحسس حقيقة الموقف فلما لالتقى شفيق به في لوسرن بسويسرا ، واجهه قائلاً في صراحة « لقد تحالفنا مع الأتراك والآن إذا تركناهم فألى من نذهب بعد عدائنا للإنجليز » فرد الخديو « أما سياسى فهى الانتظار هنا لنعرف نتيجة الحالة » وكان ذلك ثمرة عدم الثقة بالأتراك ولا بالألمان .

ومنذ أن أخذ عباس محل مشا كله بنفسه بوسائله الخاصة ، أخذت العلاقات تتدهور بينه وبين حاشيته وعلى رأسها شفيق فلم يطق ذلك صبرا فبدأ فى موقف إيجابى لمعالجة الأمور فدعا كلا من محمد فريد وعلى الشمسى وإساعيل ليبى ومحمد فهمى إلى منزله وأخذ يتدارس معهم فى هذه الحالة حتى تقرر فى النهاية كتابة إنذار صريح لعباس ينقد تصرفاته وأعماله التى كان من شأنها تشتيت الجهد فى العمل من أجل القضية المصرية وجاء فيه :

« يلاحظ الموقعون على هذا — بكل أسف — أن سمو الخديو لم يحسن عملاً فى قبوله التوسط لدى رجال الصحافة والسياسة فى فرنسا وإيطاليا ووضع نفسه موضعاً لا يتفق مع كرامة سموه : . . . كما أنهم يلاحظون — أيضاً — أن سموه محاط بأشخاص من رعايا الدول المعادية . . . » ثم طالبوه بقطع علاقته بهؤلاء الأشخاص والعودة إلى الآستانة أو على الأقل إلى إحدى بلاد ألمانيا أو النمسا ثم تنفيذ ما تقرر من لإجتماع سابق ، من ضرورة وجود لجنة مركزية تمثل الوطن بجانبه لتشارك فى الأعمال السياسية الخاصة بمصر وغير ذلك وقد هددوه بالسلوك (طريقاً آخر) إذا لم يستجب لذلك ، غير أن ذلك الإلذار لم يتم كما قال المترجم عند ما بدأ الخديو يسير سيراً حسناً .

على أن ما أخذه شفيق وصحبه على عباس قد تبلور فيما بعد .

أخذت الأنباء تفصح رويداً عن حقيقة موقف الخديو فكتب على الغيا تى فى فبراير

في صحيفته «لاتريون» حديثاً عزاه إلى أحد رجال الحاشية ، بأن الخديو ترك الاشتغال بالسياسة معتكفاً بعيداً عن رسل أنور باشا و غليوم والحرب العظمى ، فاجتمع إذ ذاك شفيق بمنزل لبيب في ١٦ فبراير ومعه ، على الشيمي وفهمى وتدارسوا فيما نشر واعتبروه ضاراً بهم وبالخديو وقررا الاتصال بالخديو لتكذيب ذلك وسلمت الرسالة فلم يرد إليهم الرد بالتكذيب .

ثم ينكشف الموقف عندما قابل شفيق سفير ألمانيا في يوم ٢٢ يناير لإذ وجد لديه معلومات فحواها ، أن الخديو يسعى للمخاطبة مع الإنجليز فعلا دون علم شفيق وقد تأكد ذلك لديه عندما قابل أحد كبار المزارعين بمصر والمتصلين بالخديو فلم منه أن الخديو كان قد كلف باغوص نوبار بالسفر من أجل التفاهم بينه وبين الإنجليز وأنه لم يقم بذلك لوجود علاقة بينه وبين السلطان حسين ، فتألم شفيق لمساعدى الخديو وفهم أخيراً سر رحيله إلى سويسرا ، ولما تابع شفيق تحرياته لدراسة الموقف ، كشفه الخديو بنفسه فأكد له الخديو مساعيه للاتصال بالإنجليز للحفاظ على حقوقه المادية والأدبية في مصر .

كان عباس كالغريق يتعلق بالشعبان للحفاظ على مصالحه فلم تكن تعنيه الوسيلة من أجل ذلك ، لذلك جاء موقفه السياسى متميعاً فلا كان بجانب الأتراك والألمان تماماً ولا كان بجانب الإنجليز كلية بل وكانت علاقته بالنمسا مضطربة وقد وقف في مفترق الطرق تعصف به الاتجاهات والدسائس والاهواء المتضاربة حتى إعتلت حالته النفسية وعانى من حالته الاقتصادية فارتد ذلك على علاقته بالحاشية عزوفاً عن الاستناد إليها في مشاكلة السياسة .

ورغم أنه أنقص من مرتب شفيق ومع نقمة ذلك عليه لتردده في موقفه السياسى وتقربه من الإنجليز ، فلم يكن شفيق لينسى فضله عليه بشكل يتنكر له بل كان ينتهز الفرصة في غير انحراف في تسوية مشاكلة السياسية وكان على استعداد لتنفيذ رغبته إذا ما كلفه بالقيام بالسفارة بينه وبين تركيا ، ويمضى نشاط شفيق متمسكاً بولاءه لإيجابى لعباس دون ما انحراف ويمضى نشاطه أيضاً في تلونه بالطابع السياسى السابق .

ويحاول الأتراك إستالة عباس لإيهامهم ، ونظرا لسابق معرفة شفيق بالوسيط الذي أبلغ الخديو ترحاب الدولة العثمانية به وهو فؤاد سليم ، فقد كلفه الخديو « لأخذ التفصيلات عن اقتراحه » وكان طبيعيا أن يرحب شفيق بذلك عن إستعداد وتجاوب نفس لأنه لم يكن يميل إلى اتجاه عباس المنحاز إلى الإنجليز .

تقابل مع فؤاد سليم وتحادثا ، وقد أبدى له إستعداد الدولة العثمانية لرعايته والترحاب به ومضت المحادثات من أجل لإصلاح الوضع بين الخديو ورجال الدولة وكان شفيق يميل إلى لإنجاح هذه المحادثات ، وحدث أن سمع شفيق أن الخديو قد سعى لدى الإنجليز لتسوية موقفه دون علم من حاشيته وقد اتفق على أن ينزل عن حقه في الخديوية في مقابل تخصيص مبلغ ٢٥ ألف جنيه سنوياً له ورفع الحجر عن أملاكه في مصر وضمان أملاكه في تركيا ومساعدته في وقف والدته ليكون له نصيب فيه . ثم ذهب الخديو بعد هذا وقابل فؤاد سليم سفير الدولة وأخبره بما يعرضه عليه الإنجليز وطلب منه معرفة رأى الدولة وهل تضمن له مثلما يضمنه له الآخرون .

تدبر شفيق الموقف وأخذ يفكر في حله وإيجاد العلاقات الطيبة مع الأتراك . قابل الخديو في ١٧ يناير سنة ١٩١٧ فشرح له ما علمه من مخبراته مع الإنجليز لتسوية موقفه فكذب الخديو الخبر .

كان شفيق يمتنى أن يكون ذلك صحيحاً ليحظى بشرف السفارة بين الخديو والدولة العثمانية ولكنه تحير أمام مناورات الخديو وتردده بين اليمين والشمال !

وما لبث الموقف أن تحسن في تركيا بتغيير الصدر الأعظم ومن ثم انفتح السبيل لإرسال شفيق لإعادة العلاقات كما هي .

سافر شفيق إلى برن في ٣٠ مارس وقابل فؤاد سليم وأبلغه شكر الخديو على حسن مساعده وما لبث أن أعد جواره وسافر إلى الاستانة للقيام بهذه المهمة السياسية وقد عانى في ذلك متاعب كثيرة أثناء مروره عبر الحدود بوصفه مصرياً .

وقد وجد شفيق الجو ضد الخديو وأن ثمة فكرة سائدة عن إتفاقه

مع الإنجليز ، وقد قابل أنور باشا وأفهمه حب مولاه للخلافة وأهداه من المحافظة على حقوقه ، فأبدى استعداداه لتدبير ذلك .

ثم قابل طلعت باشا في « الصدارة » وكما كان لبقاً في أسلوبه مع الأول كان كذلك مع الثاني ، ولم ينس أنه موفد لإزالة التفاهم بين الخديو وبين رجال الدولة وقد دفع شفيق عن تهمة انضمامه للإنجليز حتى رحب الصدر الأعظم بمقدمه للآستانة وضمان حقوقه وأعطاه « كلمة شرف » بأن حياته لا تمس « بضرر وبهذا مهد شفيق الجو لعودة الخديو إلى الآستانة مبتهجاً بالتصاهر في مهمته » وحصل على ضمانات وافية في ورقة شبه رسمية .

وعاد شفيق للخديو في فينا فقابل به ممثنا مبتهجاً بهذه النتيجة ولكن بما أزعج شفيق رغم هذا أن يأخذ الخديو في التردد في السفر إلى الآستانة .

وبعد جهد ومقارنات بين عروض الإنجليز وموقفهم وعروض تركيا وموقفها ، قبل الخديو السفر للآستانة ، على أنه رغم هذا فلم تسفر مساعيه بنتيجة ترضيه تماماً .

وغدا الرجل أكثر حساسية وزاد شعوراً بالقلق والضيق والبرم فقد اصطاحت عليه كل العوامل وانحدرت إراداته فزاد عزوفاً عن حاشيته بل وأخذ ينظر لعلاقته بشفيق كأمر قد أصبح غير ذي موضوع . وكثيراً ما كانت تصدر منه إهانات له ولحاشيته عموماً وكان يتحملها ويصبر عليها بحجة اضطراب ماديته وحالته النفسية ، ولكنه لما عاد لآسلوبه الجارح في الآستانة بعد أن ضمنت له الدولة معيشة رغدة لم يطق شفيق صبراً فطلب استقالته من خدمته بمناسبة تعنيفه أمام رجل غريب وقد عز على شفيق أن يقابل إخلاصه بالاهانة العلنية ولكنه لما علم بأن الخديو — من تصريح له أرسله مع مبعوث — لم يقصد إهائته استترده استقالته بعد أن أصر على تقديمها ولكن ذلك لم يحسم العلاقة بين الطرفين ولا دفعها إلى الاستقرار وسرعان ما تطور الموقف بسوء تفاهم بين الطرفين بأقبح الأسباب ، حتى أنه أبدى رغبته في أن يترك خدمته فقدم شفيق استقالته من خدمته بعد مدة بلغت ٤٢ سنة أمضاها في ولائه له ولاء لم يدفعه إلى الإنحراف ، فقد تميز في معظمه بلون من الاستقلال إلى حد كبير سيما طوال هذه المرحلة التي قضاها في الخارج بجانب عباس

يعالج معه القضية المصرية في علاجه لقضايا عباس السياسية .

لقد كان أحمد شفيق موظفا لا كسائر زملائه من الموظفين ممن كانوا يطلعون على دخائل الأمور فيصرفون إلى غيرها ولكن كان يمتاز عنهم بقدرته على كتابة المذكرات اليومية ، فلما أتيح له الوقوف على ما وراء الاخبار بهذه المناصب لم يشغل حياته بالعمل الوظيفي فقط بل شغلها مع هذا بكتابة المذكرات الخاصة التي ملكت عليه شغاف نفسه فأعطاهها جزءا من قلبه ومكنته ثقافته التاريخية والسياسية من استقراء الأحداث .

وإذ يفصح تاريخ حياته عن بيئته مكنته من الاستجابة إلى طبيعته التي فطر عليها في كتابة المذكرات التي كتب فيها مذكراته ، فقد كشفت عن جوانب في شخصيته هي إلزام ما تكون للمؤرخ من أى شيء ، تلك هي صفات من الأتزان والاعتدال ولون من النزعة الاستقلالية والوطنية ثم ميله إلى المصالحة مع الحياة عموماً — أخذ شيء يترك شيء .

ومع أعماله ونشاطه ومساغله الوظيفية كتب المذكرات ، كتبها في عهد الحداثة وفي عهد النضج وكتبها وهو آمن في بلده كما كتبها وهو مغترب في أوروبا وتركيا ووقت السلم وأيام الحرب كتبها وهو محاط بالحواسيس والمشاببات ولم يثنه عنها إكتشاف سرها لعباس ولم ينقطع عنها بعد أن انقضى عهده بجانب عباس وعاد إلى مصر منذ سنة ١٩٢١ وعندما لم تمكنه الظروف من ذلك أخذ الرجل ينشغل بغيرها من النشاط الفكرى .

بعد العودة :

وعاد أحمد شفيق إلى مصر وأخذ بعد عودته يتحسس طبيعة السياسة فلم يطق حراراتها ولم يستطع مجاراة روح الثورة القائمة بل غلبته نزعته المعتدلة وتفكيره السياسى القومى الذى طواه في إطار يحمل رواسب الماضى ونزعته التقليدية .

ولما استقر في مصر أخذ يرمى الأحداث بنظرته الخاصة فيزيد تفكيره القومى تحديداً وإيضاحاً في موقفه من الثورة .

شهد مصر الثائرة تلتف حول سعد في البداية فكانت الأمة وعلى رأسها سعد والوزاره وعلى رأسها عدلى ، كانا يسيران جنباً إلى جنب فاعتلى وجهه السرور إعجاباً بتلك الجبهات الموحدة ولكن مضى مع الأحداث دون أن يشترك فيها وفي تراث لأنه كان ينظر إلى الأحداث من خلال نظره المعتدلة .

ولشد دهشته بعد ذلك أن يرى الموقف وقد تغير بأسلوب لم يقبله عندما بدأ الخلاف يدب بين صفوف الوحدة القومية .

ويمضى شفيق مع الأحداث فيتابعها بشعوره ، فلا يسهم فيها إلا بقدر ما تسمح له طبيعته وبأسلوبه فإذا ما سعى ليفض خلافاً بين الزعماء سعى إليه بين جمهرة من العظماء وبأسلوب لا يفضب أحداً ولا يثير عليه الشكوك من إنه إنما يعمل لحساب عباس . وإذا يمضى في كتابة مذكراته حتى سنة ١٩٢٣ فقد بدت تعكس ظروف هذه الفترة وموقفه المتحفظ من أحداثها الثائرة كما ونوعاً .

على أن شفيقا ما لبث بعد فترة أن شغل نفسه عن ذلك المسرح الثائر بأمر أخرى ، فانشغل بالكتابة ، عن الولوج في السياسة ، في الصحف تارة ثم بنشاط في الرابطة الشرقية وكان أبرز إنتاجه بعد كتابة المذكرات هو إخراج حولياته السياسية التي بدأها سنة ١٩٢٤ وانتهى سنة ١٩٣٠ . تحوى أحداث مصر السياسية طوال هذه الفترة ولكنه كان يتسمع الأنباء السياسية وأحداثها ويتابعها ويعلق عليها ، وأخذ ينشر مؤلفاته ثم بدأ منذ سنة ١٩٣٣ بنشر مذكراته في نصف قرن فاتم ذلك فحقق حلمًا كان يتمنى تحقيقه فخدم تاريخنا الحديث في أقوى مصادره ومن ثم أخذ يخلد للراحة في بيته بين ذكريات يستعيدّها وآراء ينشرها في شكل أحاديث ومقالات شتى .

الباب الثاني

آثار أحمد شفيق التاريخية

نشأ أحمد شفيق وشب شغوفا بكتابة التاريخ يدفعه استعداد طبيعي موروث ، لهذا بدأ حياته ك مؤرخ مع مطلع حياته العملية وإعداده الثقافي وأخذ يكتب للتاريخ بمقدار ما كانت بيئته تمكنه وتشجذ منه هذا الميل فيجدد من مصادره بكتابة المذكرات الشخصية ، مع هذه الحياة وهو يتدرج في مراحلها ومناهجها منذ سنة ١٨٧٣ .

ولقد ارتبطت حياة النشأة والاعداد والحياة العملية والتدرج في مناصبها بمختلف ألوان النشاط ، بحياته ك مؤرخ ، فكانت الحياة الأولى جزءاً منها منذ أن كانت السبيل إليها ، بل والبيئة التي أعدته ومكنته من الاستجابة لاستعداده الطبيعي وكذلك ارتبطت قيمته ك مؤرخ لا باستعداده الطبيعي لذلك فحسب ، بل بهذه الحياة وبمقدار ما هيأته له هذه البيئة من أسبابها من وسائل الاعداد والعمل الوطني على مستوى القمة .

مكنته الوراثة من الميل الطبيعي لكتابة المذكرات في نزعة معتدلة وذكاء مستقرىء وجاءت البيئة فمكنته من الاستجابة إلى ذلك وشجذت فيه ميله الكبير .

وأكسبته البيئة خبرة وثقافة عربية مكنته من القدرة على التجاوب مع سير الأحداث للتاريخ الذي عاصره وواته الظروف الحسنة بما دفعه للتدرج في الوظائف العليا بما أطلعه على بواطن السياسة ومصادرها فلا غرو ، وقد أصبحت حياته كلا متكاملأ ، أن يغدو بحياته بل وبآثاره علماً من أعلام العرب المؤرخين ، وأعظم مصدر لتاريخنا لفترة طويلة هامة استغرقت من عمره ما يزيد عن خمسين سنة ، ولا بدع أن تكون

هذه الآثار التي أتت بها ويخلفها ، من المذكرات الشخصية والحوليات . وما أتت به من مؤلفات . ثماراً تاريخية طيبة . لأن صاحبها قد أولى من الشخصية ذات النزعة المعتدلة والثقافة ، الوظائف العليا والأمانة . ما أضفى عليها جواً من الثقة والتحقيق يطمئن إليها القارئ والمؤرخ على السواء .

الفصل الأول

أحمد شفيق وكتابة المذكرات التاريخية

تعتبر المذكرات فرضاً على الجيل القائم نحو الجيل الذى يليه وناحية هامة فى تدوين التاريخ بل جزءاً متمماً له . وهى تدوين للحوادث وقت حدوثها ، وسجل لها كما وقعت أو شوهدت دون تغيير ودون غاية خاصة .

ولقد ظهرت كتابة المذكرات للتاريخ فى مصر الحديثة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بفضل توفر عوامل تاريخية منها ، ظهور حركة الإصلاح فى نهاية عهد إسماعيل وظهور الحركة القومية على يد عرابى فى عهد توفيق ثم بعث هذه الحركة من جديد على يد مصطفى كامل ثم العناية بالآثار والاعتراف بالتاريخ كعلم يدرس فى المدارس ثم انتشار الطباعة التى عاونت على التعرف على التراث التاريخى وانتشار الجمعيات العلمية والتاريخية وغير ذلك .

فى هذا الجو أخذ المؤرخون يطرقون موضوعات لم تكن معروفة . منها كتابة المذكرات .

ولقد أشرفت كتابة المذكرات على يد قادة الثورة العرابية ورجالها فقد كتبوا بعد فشلها مذكرات لهم ، فكتب أحمد عرابى مذكرات بعنوان « كشف الستار عن سر الأسرار .. » وكتب عبد الله النديم سيرته فى المدة التى كان محتقياً فيها فى كتابه « كان ويكون » كما كتب مذكراته عن الثورة نفسها بعد فشلها وصورة خطاب مرسل منه إلى عرابى وقد عثر على مخطوط هذه المذكرات أخيراً ونشر لأول مرة مع مجموعة أخرى من رسائل النديم ومقالاته الصادرة بعنوان « عبد الله النديم ومذكراته السياسية القاهرة ١٩٥٦ » .

وكتب الشيخ محمد عبده مذكراته عن الثورة العرابية ، وإن لم تكمل ، وكتب

محمود فهمي — أحد قادة الثورة العرابية — وهو في منفا في جزيرة سيلان تاريخاً كبيراً للعالم من أقدم العصور إلى أواخر القرن التاسع عشر وسماه « البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر » معتمداً في تأليفه على كثير من المراجع الأدبية ، وأهم ما في الكتاب ذلك الفصل الذي يؤرخ فيه محمود فهمي لمصر منذ الثورة العرابية إلى عهد عباس الثاني وهو أشبه ما يكون بالمذكرات الشخصية ، روى فيه الكاتب الأحداث كما شاهدها ، وكما شارك فيها وإن جاء من زاوية خاصة انحرفت بمذكراته عن معناها السليم في كثير من الجوانب .

كل هؤلاء كتبوا مذكراتهم الشخصية ، يعلنون فيها أسباب قيام الثورة وأسباب فشلها ، ولكن السبب الذي دفعهم — جميعاً — إلى كتابة هذه المذكرات لم يكن استجابة لطبيعة واستعداد ، ولا إقراراً للواقع التاريخي تماماً بقدر ما كان شغلاً لأوقات الفراغ ، ودفاعاً عن ساحاتهم والدفاع عن أنفسهم ، فقد كان هؤلاء جميعاً فيما عدا النديم قد نقوا بعد محادثتهم كما أن النديم ظل محتفياً تسع سنوات طويلاً ، فارادوا أن يشغلوا بعض أوقاتهم في المنفى في كتابة المذكرات ولربما كان كل منهم راغباً في الدفاع عن نفسه .

ومهما يكن من أمر ، فقد جاء ذلك لونا من ألوان الكتابة التاريخية ، عرفته مصر لأول مرة في عصرها الحديث في القرن التاسع عشر .

وتعتبر مذكرات أحمد شفيق « مذكراتي في نصف قرن » مذكرات يومية ، ذات لون جديد من هذا النوع الذي كان قد بدأ يطرأ على كتابة التاريخ ويحدد متناحيه ومصادره ، نوعاً جديداً من حيث النواحي ومن حيث كونه أقرب إلى كتابة المذكرات مما سبقه .

كتب أحمد شفيق مذكراته عن طبيعة واستعداد ، لا لغرض ، إلا تعبيراً عن رغبته في خدمة التاريخ وقد ساعدته دراساته للعلوم السياسية ثم الظروف التي عاشها فكتبته من ذلك تمكينا .

ويرجع تفكيره في تدوين المذكرات إلى تاريخ كشفه عن ذلك الميل الطبيعي في نفسه ، إلى عهد دراسته الأولى تراه يقول « ففي هذا الوقت كان لى صديق من الوراقين الجأ إليه لإقتناء الكتب لدراستها وسواها ، مما اعتبره ذا فائدة في تثقيفى ، ووقع فى يدى ضمن ما وقع ، تاريخ الجبترى ، فراقفى ، ووجدت إنه لم يقتف أحد أثره ، فأخذت أسائل نفسى ، ترى هل أستطيع أن اسد هذا النوع بتدوين مذكرات لى أذكر فيها كل ما أعلمه أو أشاهده ؟ ثم ابتدأت أنفذ الفكرة فأخذت أدون تاريخ حياتى منذ الطفولة ، وشجعتنى هذا على كتابة مذكرات منظمة كنت أجد فى كتابتها لذة وتسليه ، ولم انقطع عنها حتى فى مذكراتى ورحلاتى وقيامى بمهام الأعمال بعد ذلك بل كنت أجد فى تدوينها ترويحاً عن نفسى من عناء الاعمال .

قاده شعوره بذاته من خلال شعوره بالجموع ، إلى أن يكون هذا الرجل ، فكشف لإستعداده عن طبيعة مكنته ، والظروف المواتية ، من إشباع رغبته وتحقيق غايته . ولقد ساعد على تخير هذا العمل الطبيعي فى البداية ، طبيعة عمله فى القصر الخديوى ، من اختصاصه بدراسة الصحف والمجلات وتنسيق النبد المهمة المتعلقة بسياسة مصر وشخصية الخديو فى سجلات معلومه ، كما وجد ذلك استجابة فى نفسه ، شحذ ميله للتسجيل والتنظيم وترتيب الحوادث .

ثم كانت دراساته للعلوم السياسية والتاريخية فى باريس ، بعد أن أخذ فى النضج فى أعقاب الثورة العراقية ، وأخذت صفاته تنفتح عن مواهب من الدقة فى الملاحظة والفهم والتجدد فى نظراته نحو الحياة بما شحذ ميله المطبوع ، للتدوين والميل إلى المكاشفة بما يشبه الاعتراف .

وقد ساعدته الظروف على زيادة تقنح ذلك الميل وتمكينه من التعبير ، بما أفاد التاريخ المصرى الحديث ، ذلك أنه عاصر فترة دقيقة من حياتنا التاريخية كانت أذنه أدنى إذن تصلها صوت الحاكم الأول للبلاد ، وقد عاش شقيق — كما رأينا من حياته السابقة — فى كنف الخديوية وموضع عطفها وثقتها مدة أشرفت على نصف قرن ، كما كان متصلاً بجميع

الأوساط السياسية طوال هذه الفترة الطويلة ، التي قطعت من عمره فترة الشباب والكهولة من سنة ١٨٧٣ إلى سنة ١٩٢٣ .

ومنذ أن أخذ أحمد شفيق يكتب مذكراته كان يكتب مطبوعا بتسجيل كل ما يعرض عليه وما يسمعه ويعلمه من الحوادث والخواطر ، وأخذت مذكراته تأخذ طابعا بالصحيح ، في عهد عباس عقب استكمال دراساته في فرنسا وتغيير الظروف السياسية . كان أحمد شفيق يكتب مذكراته طوال هذه المدة مهتما بتسجيل الاحداث فكتب عما حدث وراء الستار من الاسرار السياسية والتدابير والخوف والامل واليأس بل وأمور الغرام ، وغير ذلك من الحوادث التي كانت ماثلة أمامه .

ولم يكن ذلك الرجل يدون مذكراته لتزينه أو تشينه ولم يكن من همه أن يدخرها لنفسه أو يعرضها لغيره بل كان مطبوعا في نظراته الخاصة يشعر بها ذلك الشعور ، لانه كان مطبوعا على تدوينها فكان لا يستريح حتى يدونها لأنه كان مطبوعا ، حبا لعمله وإيمانه منه لفائدته للتاريخ والأجيال ، يعطيه جزءا من ضميره وقلبه ويؤديه في إطار شعوره بذاته من خلال شعوره بالذات الجماعية تراه يقول :

« لقد دفعني إلى تدوين هذه المذكرات عوامل كثيرة كان بعضها كامنا في نفسي والبعض الآخر هيأته الظروف التي أحاطت بي ، لأنني كنت أشعر منذ الحداثة بتسفف قوى إلى تدوين مذكرات يومية عن دراستي وأحوالي وما أستطيع إدراكه وبملاحظته وكان طبيعيا لإنسان فطر على هذا الميل أن يهوى التاريخ ، وإن يشغف به ، ولذا كانت دراسته ومطالعة أحب الاشياء إلى نفسي ، إذ كانت تلقي منها أهمية لاستيعابها خصوصا بعد أن درست العلوم السياسية في باريس وقد دفعني إلى دراستها شعور وطني يتصل بلا ريب بمجرى الحوادث الخطرة التي تعاقبت يومئذ على مصر » .

ولقد عاش حياته يعني بهذه المذكرات ، وكان يصطحبها في أسفاره خوفا عليها ويودعها في إحدى خزائن بنك من البنوك مدة إقامته في أوروبا خوفا من أن تمتد إليها يد النسيان ، حتى أنه عندما قطعت المواصلات بين تركيا وسويسرا ، وهو عائد مع عائلته وكانوا

بني نيس سنة ١٩١٨ كان حائراً بهذه المذكرات وهو يحملها كحيرته بماثلته .
ولم يعنه أن يعلم عباس بما يكتب بل سبق أن أطلع ذلك عليها دون أن يثنيه ذلك
عن المضي والاستجابة إلى استعداداته وميله الطبيعي في ذلك فلم يشغله عنها عمل ولا هوا .
تراه يقول في الجزء الاول من هذه المذكرات « ما كانت مشاغلي الخاصة لتحول بيني
وبينها ، بعم أن غدت جزءاً لا يتجزأ من برنامج حياتي ، مكثت أدونها أثناء الدرس
بين كد الدرس والمذاكره ولا أفتر عن تقييدها ذلك أن تدوينها كان في ذاته سلوى لي
لأنه يتصل بمامل خفي في نفسي وهو الشغف .

أن ذلك الشغف ، هي الخصلة التي يمتاز بها المؤرخ المطبوع على تدوين مذكراته
ويومياته ، ولا جدال أن اتسام صاحب المذكرات بذلك الاستعداد الطبيعي ، مع صفات
الأمانة والدقة ، وما توفر إليه من ظروف في العمل الوظيفي مكنته من كتابتها من
مصادرها ، قد جعل منها مصدراً كبيراً لتاريخنا ، سد ثغرة كبيرة في دراساته ومصادره .
لقد كتب أحمد شفيق مذكراته في عهد الحداثة وفي عهد النضج وفي مصر والخارج
وفي أوقات السلم والحرب ، في نزعه معتدلة ونظرات فاحصة . ولم يبال أن يستثنى منها سرا
ولا خطرة من الخطرات حتى كانت جزءاً لا يتجزأ من برنامج حياته .

لقد كتب أحمد شفيق مذكراته وأخرجها للناس في العشر السنين الآخرة من عمره
فكانت أداة قوية لإتمام العلم بتاريخنا الحديث في عصر يوشك أن يكون عصر المذكرات .

الفصل الثاني

مذكراتى فى نصف قرن

لقد تناولت هذه المذكرات الفترة الواقعة بين سنة ١٨٧٣ وسنة ١٩٢٣ فى ثلاثة أجزاء تناول الأول أواخر عهد إسماعيل إلى وفاة توفيق ، والثانى عهد عباس حلمى الثانى فى قسمين امتدت حوادثهما حتى قيام الحرب العظمى الأولى ، أما الجزء الثالث فقد امتدت مذكراته حتى سنة ١٩٢٣ .

ولقد تميزت هذه المذكرات بالوضوح وبالصراحة فبدأت فى الجزء الأول بالتبويب الموضوعى ومن ثم مضت فى الأجزاء التالية فى شكل حوليات وقد احتوت مادة تاريخية خصبه تخللتها صور عديدة لشخصيات تاريخية مختلفة وقد غلب على هذه الحوادث فى مجموعها اللون السياسى وكانت انعكاسا لانشغال مصر فى هذه الحقبة الطويلة بالأمور السياسية التى كان الاحتلال يثيرها سواء فى صراعه مع الخديوية أو فى صراعه مع الاتجاهات والحركات القومية .

ولقد تناول أحمد شفيق فى الجزء الأول تاريخ حياته فى بيته ومدرسته ، فأعطى صورة لما كانت عليه الحياة الاجتماعية سنة ١٨٦٠ ، وما بعدها كما تناول عهد إسماعيل ، مطامعه وإسرافه وإصلاحاته الإدارية وما جد فى عهده من أزمة مالية طاحنة ، مع تطوراتها ، وكذلك مصرع إسماعيل المفتش وطلبة الحركة القومية : فى مظاهرة الضباط وإقالة الوزارة النوبارية واللائحة الوطنية التى قدمها الأعيان والعلماء ورجال الدين والضباط إلى الخديو متعهدين بتسديد ديون مصر مطالبين بإصدار الدستور كما شملت عزل إسماعيل .

وتناول الفصل الثانى الحياة الاجتماعية فى عهد إسماعيل ، وهو أخص ما تميز به هذا الجزء عن جميع أجزاء هذه المذكرات فتناول الحركة الفكرية والتربية والتعليم وعلاقات

الأسرة والأخلاق العامة والأزياء والمنتديات والمدارس والموسيقى والتمثيل وحفلات الأفراح والحالة داخل سراى القصر العادى ثم نظم القضاء وغير ذلك من التقاليد الاجتماعية . وتناول ذلك فى الفصل الثالث ، الحياة الداخلية فى قصور إسماعيل وفى الفصل الرابع الخديو توفيق فيما بين سنتى ١٨٧٩ - ١٨٨٢ منذ ولايته وما تلاها من أحداث وتحدث عن فرمان التولية والانقلاب الوزارى ومهمته السرية لإيطاليا للإصلاح المالى والإدارى .

وفى الفصل الخامس تناول الثورة العرابية وحوادثها من المظاهرة العرابية الأولى إلى الثانية وتطور الحركة حتى اصطدامها بالنفوذ الأجنبى ، ثم استكمل الثورة العرابية فى الفصل السادس حتى ضرب الاسكندرية ، ثم مضى فى مذكراته بعد ذلك يتحدث عن السودان وغيره من متفرقات عن بعض الشئون الاجتماعية .

وفى الباب الثانى - من هذا الجزء الأول - تكلم فى الفصل الأول عن الدراسة ونظم التربية فى هذه الفترة وسفره إلى باريس والتحاقه بمعهد العلوم السياسية وامتحاناته ومشاهداته فى سنى الدراسة ، ويستتبع ذلك فى الفصل الثانى فينقل إلينا طرفاً من معالم المرافق العامة ومن الحقائق والمباني والحفلات ثم استتبع ذلك الفصل الثالث وتكلم فى الفصل التالى عن المجتمع الباريسى وبعد ذلك تكلم عن رحلاته فى فرنسا وخارجها وعن مشاهدة معرض باريس حتى عودته إلى مصر التى يتحدث عنها فى الفصل الأخير .

وتكلم فى الباب الثالث عن نشاطه بعد العودة ومشاهداته فى فصلين وعن مسائل متفرقة كالرق فى الإسلام وسياسة توفيق إلى نهاية عهده .

ولقد مضى هذا الجزء الأول بحوادث هامة تدل على اتجاه السياسة البريطانية لإزاء مصر من عهد إسماعيل .

كما لوحظ أنه تناول موجزاً العهد الأخير من عهد إسماعيل وبداية عهد توفيق لأنه كان يومئذ فى أول شبابه وبداية اشتغاله بالمعيه موظفاً وقد أدرك شقيق من عهد إسماعيل المرحلة الأخيرة فقط ولكن من بواعث الأسف أنه فقد طائفة من هذه

المذكرات أثناء الحرب الكبرى حين قتش منزله وهو مبعد في أوروبا . كما فقد بعضها في ظروف أخرى لذلك اكتفى بسرد حوادث هذه الفترة بما وعته الذاكرة منها . وقد بدا في فصل الثورة العرابية أقرب إلى محاولات الأبحاث التاريخية منه إلى المذكرات . ولو أنه قد تضمن جانباً غير معروف وهو جانب التيارات الخفية التي مضت بين هذه الحوادث وجانب السراى ووجهة نظرها في الثورة .

ولم يستطع شفيق التخلص من ولائه الحرفى لتوفيق عند كتابته للثورة العرابية فقد بدا في المذكرات حاملاً على عرابى والثورة في اتهامه بالغرور . فقد نظر إليها من خلال ذلك الولاء وكان رأيه مع هذا يمثل وجهة نظر فريق من الناس ممن كانوا يعيشون في ظل الثورة وفي أعقابها بين عوامل الخوف والحذر والولاء للخدوية .

انطلقت الثورة العرابية في عهد توفيق نتيجة حتمية لمقدمات تاريخية تنبث أصولها منذ عهد محمد على فبدأت من أجل إصلاح الجيش، وما لبثت أن تطورت فغدت ثورة عارمة من أجل حياة شعب ضد التحكم الخارجى والداخلى .

وأخذت أحداث الثورة تمر أمام عين وسمع أحمد شفيق فيتابعها . ولم يكن يرى في توفيق غير حاكم يدافع عن حقه الشرعى أو حق الحياة ! وكانت نظراته ، بالتالى لزعم الثورة ورجالها تشوبها نظرة العهد السائدة ، بين الارستقراطية التركية أو الاقطاعيين الموالين لتوفيق كرجل « مغرور » لقد كان في ولائه ذلك يمارس مستلزمات أعماله الوظيفية في السراى ، فقلبه انفعال مسيطر عن الولاء الذى كان ثمرة المحيط الذى بدأ به فجر حياته .

تفتحت حواسه بحكم مركزه لاستقبال أنباء الثورة العرابية ، فأخذ يتابع أنباءها من إخوانه في القبة ويستمع إليها همساً أو يشهد بعض حوادثها شاهد عيان ، أو مما يقوله خاصة الحديو عنها ومن هذا وذاك . يتابع سير الأحداث وكان يعاونه في هذا أن منزل عرابى كان في طريقه إلى الديوان وكان كلما مر به يرى الجموع داخلية إليه أو خارجة منه ، فيستنجن من ذلك « أن الحركة تسع يوماً بعد يوم » . فكان يمضى مع الأنباء مضيه .

مع مشاعر مولاه يأسو تارة ويأسف أخرى ، وينشرح صدره أحياناً .
وتفد الأنباء على السراى فيعلم منها نبأ توزيع المنشورات السرية وحركة توقيع التوكيلات بإناثة عراقى عن الأهالى فى مطالبهم الوطنية وعن الاتجاه نحو إقامة مظاهرة عابدين ويقول : « نزلنا فى الميعاد المحدد للمظاهرة إلى جناح التشرىفات المطل على الميدان ورأينا الجيـش قادما من جهة شارع عابدين وقد اصطف الجنود البياده والسوارى والطوبجية فى أماكن بالميدان كانت كأنها مخصصة لكل سلاح من هذه الأسلحة » ثم يتابع الأحداث إلى نهايتها من « غرور عراقى » إلى وزارة شريف إلى موقف الدول والمذكرة الثنائية ، فلما اطلع على مضمونها أدرك أن الدولتين تعترمان التدخل الفعلى فى شئون مصر حتى رأى أن الموقف قد حان لذلك التدخل ويقول : « ولكن الخديو تلقى بالإرتياح الشديد هذه المذكرة مما جعل نفوسنا مطمئن بعض الاطمئنان ، غير أننا من جهة أخرى سمعنا أن الزعماء يهددون الخديو بتقطيعه أربا إذا لم يرد على الدولتين برفض المذكرة » .

ولقد أمضى شطراً من تفكيره يتأمل مشاعر العراقيين فى هذه الأزمة وخواطر مجلس النواب ، ثم يفصح عن مشاعره الطيبة لإزاء فجر الحياة النيابية فى مصر بما يكشف عن شعور وطنى فى إطار نزعته المعتدلة .

فقد كان ذلك المجلس قد اجتمع فى ٢٦ سبتمبر وألح فى ممارسة حقه فى نظر الميزانية ثم يتابع موقف الباب العالى واحتجاجه على تدخل الدولتين وموقف شريف وإحساسه بسوء وقعها فى مصر واحتجاجه لدى معتمدى فرنسا وإنجلترا فى ٩ يناير وأخذ يتذاكر مع زملائه فى « المعية » فى ١٠ يناير فى هذه المذكرة الثنائية .

ولما كان الخديو غير راض عن عودة الحياة النيابية ، ونظراً لأنه لم يقبلها إلا مرغماً سيما وأن الدولتين كانتا لا تعارضانها إلا إذا كانت أداة تولى سلطة الشعب على نفوذها ، فقد مضى شقيق فى إطار ولائه للخديوية ، وهى تسائر الموقف ، بعين الرضا عندما اجتمع المجلس ، ولكن بشكل كشف عن حسن مشاعره الوطنية لإزاء الحكم الوطنى النيابى

في المدى المعتدل الذي يتسق مع طبيعته المعتدلة ولا يغضب مولاه . وبإدراك شقيق بالذهاب إلى قاعة الاجتماع وأخذ يتأمل النواب فرآهم « في حركة ناشطة وعلى وجوههم آيات السرور والاستبشار » وسمع بعضهم يقول : « إن الأمة قد استطاعت أن تحقق أمانها بفضل ما بذله عرابي وزملاؤه وكانوا يضطربون حماسه في أقوالهم وحركاتهم » .

غير أن شقيق ما لبث عندما وجد الخلاف مستحكماً في أرجاء المجلس ، بينه وبين شريف خاصا بحقه في نظر الميزانية أن خشي ، ومعه الحاشية ، نتيجة هذا الخلاف حتى إذا ما انتهى النزاع إلى إستقالة شريف ، وتعيين البارودي رئيساً للنظارة ، وصدرت اللائحة الأساسية للمجلس وقرر المجلس نظر الميزانية ، أمسك شقيق بقلبه مخافة إنحراف الموقف ، إذ أنه كان إذ ذاك قد بلغ فعلاً مشارف مرتبة ذلك الإنحراف في نظر الدولتين والخديو فيقول شقيق إذ ذاك : « كنا نقول، آه لو أن عرابي يقف عند هذا ، الحد ويحتار هذه العقبة بسلام لأقنأ له تمثالاً لإعترافاً بجهوده التي أوصلت البلاد إلى إيجاد دستور دون إراقة دماء ، ولكن ما وراءك يا عصام » .

وأخذت الدسائس تنهال على النظام الجديد من الدولتين ومن الخديو بقيام حادثة تأمر الجراكسة على حياة عرابي واستغلال انجلترا والخديو لها وما تشعب عنها ، ومضى شقيق يتابع الأحداث والأشاعات ، ويساير موقف توفيق وخوفه من العرايين ، وعزم الدولتين على إرسال أسطولها إلى مصر وموقف العرايين ومحاولات تركيا للتدخل في الموقف ومقابلات محمد سلطان لحل الموقف واجتماعات سراى الاسماعيلية الخاص بذلك الموقف .

وكانت معظم نظرات شقيق وتأملاته لا تخرج عن نطاق طبيعته المعتدلة ، ثم الولاء لتوفيق كأحد رجال الحاشية فكانت تصدر من زاوية خاصة معتدلة ، وهو الحرص على توفيق ، فلما اجتمع النواب في منزل محمد سلطان للتشاور في الموقف وخطب عرابي ومعه عدد كبير من الضباط ، وحدث الهاتف بخلع الخديو كان شقيق يشعر بأن هذه الليلة كانت « بحق ليلة انفجار الثورة العرابية والخطر الأكبر على حياة توفيق وعائلته » ولم ينظر إليها هنا مثلاً من وجهه نظر الشعب ،

ويقول شفيق عندما زادت المسألة تأزما نتيجة لرفض توفيق لإعادة عرابي إلى وظيفته « كنا نحن رجال الحاشية وضباط الحرس وعسكره نواصل الليل والنهار استعداداً لكل هجوم على السراى » ثم يتابع الأنباء إلى أن تصله أنباء الاسكندرية في السراى يوم ١١ يونية عن قيام مذبحه الاسكندرية التي يقرر التاريخ اشراك توفيق في التحريض عليها لاجراج مركز عرابي بعد عودته للوزارة ، فلما قرر توفيق السفر للاسكندرية ليكون على مقربة من الأحداث اصطحب معه شفيقا ، ثم أخذ يتابع الموقف باهتمام : من اجتماع مؤتمر الاستانة ، ومحاولته حل المسألة المصرية ، وتهديد سيمور ومطالبه المجحفة فلما أرسل الأميرال نداه في ١٠ يونية لطلعت عصمت بانزال المدافع التي حصنت بها مصر شواطئها وذلك من مواقعها ، ثم ترك التحصينات ، ازداد اضطراباً تراه يقول : « اضربنا لهذا الانذار ايما اضطراب وأخذنا نتساءل عن النتيجة » ثم أخذ يشهد في ١١ يولية جرائم البريطانيين وهم يقصفون الاسكندرية بمدافعهم قصفا ، إذ ذاك أخذ يشهد الموقف مع الحاشية بما يهز مشاعره ، التي لا تأخذ إلا باعتدال في كل شيء .

تأثر شفيق إلى حد ما في كتابته عن الثورة العرابية بولائه الحرفي للخديو ، ومع هذا فقد جاء الجزء الأول في معظمه خالياً من معنى المذكرات إذ جاء ذلك تدوينا للتاريخ وقد كان لذلك الصراع الذي قام بين عباس وسلطات الاحتلال ونزعه الأول لاسترداد سلطاته أثره الكبير في احتدام عهده بالنشاط وبالتالى إلى زيادة الأعباء الوظيفية على كاهل شفيق ، الأمر الذي زاده إتصالاً بالأحداث والمسرح السياسى ، وتعرفه على ما كان يدور بين استار السياسة ، إذ ذاك ، وقد جاءت مذكراته عن عصر عباس في الجزء الثانى بقسميه واضحة في معناها خصبه في فترة باللغة الدقة تاريخيا ربما أفاد التاريخ .

على أن صاحب المذكرات لم ينتظر حتى تصبح السياسة المصرية بين شد وجذب ، ولم يجعل نفسه ترجمانا للتاريخ المكتوب عن هذه الفترة من حياة مصر ، إنما دون مذكراته عن المشاهدات والحوادث التي وقعت تحت سمعه وبصره ودون منها ما قام به

من دور ألقى عليه مركزه في القصر أن يقوم به ، وما عرفه عنها بحكم هذا المركز وما تحدثت به صحف الوقت من أمرها فهو بذلك يضع أمام نظر قارئه صورة من كل جانب كما رآه الناس عموماً ، وهو لذلك كثيراً ما يذكر أموراً حدثت ، قد لا يرى الإنسان لوقوعها من رجال القصر أى اتصال بالسياسة العامة وهو يسجل الحدث ، سياسياً كان أم غير سياسى ، لقصد التسجيل واستجابة لداعى سجيته التى فطر عليها فيصف وبالتالى جانباً من جوانب الحياة فى عهد ولى الأمر فى مصر - إذ ذاك .

ولقد جاء عرضه لمذكراته بعد الجزء الأول على طريقة السنين بشكل أوضح ففي القسم الأول من الجزء الثانى تكلم عن حوادث عام ١٨٩٢ من تولى الخديو عباس فشرح مقدمه إلى الاسكندرية وتناول إحدى مشاكل هذا العام السياسية التى واجهت عهد عباس وهى مشكلة صدور فرمان توليته الحكم وتطوراتها السياسية بين مصر وإنجلترا وبين الأخيرة وتركيا ، وهو بجانب هذا يهتم بتنظيم « المعية » والعفو عن العرايين والجيش ثم زيارة عباس للمعاهد وتجوّاله ، مما قد يبدو بعيداً عن المعنى السياسى ، شكلاً وهو فى حقيقته سبيل يكشف أمام الإنجليز عن مدى تحالف الشعب مع الخديو فى وجه الإنجليز ، وأن الشعب الذى وصفه الإنجليز بأنه صديقهم ١١ هو أشد كرهاً لهم وإعراضاً عنهم .

وكانت المذكرات خصة متصلة فى العام الثالث سنة ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ وقد دار معظمها حول ما يتصل بالسياسة من حوادث جلتها لمذكرات شفيق ، كان لها أهمية خطيرة فى هذه الفترة الطويلة من حكم عباس وحياة مصر السياسية ، وما كان أكثرها فى ذلك الوقت ، مما أثار الاحتكاك بين كرومر وعباس وبين كشنر وعباس ، على النظارة المصرية وتأليفها ومعانيها وكان الخديو يحاول فى صراعه مع كرومر الاستناد إلى شعبه نارة ثم إلى قصر الخليفة بالاستانة نارة أخرى . وكان لشفيق فى كثير من الأحيان حظ وافر فى هذه المحادثات السرية التى كانت تتصل بين قصر الخديو وقصر الخليفة .

فهو يفند التاريخ عن أسرار إقالة النظارة الفهية وأغراض الإنجليز وحل هذه المشكلة وتشكيل وزارة رياض وموقف الشعب بجانب الاتجاه القومي الذي كان يثيره الخديو وصدى الأزمة في تركيا وإنجلترا وفرنسا وتجمع الإحتلال رمظاهوته الحرية استعداداً لمواجهة الموقف الذي استثاره عباس فوجد تجاوبا بين الشعب ثم زيارة الخديو للسلطان عليه يجد منه عوناً في نضاله .

ثم يأتي حادث رحلة الخديو إلى الحدود وملاحظاته على الجيش التي أثارت أزمة خطيرة بموقف كتشنر ، واستقالته احتجاجاً على نقد الخديو للجيش وإذعان الخديو لطلب الترضية ، كما شاءته إنجلترا ، ثم إستقالة نظارة نوبار ثمرة هذا الحدث ومحاولة الخديو السفر للإستانة للغرض السياسى السالف ثم سياحته في أوروبا . بجانب ذلك كان ثمة متفرقات اخصها زواج صاحب المذكرات ومسألة زواج الخديو .

ولقد تميزت المذكرات بعد ذلك بلون جديد هو ناحية النشاط السياسى والنشاط الاجتماعى والأدبى فى الناحية غير الرسمية سيا فى السنين : ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ أما ما يلى ذلك من سنين فلم يغلب عليها الطابع السياسى والاجتماعى ، فنذ سنة ١٨٩٧ كانت إنجلترا قد نجحت إلى حد كبير فى عزل عباس عن الشعب وتفتيت المعارضة ، ومن ثم بدأ عباس يمهّد لهد سياسة الوفاق بينه وبين الإنجليز ، ومن ثم أخذت المذكرات تنسم بطابع ذى لون جديد .

فشملت المذكرات ظهور مصطفى كامل فى ميدان السياسة وجهاده فى أوروبا . وكشفت المذكرات عن غوامض كثيرة فى هذا الجانب لم تكن أسرارها معروفة إلا للخاصة وهى ذلك النشاط السياسى والاجتماعى والأدبى ؛ فقد اقترن باسم عباس فى هذه النواحي بأكثر هذه المظاهر سواء اقتران تأييد أم معارضة .

ويكفى أن نذكر اسم مصطفى كامل الزعيم الشاب لرسم أمام القارىء صورة من هذا النشاط ، فقد اتصل مصطفى بعباس منذ أن تسلم الأخير عرشه ، وكان عباس شاباً كما كان مصطفى كامل ، وكان عباس طموحاً كما كان مصطفى كامل ، وكان للشابين ثقة بالسياسة

التي ترى الاستفادة من تناقض مصالح الدول ، ولما لم يكن عباس قديرا بحكم مركزه الرسمي على الظهور علانية في هذا الميدان فقد وجد في مصطفى كامل أداة قوية لهذا الظهور ، وقد عرف الجمهور آثار ذلك فيما كتب عن مصطفى كامل وعن سياسته في ذلك الوقت ، لكن الصلات التي كانت بين عباس ومصطفى كامل والمراسلات التي كان القصر يتبادلها مع الزعيم الشاب الذي تسلم الزعامة السياسية في ريعان الشباب لم تكن معروفة إلا للإنجليز وقد كشفت هذه المذكرات في هذا الجزء عن الكثير منها ، وبينت بوضوح المرامي التي قصدا بها عباس والزعيم الشاب .

على أن هذه العلاقة بعد عام ١٨٩٨ كانت قد بدأت لتنتهي أخيراً باستقلال مصطفى كامل بالنضال القومي ، ولكن في داخل البلاد وبين المصريين لا في ربوع أوروبا كما كان في السنين السابقة .

ولم تبد في المذكرات من الجوانب السياسية بعد هذا ما أفاد التاريخ إلا مسألة قاشودة التي غلب فيها النفوذ الفرنسي في أعلى النيل أمام إنجلترا وأخذ ذلك يتراجع عن مصر بما زاد عباس والمعتدلين اعترافاً بالأمر الواقع ، والسير بسياسة المصالحة ، ثم اتفاقية السودان التي اثبتت بها إنجلترا اتجاهها الصادق للبقاء في وادي النيل مما عزز الاتجاه السابق وما سوى ذلك ، فشواهد لا تكشف إلا عن اتجاه عباس السياسي للتمهيد لسياسة الوفاق ، كرحلته لأوروبا وعزمه على زيارة لندن ، واهتمامه بشئون الخاصة دون الشئون العامة ، ثم اختلافه مع السلطان حول جزيرة طاشوز التي كانت تابعة لعباس فأستولت عليها تركيا بحجة قيام الثورة فيها ، ثم تقرب عباس من إنجلترا محاولاً الاستعانة بها لاستعادة هذه الجزيرة وغير ذلك مما يفيد الباحث في العثور على أسرار هذه السياسة .

أما الناحية الثانية ، التي كشفت عنها المذكرات في هذا الجزء فهي ذلك النشاط الاجتماعي والأدبي الذي يعتبر أدنى في قدره من الجانب السياسي ، الذي كان يقوم به طائفة من حضروا الثورة العربية واشتركوا فيها شبانا واقتنعوا أن النهضة السياسية

لأذ لم تعبر عن نضج اجتماعى وعلمى وثقافى ، لم تكن حريه بأن توفى ما يراد منها من ثمرات ، وكان الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده زعيم هذه النهضة قد اشترك فى الثورة وعرف أسرارها ، فلما نقي بسببها وعاد إلى مصر واطمأن له المقام بها ، تملكته فكرة النهضة بالبلاد توطئة للنهوض بها سياسياً ، وكانت له بباس صلات تلونت بين الرضا والغضب على نحو بين شفيق فيه أسراراً كثيرة فى هذه المذكرات .

ولقد سجل صاحب المذكرات مذكراته عن هذه الحقبة بين سنة ١٨٩٢ — ١٩٠٢ وما تلاها على طريقة الحوليات ، وقد جمعت هذه الفترة بين السياسة وبين النشاط الاجتماعى وبين المتفرقات ، وما دام غرضه تدوين ما وقع ، تاركاً صلته بالحوادث ليدونها المؤرخون متى آن لتاريخ هذه الفترة أن يكتب ، فإننا نجد فى هذه الحوادث صورة من تفكير القصر وإن تبدو صلتها بالسياسة بكل جلائها وتفكير العصر ونظراته نحو السياسة والملك والإصلاح ، ثم صورة من النظرة نحو الفكرة القومية وهى تختمر فى محاولة التخلص من شوائب ألوان الولاءات المختلفة ، كما تدل هذه الفترة أيضاً باحداثها على عقلية العصر فى فهم السياسة وتعييننا على فهم جانب من جوانب الحياة فى مصر فى هذه الحقبة من تاريخنا الحديث .

وللجزء الثانى قسم ثان من المذكرات ، مضت بنفس النزعة ، سجل فيها أحمد شفيق مذكراته فاحتوت فترة تاريخية أهم من الفترة السابقة امتدت من سنة ١٩٠٣ — ١٩١٤ وهى مرحلة النضج فى الوعى المصرى السياسى الذى هب السبيل لانبثاق ثورة سنة ١٩١٩ .

ولقد كتب المذكرات عن اتجاهات هذه الفترة السياسية الرئيسية وعن أهم الأحداث التى ارتبط بها الخديو بسياسة الوفاق ، ثم مصير العلاقة بين الخديو والحركة القومية ومجرى هذه الحركة المستقلة وحادث دنشواى وبداية ظهور الأحزاب السياسية وشدة الحركة القومية ورفض امتياز قناة السويس وسجن محمد فريد واشتداد الروح القومى وقد دلت المذكرات على غلبة النشاط السياسى على ما عداه من نشاط فى مصر فى هذه الفترة ، وبرزت الجانب القومى بين الشعب عن أى فترة تاريخية سابقة .

وإذ تمضى المذكرات في القسم الأول والثاني على أساس التقسيم الزمني سنة بسنة على طريقة الحوليات ، فقد اتسمت بمزيد من الإيضاح من حيث معناها السليم والتفصيل والتنوع من حيث أحداثها .

ولقد تضمن عام ١٩٠٣ شيئاً طريفاً عن فوزى الرتب ، ورحلة الخديو إلى الامتانة وأوروبا وزيارته غير الرسمية لإنجلترا وتفاهمه مع الإنجليز ثم متفرقات أخرى . ويمضى شفيق في مذكراته فلا يستريح حتى يسجل ما يراه أو يباشره عن كتب من الأحداث وبحكم مركزه من ذلك ، فتأتى مذكراته التاريخية كما مضت أشبه بالمكاشفة .

ويفتتح عام ١٩٠٤ بالاهتمام بدسائس البكرى في الأزهر ضد المفتى فيكشف عن أصبع الخديو ضد الإمام ، ثم تبع ذلك بقصة الاتفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا ثم يعود متحدثاً عن فوزى الرتب فيزيد ذلك إيضاحاً فيكشف الموقف عن إحدى مهازل عهد عباس والصراع بينه وبين كرومر حول ذلك ، وقد عرض هذا في دقة لما سمعه وما رآه ، تراه يقول « ظل الخديو يدون في مذكراته أسماء المرغوب في الإنعام عليهم حتى انتهى شهر مارس فأخرج مذكراته وأخذ يملأ على عزت بك بعض أسماء من بينها نديم أفندى الذى كان موظفاً في ديوان الأشغال وفصل بسبب الاختلاس وطلب له الرتبة عبد القادر حلمى باشا مع أن القرار الذى يقضى بفصله أصدره مجلس النظائر برئاسة الجناب الخديو فلم يظن الديوان الخديو إلى ذلك فنشر اسمه في الوقائع الرسمية فثار السير جارستن وكيل الأشغال ، وأبلغ الأمر لكرومر الذى كلف بطرس غالى باشا بإلغاء الرتبة وكان الخديو عندئذ يثق به كثيراً ويشاوره في كل أمر هام وبعد البحث تقرر أن تلغى الرتبة بطريقة خفية وذلك بأن يعلن أنه حدث خطأ في الأسماء ويعاد نشرها مع حذف اسم نديم وقد تم ذلك ١١

ويقول شفيق : « وما كان يسدل الستار عن هذه الفضيحة حتى تلتهأ أخرى من نوعها تماماً . . » الأمر الذى أثار ثائرة الصحف المعادية إذ ذاك كالمقطم

وجريدة البروجيه فأخذت تحمل على هذه القضايح في شدة .

ثم يعرض حوادثاً فردية تتعلق بالعائلة الخديوية والخلاف بينهم وغير ذلك ، ثم يتحدث عن سفر الخديو إلى أوروبا ثم الآستانة وعلاقات الخديو مع الإنجليز فيعرض شقى التفاصيل عن هذا كله ، حتى المآدب فتبلغ به دقة الملاحظة في الوصف أنه لم ينس حتى أبسط التفاصيل فقد حدث أن دعى الخديو إلى مأدبة المساء في قصر يلدز بالآستانة فتوجه عباس مع بعض أفراد « المعية » وحضرها شفيق تراه يقول : « وقد لاحظت في هذه المأدبة أن غطاء المائدة والمناشف « القوط » لم تكن مكوية وبها بعض القدر وأن بعض الشوك والملاعق اعتراها شيء من الصدأ وكان الطعام عادياً غير معتنى بأعداده وعند الخروج قال السلطان للخديو أنه سيدعوه إلى التيا ترو غدا . . . »

ثم هو يهتم بجانب هذه الأحداث الفردية أو الخاصة بالمسائل السياسية لهذا العام ، تراه يتكلم عن علاقات الخديو مع الإنجليز وتدخلهم في مسألة أمير الحج واشتراطهم أن يكون ملماً باللغة التركية ليستطيع في رأيهم التفاهم مع السلطات الحجازية اتقاء للمشاكل . . . ثم يتكلم عن تركيا والحدود الغربية وينتقل منها إلى قطع العلاقات بين مصطفى كامل وعباس بما يكشف جانباً من هذه العلاقات بين الرجلين تراه يقول :

« كانت أسباب الخلاف تشتد بين الخديو ومصطفى كامل شيئاً فشيئاً ولما ثارت قضية زواج صاحب المؤيد وعمل الخديو لتأييده من وراء الستار زاد نفور مصطفى كامل من خطة الخديوى ، فلما سافر سموه إلى ديفون هذا العام زاره هنالك مصطفى كامل وصارحه برأيه في مضار هذه الخطة وبين له أن رأى العام لا يعطف على الشيخ ثم حدثه في أمور أخرى من هذا القبيل وكان حديثه للخديو بلهجة شديدة ، فغضب الخديو وغضب مصطفى كامل أيضاً فلما عاد الثانى إلى مصر اعتزم قطع العلاقات بينه وبين الخديو . »

أما قضية زواج صاحب المؤيد فقد تلت ذلك مباشرة فعرضها صاحب المذكرات لأحداث طريف ولكن كحدث اهتزت له صحافة العصر وكان ذا دلالة اجتماعية ترمز

إلى قيم العصر وتحكم الارستقراطية وطابع النظرة نحو قيمة الصحافة في شخص صاحب القضية ، كصحفى .

كانت تلك أهم حوادث العام بلا شك « ففى آخر ربيع الثانى ١٩٢٢ عقد « عقد » السيدة صفيه السادات على الشيخ على يوسف بسرأى الخرنفش بمنزل السيد محمد توفيق البكرى وتولى الوكالة عن الزوجة الشيخ أحمد السقا فلما علم والدها ، السيد عبد الخالق السادات بذلك رفع دعوى بالترقية بين كريمته والشيخ على يوسف لعدم أهليته لها ، وتحدد لذلك جلسة ٢٥ يولية بمحكمة مصر الشرعية ورأس الجلسة فضيلة الشيخ أحمد أبى خطوة وحضر عن الشيخ على يوسف حسن بك صبرى المحامى وعن زوجة الشيخ محمد عز العزب بك وحضر عن السيد عبد الخالق السادات الشيخ عثمان الفندى .

وفى هذه الجلسة قضت المحكمة بالحيولة بين الزوجين فاحتجت السيدة صفية على ذلك بعريضة أرسلتها لقاضى قضاة مصر ، وأرسلت صورة منها إلى ناظر الحقاينة تقول أنها لا يمكن أن تقبل تنفيذ حكم الحيولة لبلوغها سن الرشد ولأنها تزوجت من الشيخ على باختيارها وكفاءتها » .

وفى ٢٧ يولية صدر قرار المحكمة بوقف السير فى الدعوى حتى تنفذ أمر الحيولة السابق صدوره » .

ويتابع شفيق القضية إلى نهايتها فى دقة تشير اهتمام القارىء ويقول « وكان يوم أول أغسطس محمداً للسير فى الدعوى فعقدت الجلسة برئاسة الشيخ أحمد أبى خطوة وترافع الخصوم وكان النزاع قائماً فى هذه الجلسة على كفاءة المتداعين حتى يكون الزواج صحيحاً أو عدم كفاءة الشيخ على يوسف حتى يكون فاسداً وقررت المحكمة تكليف كل من المدعى والشيخ المدعى عليه أن يبيننا بالطريق الشرعى ما يدعيانه فقرروا وكيل المدعى عليه أن إسم موكله مقيد بدفاتر الاستحقاق فى أوقاف نقابة الأشراف سنة ١٨٩٧ ثم تأجلت الجلسة بعد ذلك إلى ٦ أغسطس لسؤال السيد على البيلوى على أساس تقييد الشيخ على يوسف بدفاتر الأشراف » .

وفي جلسة ٨ أغسطس حضر نقيب الأشراف بسوهاج وقرر أن الشيخ على يوسف شريف علوى ينتهى نسبه إلى سيدنا ومولانا أبى عبدالله الحسين وقال أنه عرف ذلك البيت من الشهرة العامة ١١٠

ويعنى فى سرد حوادث القضية فيذكر حتى المسائل الخاصة إلى أن صدر الحكم بجلسة ١١ منه « بطلان عقد الزواج لأسباب ذكرت فى حيثيات الحكم أهمها قيمة نسب الشيخ على يوسف والفارق بينه وبين السيد عبد الخالق السادات من حيث المنزلة » .

ولما كان السيد عبد الخالق السادات يركن فى هذه المسألة إلى الشيخ راضى الكبير توصل الشيخ على يوسف إلى استرضاء الأخير حتى أقنع الأول بقبول العقد ثانية للشيخ على يوسف على السيدة صفية السادات وقد تم ذلك .

وقد كان ذلك أهم حدث تضمنته مذكراته عام ١٩٠٤ ثم ينتقل لحوادث سنة ١٩٠٥ . فيعود شفيق فى مذكراته للحديث عن دسائس الأزهر ١٩٠٥ ليستكملها وقد كان معنياً بالأمر ثم يذكر تفاصيل رحلة الخديو للآستانة وأوروبا مع مسائل فرعية أخرى .

وتأتى حوادث ١٩٠٦ ويقرأ المرء بينها حادثين هامين كان لهما مغزاهما القومى وهما حادثا طابا ودنشواى وكان للثانى أثره فى مجرى الحركة القومية وقد جاءت تفصيلاتهما خير مادة تكشف عن حقيقتهما للمؤرخ .

ولقد اهتم أحمد شفيق بحادث طابا فأفرد له ١٤ صفحة من مذكراته عن هذا العام التى بلغ حجمها ٢٧ صفحة وقد فاق اهتمامه بمحادثه اهتمامه بحادث دنشواى ، لأن موضوعه كان ذا جذور عميقة تشابكت فيه المطامع التركية والمطامع البريطانية بالأمانى القومية ، وقد كشف عن ذلك من كل أطرافه فكان صورة لصراع الأطماع الخارجية ضد مصر كما كشف الحادث عن مدى كراهية الشعور العام للسياسة البريطانية أثر ذلك الحادث .

أرادت تركيا إخراج شبه جزيرة سيناء من فرمان تولية عباس ، فعارضت إنجلترا وانهى الخلاف مع تركيا بأن بقت إدارتها في يد الحكومة المصرية ثم صدرت الأوامر إلى تفتيش سيناء بوضع خفر من الشرطة في نقيب العقبة لمراقبة الحدود ، فلم يسمح له قائد الحامية التركية بالعقبة بذلك ، فرجع وأخطر الحكومة التي طلبت من السلطان تعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد التخوم بين سيناء وسوريا فلم يحرك ذلك ساكنا ، ومن ثم بدأ الاحتكاك بين السلطات المصرية والسلطات التركية حول الحدود .

وأرسلت مصر قوة لاحتلال وادى طابا ، فنزلت بها رغم معارضة الأتراك فاحتجت تركيا ومنعاً لسوء التفاهم بين البلدين سحبت القوة لجزيرة فرعون برحاء تعيين الحد الفاصل حتى لا يتعرض أحد آخر لإقامة القوة المصرية ، ولكن رأت تركيا في بريقة أرسلتها لمصر بالأجل لتعيين خط فاصل ففتحت الباب أمام خلاف أكبر تدخلت بريطانيا فيه . ويقول شفيق « أرسلت المدرعة ديانا إلى طابا في ١٧ فبراير لمنع العساكر التركية من التوغل في سيناء وللحفاظة على القوة المصرية بجزيرة فرعون وعدم احتلال الأتراك لها » .

ويتابع شفيق الحوادث بالتفصيل فيعرض تقريراً طويلاً هاماً في تفصيل المسألة ووجهة نظر تركيا .

ثم يعرض التقرير على الخديو فيتباحث فيه وبعد أن يتصل ذلك بكرور متباحثا معه ، يقرر وجوب حفظ حقوق مصر في سيناء ثم يعرض أحمد شفيق رسالة الخديو السرية التي بعث بها للصدر الأعظم بتركيا خاصا بالموقف جاء فيها « وحيث أنه ثابت من تحرياتي الخصوصيه بأنه ليس ثمة من حق سياسى ولا من سبب فإني كفيل بأنه لا يمكن تدخل أى طرف آخر » .

ويعرض رد الأستانة مع هذه الرسالة السرية إلى أن يتقرر سفره إذ ذاك فيأخذ معه ملفاً بصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة « بطابا » ثم هو يروى لنا كيف اتصل بالصدر الأعظم وتحادث مع سفير الانجليز فيكشف لنا ما كان يدور وراء الأحداث

الجارية في حديثه عن وجهة نظر تركيا وانجلترا ، فكانت تركيا متشددة في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا أيضاً متمسكة بإخلاء « طابا » من الجنود الأتراك لإبعاد النفوذ التركي عن نقطة نفوذها في مصر ، وكان هذا يحكى ما فهم من الصدر الأعظم عن خطة بريطانيا وقد قال له السفير « إن هذه المسألة لو سلمنا بها للباب العالي فإنه يتدخل بعدها في كل شيء » ثم يكشف لنا عن امتعاض السفير من موقف الصحف المصرية ، ما عدا المقطم ، على انجلترا أزاء الحادث ورأى وجوب القيام بشيء ما لتدارك ذلك ولم تكن الصحافة المصرية في الواقع تناصر موقف تركيا بقدر ما كانت تعبر عن تدمير الرأي العام وكرهه إزاء ذلك لإطماع انجلترا في مصر .

ويتعقب شفيق الأحداث ويحاول دراسة المشكلة أداء لما كلف به ، فيزداد المأماً وتتهيأ لكتابة المذكرات لاحداث رآها وسمع أنباءها وباشرها بنفسه تراه ، يتصل بسفير ايران وبالصدارة وبعض الشخصيات فلما سمع باشاعة مضمونها إن انجلترا قد أرسلت اسطولها كمظاهرة بحرية ضد الدولة بخصوص طابا ، اتصل بالسفير الإنجليزي إلى أن تأكد من بلاغ حكومته النهائي بضرورة تنفيذ مطالب بريطانيا في عشرة أيام وكان أهمها : إخلاء طابا فأسرعت تركيا في تنفيذ ذلك فأرسل شفيق للتخديو رسالة بانتهاء مسألة طابا بمحاولة تصوير شعور السخط السائد حول سياسة الدولة ثم عاد إلى مصر .

أما الحادث الثاني الذي كشفت المذكرات عنه في هذا العام (سنة ١٩٠٦) فهو حادث دنشواي المشهور الذي كشف فيه الاحتلال عن طبيعته الجارحة — بغير السنة التي اتبعها في نظام الحكم — وذلك بعدوانه على الأبرياء من الفلاحين ، فلما قام هؤلاء بالدفاع المشروع عن انفسهم كان جزاؤهم الحكم بالإعدام .

لقد فصلت المذكرات هذا الحادث الذي ألهب شعور الوطنية المصرية ، في أمانة تشفي غليل القاريء حول هذا الحادث .

تراه يقول في أمانة ودقة في وصف الاجراءات الإدارية التي اتخذت بشأنه « وابلغ بالحادث للسلطات العليا فحضر في الحال مستشار الداخلية ومدير المنوفية ورئيس النيابة

وعدد عظيم من رجال البوليس مسلحين بالبنادق والسونكي وقبض على عدد كبير من أهالي دنشواي وبدىء بالتحقيق معهم في الحال واستمر التحقيق عدة أيام ثم صدر القرار بإحالتهم إلى المحكمة المختصة في ٢٤ يونيه لمحاكمتهم أمامها وكانت مؤلفة من بطرس غالي رئيساً والمستر هينز وفتحي زغلول بك والمستر بوند والقائم مقام لادول القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال .

« ثم وقف عثمان مرتضى وتلا قرار نظارة الحفانية بعقد المحكمة المختصة للنظر في التعدي الذي وقع في ١٣ يونيه ثم قرأ تقرير الإحالة الصادر من سعادة شكري باشا مدير التوفيق بناء على اتدابه من حاكمدار العاصمة وهو يتضمن تفصيل الحادثة .

أما أغرب ما في المذكورة فهو تصورهما قسوة الاحتلال بل والدفاع : ويتجلى ذلك من متابعتنا الحديث السابق ويقول شفيق : « على أثر ذلك قام إبراهيم الملباوي بك المحامي العام وذكر وقائع الحادثة وقال « حيث أن هذه الجريمة من الجرائم الشديدة فنطلب معاقبة المتهمين بأشد عقوبة بعد سماع شهادة الشهود » وكان محاموا المتهمين هم أحمد لطفى بك ومحمد يوسف بك وعثمان يوسف بك وإسماعيل عاصم بك .

وبعد انتهاء الاستجوابات والدفاع قام إبراهيم الملباوي بك وقال « لا يوجد مصرى . لا يشاركنى فى شعورى نحو الحادثة ولذلك أطلب الحكم على المتهمين بأشد عقوبة ثم قال . فإذا تقدمت إليكم وطلبت رفع كل رحمة من نفوسكم لمعاقبة هؤلاء المتهمين وخصوصاً رؤساء العصاة لا أكون مغالياً » .

ويمضى شفيق مع الأحداث بعد ذلك فيذكر أثر حادث دنشواي في إثارة الرأي العام الانجليزى نفسه بفضل حملات مصطفى كامل ثم يكشف لنا عن سر تاريخى باشره بنفسه في أعقاب هذا الحادث تحت عنوان : النظار والانجليز ، تراه يقول في دقة واتزان « في يوم ٢٦ أكتوبر زار اللورد كرومر الجنب العالى وأبلغه بأنه اتفق مع ناظر خارجية إنجلترا على توسيع اختصاص النظار والتمس من سموه تعيين سعد بك زغلول ناظراً للمعارف فوعده سموه بإبداء رأيه في الغد .

وبعد المداولة في اليوم التالي بينه وبين رجال الميعه استقر الرأي على أن أقابل مصطفى فهمي باشا وأبلغه موافقة الخديو على هذا الاقتراح وقد تسلمت « الديكريتو » .
الخاص بذلك وذهبت للأسكندرية فوقعه سموه واعدته ليلا » .

ويحدثنا عن موقف الخديو وشعوره نحو سعد زغلول إذ ذاك فيقول متابعا حديثه :
« ولم يرتح الخديو أولا لتعيين سعد زغلول ولكن تعاونت مع الدكتور صادق رمضان طبيب الميعه ومن أصدقاء مصطفى كامل على تحسين العلاقات وإزالة سوء التفاهم الذي يرجع إلى كثرة اختلاط سعد بك بالمرحوم الشيخ محمد عبده » .

وقد أهتم أحمد شفيق بحوادث عام ١٩٠٧ في مذكراته ولا غرو فهو عام مثل في تاريخنا الحديث احتدام الفكر السياسى وتطور الحركة القومية من أجل معالجة القضية المصرية بعد تغيير أسلوبها في ظل سياسة الوفاق .

ويعتبر ابرز حوادث عام ١٩٠٧ استقالة كرومر وتعيين جورست وقيام سياسة الوفاق .
والأحزاب المصرية ثم تقرير كرومر والأحداث السياسية للخديو أما ما جاء في المذكرات سوى ذلك فقد دار حول مسائل تمس السياسة بطريق غير مباشر مثل عيد الجلوس الخديو ومدرسة القضاء الشرعى وإنشاء الجامعة الأهلية والأزمة المالية وشيء عن استبداد عباس الذى اتبع الصراحة في تسجيله .

وقد كشفت المذكرات عما أفاد التاريخ من السياسة الجديدة التى ربط الخديو بها مصر ببريطانيا وهى سياسة الوفاق التى قامت على معالجة الحركة القومية على أساس اجتذاب الخديو بجانب انجلترا لعزل هذه الحركة القومية مع اطلاق يد الخديو فى الحكم الداخلى ، على أن ذلك لم يعزل الحركة القومية بمقدار ما استثارها وزادها استقلالاً وقوة .
ويكشف شفيق فى هذا العام عن سر قلما تجده فى أى مرجع تاريخى موثوق به ، يكشف عن جانب كان سراً مطوياً من الصراع بين كرومر وعباس وهو قضية أرمنى .
يهدد الخديو .

أحسن شفيق ذات مرة أن عباسا كان كثير الصمت ، يتكدر لأقل شيء حتى

غدا مشتت الأفكار فراعته هذه الحالة التي لم يعلم عنها شيئاً ، فقادته حاسته التاريخية إلى معرفة سر ذلك ، حتى عثر عليه فغدا مصدر مذكرات جديدة أضافها إلى سابق محاولاته للكشف عن الاسرار التي كان لا يعلمها غير الخاصة .

أخذ يتقصى المسألة بأسلوبه فاتصل ببطرس غالى وعرض عليه الحالة فلم يعطه تعليلاً قاطعاً يحدد العلة تماماً فلما سأل دومتريو أوقفه على العلة ، ويقول شفيق لإيضاح ذلك « وقد علمت أن هذا الرجل كان قد حضر لمصر وطلب الحصول على امتياز كبير الفائدة ولكن جورست وقت أن كان مستشاراً مالياً رفض ذلك ، فلما ذهب الشيخ على يوسف إلى لندن وعده بمساعدة مالية إذا رضى أن يكتب الجرائد الإنجليزية ضد كرومر وأعماله فقبل وكتب واستمر على ذلك مدة ولم يعرف اللورد سر المسألة حتى توصل قبل خروجه من مصر إلى معرفة هذا الرجل وعلم أن بدئه خطابات كثيرة عدا خطابات أخرى من الشيخ على يوسف بأمر الخديو ومنها يعلم أنه أرسلت إليه نقود تبلغ الألفى جنيه وخطابات أخرى تفصح الخديو وكاتبها وأخيراً طلب اللورد من هذا الرجل أن يعطيه هذه الخطابات مقابل إعطائه الامتياز الذى يريده فأبى وأخيراً تفاوض الرجل مع الوسطاء بينه وبين الخديو وطلب مائة ألف جنيه وإلا فإنه يسلم الأوراق للوكالة البريطانية وعليه انتدب سموه كلا من أحمد شوقي بك وحسن محرم باشا للمخاطبة فى هذا الشأن مع الرجل ولكنه رفض خمسين ألف جنيه تعويضاً . . »

ويستطرد شفيق في مذكراته فيستكمل ذلك من مصدر آخر فيقول بأنه علم منه حقيقة مسألة الإنجليزى « ولكنه ليس هو الذى يهدد بتسليم الأوراق للوكالة البريطانية أو يطالب بتعويض ، أما الرجل المقصود فهو رجل أرمنى » كانت له علاقة بالشيخ على يوسف ، وهو تركى وكان قد تفاهم مع الخديو بخصوص الكتابة فى الجرائد واسمه اسطفان بك ويقول : « قد انتهى الأمر بحصوله على مبلغ من الخاصة وطويت المسألة » . ولقد وفق صاحب المذكرات — بجانب هذا — فى كشفه عن حقيقة ذلك النضال السياسى الذى بدأ بقيام الأحزاب السياسية من الحزب الوطنى إلى حزب الإصلاح على

المبادئ الدستورية الذى أقامه الخديو ثم حزب الأمة الذى مثل كبار الملاك المصريين فتحدثت المذكرات عن اتجاهات كل ونظرة لمعالجة القضية المصرية .

وتقرأ من بين مذكرات هذا العام مذكرة لم يعرف أحمد شفيق فى تسجيلها كمادته غير الأمانة والإتزان والاستجابة لطبيعته المفقورة على كتابة المذكرة ، وقد جاءت تلك خاصة بالتدليل على استبداد عباس تراه يقول فى مذكراته دون ما حرج :

« فى ١٩ مارس سمعت من الشيخ أحمد الزناتى أن أحد ، متخرجى مدرسة القبة المسمى جمعه أفندى الموظف بتفتيش المنتزه أبى فى الصيف الماضى أن ينقذ أمراً فصدر الأمر بتشغيله فى مشال فحم ولما علم بذلك هرب واستخدم فى إحدى الشركات فنبه الخديو على الشيخ أحمد أن يبحث عنه ويسترجعه لخدمته الخاصة بأى مرتب كان حتى يوضعه تحت طائلة عقابه الصارم .

« وفى ٣٠ مارس طلبنى الخديو فوجدته متكديراً جداً وسألنى عن شرف أفندى رئيس فراشى سراى عابدين فقلت لا بد هو موجود وبعد أن سبه ولعنه أمرنى أن أجرى تحقيقاً معه فى سبب غيابه وعدم مباشرته أعماله وكذا مع فراش آخر أهمل فى واجباته وبعد التحقيق اقتطع ١٥ يوماً من مرتب شرف أفندى وفصل الثانى » .

ويقول شفيق بعد أن قام بتحقيق ذلك : « فقامت بالتحقيق المطلوب فأتضح لى أن شرف أفندى لم ينقطع عن عمله مدة وجود الخديو فى عابدين أو فى غيبة سموه وأنه فى ذلك اليوم لم يخرج من السراى الا لاستحضار احد العمال لوضع لوح من الزجاج فى شرفه السلامك » .

« أما الفراش الذى يقول عنه الخديو انه أهمل واجباته فقد ظهر ان الخديو أمر باعداد الحمام للاستحمام فنبه شرف أفندى على احد الفراشين وهذا نسى أن يبلغ الشخص المختص بهذا العمل وعند دخول الخديو الى الحمام لم يجدده ساخناً فاحضره فى الحال من مياه القهوه وهذا ما كدر الخديو . . . » .

ورغم هذا التحقيق فقد اصر عباس على قطع ١٥ يوما من مرتب شرف افندى
« وطرده القراش المهمل » .

وقد أورد شفيق أمثلة أخرى من هذه المظاهر التي كانت تكشف عن احد جوانب
شخصية الخديو .

وفي العام التالي جاءت ابرز حوادث المذكرات ممثلة في الحركة الوطنية وطلب
الدستور في مصر وقد غلب على المذكرات الطابع السياسى ولا غرو فقد كانت سنة بلغ
فيها الاحتدام الفكرى والسياسى مبلغا كبيرا واشتدت فيها الحركة القومية وامتدت لمعارضة
الحكومة القائمة في مجلس الشورى والجمعية العمومية فتضمنت المذكرات ذلك ، من
سياسة الوفاق إلى علاقة النظار بالخديو والحركة الوطنية الى طلب الدستور في مصر
وتشكيل وزارة بطرس غالى الى اعلان دستور تركيا والهتاف للدستور كما تناولت نشاط
مجلس شورى القوانين عن الدستور والمشاركة بين الخديو والحزب الوطنى وكان من
الجديد والطريف ما أتت به المذكرات عن تدخل الخديو في الانتخابات ومحاولته عبثا
إسقاط أحد الأعضاء من الجمعية العمومية ، وهو الشيخ الدمرداش فلم يفلح وكان
السبب يرجع في أغلب الظن ، لاعتماد الشيخ على قوة أنصاره ، وكانت تلك صورة على
قصرها ذات معنى كبير قلما يعثر على مثلها مؤرخ الحياة النيابية ، كما تابعت المذكرات
في هذا العام (١٩٠٨) خطوات إصلاح الأزهر ومسائل الرتب ولائحة المعاشات
الجديدة وبعض الخواطر واضطراب الأمن وسفر الخديو للاستانة وأوروبا .

وتمضى المذكرات لتكشف عن بواطن الحركة القومية وموقف بريطانيا
وعباس منها .

وكانت هذه الحركة قد تبلورت بشكل خاص بين جنابات مجلس شورى القوانين
والجمعية العمومية وبين الصحافة وأخذت تتجه نحو الاحتدام ، فلما حاولت السياسة
الجديدة أطفالها باسترضاء المعتدلين ببعض المنح النيابية ، كانت قد مكنتها من التعبير
عن ذاتها ، حتى بلغت عام ١٩٠٩ وما تلاه ١٩١٠ ذروة النضال النيابى ، منذ أن نشأت

بين المجلس ، وتكشف المذكرات هنا ، كيف واجهت سياسة الوفاق ذلك النضال النيابي بين الصحف وبين المجلس عندما احتدمت فتقراً : بحث قانون المطبوعات ، واضطهاد الصحافة ، وما حدث من خلاف بين النظار ورئيسهم ، وحملات الصحف ضد قرار الحكومة ، وعدم احتفاء الطلبة بعباس ، واجتماعات الحزب الوطني وتهديد النظار بالقتل والمظاهرات وانذار جريدة اللواء والحكم على الشيخ على يوسف وموقف الخديو ضد محمد فريد .

تمضى الحكومة فى موقفها المعادى من الحركة ، ولكنها لم تستطع أن تمنى طويلاً عندما عازمت على مد امتياز قناة السويس مقابل أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها لها شركة القناة ترأب بها صدع الميزانية ، فقد اضطرها رأى العام لعرض المشروع على الجمعية العمومية التى كانت قراراتها فى الشؤون المالية إذ ذاك مزمزة .

كانت مسألة حساسة لا يتحكم فيها غير رأى العام كما تبجل إذ ذاك من كتابات الصحف والاحتجاجات المرسلة إلى السراى من الأعيان ، والأحزاب والهيئات المحلية وغيرها وقد كانت المسألة تمس الأجيال القادمة وتتلاقى مع الاتجاه القومى الصاعد إذ ذاك .

ونقرأ فى المذكرات : كيف استطاع رأى العام إذ ذاك أن ينزل الخديو عند وغبته وكيف أرسل الخديو « أحمد شفيق » إلى رئيس النظار ليفهمه اتجاهه فوجد شفيق فى ذلك متسماً لأن يحمل الأمانة عن إيمان بها فنقل البرقيات المرسلة إلى السراى ، إلى رئيس النظار ، وقد أفهمه أن الخديو يخشى أن تكون هذه الحركة ضد رئيس النظار شخصياً وأن الخديو بهذا لا يرى مانعاً من عرض المشروع على الجمعية العمومية لتخف مسئولية النظارة .

وأبلغ شفيق رأى الخديو وزاد عليه قوله « أننا نجتهد الآن يا باشا فى إزالة ما علق بالنفوس من حادثة دنشواى بدلا من أن نضيف إليها أمراً جديداً تقع مسئوليته عليك » ثم تقابل فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٩ مع محمد سعيد فأبدى شفيق له سروره من عمل محمود سليمان رئيس حزب الأمة ومن معه لأنه رأى فى رأيه ما يساعد على الوصول للغاية

المطلوبة ، فأجابه بما فهمه منه بأن له يدأ في تحريك المطالبة بتقديم المشروع للجمعية العمومية وربما كان الواسطة هو أحمد يحيى .

تم اجتمع شفيق بأباظة فأخبره أنه تقابل مع بطرس غالى وأقنعه بفكرة عرض المشروع على الجمعية العمومية أو مجلس الشورى ثم حدث أباظة عن رأى الخديو ورغبته أخذ رأى الأمة .

ويكتب في مذكراته ، وهو يباشر المسألة فلا يفوته شيء دون تسجيله بقوة حاسته « توجهت للمنتزة يوم ٣١ أكتوبر فعرضت على الخديو كل ما سمعت من الأحاديث وبينما كنت معه حضر محمد سعيد باشا وأخبرنا أن الرئيس تقابل مع جورست واقنعه بضرورة استشارة الجمعية العمومية فقبل وبالفعل حضر جورست في صباح اليوم التالى وقابل سموه في سراى رأس التين وتحادثا طويلا فى الموضوع واتفقا على عرض المشروع على الجمعية على شرط أن يدافع سعد زغلول عنه ويكون رأى الجمعية قاطعا وقال جورست إنه إذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف نظرها عن المشروع وقد اطمأنت الأفكار وهذأت النفوس عندما أذيع قرار الحكومة بصقه رسمية . »

وتمضى المذكرات ، فتكشف عما تلى ذلك من أحداث تاريخية هامة وعن المع فترة فى تاريخنا النيابى قبل الحرب العظمى سنة ١٩١٠ ؛ ويتابع شفيق المذكرات فيكتبها وهو يشهد الأحداث بجانب الخديو ، فقد اصطعبه عندما توجه لفتح الجمعية التشريعية فيرد فى المذكرات نص خطاب الخديو ؛ وهو وثيقة تاريخية لها وزنها الكبير ، وقد بين فيها أغراض الاجتماع ، من أنه البحت فيما إذا كان من مصلحتنا مداجل الامتياز إلى أربعين سنة مع اقتسام الأرباح فى هذه الفترة بين الحكومة والشركة مناصفة ، وفى مقابل منح الشركة نصف الأرباح عن المدد الجديدة ، تدفع للخرينة مبالغ موزعة على السنين من مدة الامتياز الحالى وطلب أخذ رأى الجمعية فى هذه المسألة لأهميتها .

ويصف شفيق موقف الشعب فى مذكراته فيقول :

وفى هذا الوقت كانت المظاهرات تطوف شوارع العاصمة هاتفة ضد مشروع قناة

السويس وضد الاستبداد وضد جريدة الأهرام لأنها تروج للمشروع وتوات هذه المظاهرات الحماسية عدة أيام...

وتتابع المذكرات الموضوع حتى رفض المشروع بالاجماع .

ثم يعرض مشروع مد امتياز القناة على الجمعية العمومية لتوافق عليه فيمتد الغليان بين أرجائها وتستخدم المعارضة بينها ، فتقرأ في المذكرات الهتاف في الشوارع ضد المشروع والخطب والنظائر والتقارير ضد المشروع من طلعت حرب وغيره ، ثم رفض المشروع بالإجماع ثم أول قتل سياسى من نوعه في تاريخ مصر الحديث ، وهو مقتل رئيس الوزراء على يد الوردانى .

هذا بجانب أحداث أخرى مثل : قضية ديوان وطني والحكم على الغاياتى والشيخ جالوش وآخرين ، و وفاة ملك الانجليز والخطوة التالية لإصلاح الأزهر ومتفرقات أخرى . ثم تشتد المعارضة في المجلس فتقرأ عن اشتدادها ، وسجن محمد فريد والمعارضة في مجلس شورى القوانين ورأى الخديو وجورست في المعارضة في المجلس الشورى وتقرأ أمراً طريفاً آخر وهو محاولة زعماء المعارضة بإصدار قانون يقضى بعدم منح الرتب والنياشين لأعضاء المجلس الشورى والجمعية العمومية منعا لسوء الظن وتطهير المعارضة من سبة شراء الذمم ، وقد كانت الرتب والنياشين إذ ذاك تباع وتشتري ، أما ماسوى ذلك فقد جاء عن بعض أحداث فردية ك وفاة جورست ورياض وأعمال شفيق في ديوان الأوقاف .

ثم تأخذ المذكرات السياسية في التطور موضوعيا فتغلب عليها الحوادث الخارجية وأعمال المؤلف ، في وقت كانت قبضة الخديو قد زادت وكذلك كتشنر ، مما أدى إلى انكماش رقعة الأنباء السياسية .

وكانت أبرز الحوادث التاريخية التي كشفت عنها المذكرات سنة ١٩١٢ هي العلاقة بين الخديو والحزب الوطنى ومحاولة الخس على كراهية الحكومة والمؤامرة على الخديو وكتشنر ومحمد سعيد ، واتهام محمد فريد للخديو ومحاكمة الشيخ جالوش ، وتقرأ بجانب ذلك : تعليه خزان أسوان وأعمال شفيق في ديوان الأوقاف والحرب الطرابلسية وموقف مصر منها .

ولقد اشتمل عام ١٩١٣ على مذكرات وافية عما سمعه وراه أحمد شفيق عن حرب البلقان ومساعدات مصر لتركيا في ذلك وتحويل ديوان الأوقاف إلى النظارة وإنشاء الجمعية التشريعية ، وقد تناثر من ذلك عدة مذكرات خاصة كما جاء : عن أفراح الخديو وصفقة أراضى المطاعنة التي برزت فيها مطاعم الخديو في استغلال أموال الأوقاف ، واختيار أحمد شفيق للأوقاف الخصوصية .

وتقرأ بجانب ذلك خبراً قلما نقرأ عنه بهذه الدقة ، إذ نقله شفيق في مذكراته كسر من أسرار السياسة في ذلك العام ، ويبدو فيه محاولات تجربة في أمانته المعهودة ، وقد جاء ذلك عن « خطة لاستقلال مصر » تراه يقول بمناسبة قيام حرب البلقان « ظلت الاتصارات تتوالى للبلقانيين حتى أصبحوا على أبواب الاستانة وكان الخديو قد حضر إليها يوم ١٥ سبتمبر بعد زيارته لأوروبا .

وفي يوم من الأيام كنت في « بيك » وحضر فريد باشا الصدر الأسبق للزيارة وكان سموه في الحريم فجلست معه ودار الحديث بيننا عن حالة تركيا السيئة فقلت له : « إنني أخشى أن تكون هذه المزامم مسهلة لتحقيق مشروع دول أوروبا القديم في تقسيم تركيا وإذا كان الأمر كذلك فماذا يحصل لمصر وهي من أملاك الدولة فهل يمكن التفكير في مستقبلها بأن يتفق مع إنجلترا للوصول إلى استقلالها ؟ » .

فرد فريد باشا بأن سياسة الخديو مع إنجلترا لا تجعلها تأمن له أو تتق به فتساعد على ذلك .

تم سألني : وكيف تقاتحون الانجليز في هذا الموضوع فقلت : يوجد حل هو أنني قبل سفري من مصر علمت أن كشنر ينتظر عودة الخديو ليطلب من الحكومة التخلي عن منطقة أرض في أبي قير لأقامة تلغراف لاسلكي تابع لوزارة الحرية البريطانية فعند تقديم هذا الطلب يحتاج الخديو بأن الفرمانات تقيده بعدم التنازل عن شبر من الأرض إلا بعد موافقة الدولة وإذا كان الإنجليز يحبون أفساح المجال لسموه في هذه الشؤون فعليهم أن يساعدوا مصر على الاستقلال .

وهنا حضر الخديو فسأل عن موضوع الحديث فأخبرته . ثم تابع شفيق تسجيل مذكراته عن ذلك ليستكمل معناها المقصود فيقول :

وقد ظلت هذه الفكرة تدور برأسه حتى رجعنا لمصر في ٢ أكتوبر وبمجرد وصولنا أرسل لمحمد سعيد وحسن رشدى لمقابلته بالقبة وحضر الاجتماع اسماعيل أباطة وقص الخديو مادار بيني وبين فريد باشا .

وبعد المداولة في الموضوع تقرر أن يتوجه حسين رشدى لكثشنر ويتفاهم معه وقد استمع كثشنر لحديثه ثم طلب منه مهلة للتفكير . ثم يكتب مذكراته عن دوره الذى باشره في ذلك فيقول :

وقد أمرنى الخديو بالاجتماع مرة أخرى مع رشدى باشا وابطاة باشا للتداول وتحديد المطالب فأجتمعنا إلى منتصف الليل ولكننا لم نقرر شيئاً لأننا أرجأنا البحث في ذلك حتى نعلم رأى كثشنر ويتبين إن كانت إنجلترا تساعد مصر على فصلها عن تركيا وعند ذلك ، نبحث في الذى نطلبه أما الاستقلال وعقد محالفة مع إنجلترا أو طريقة أخرى تبعاً لما تبديه وزارة إنجلترا ، ولما تقابل رشدى باشا مع كثشنر قال له : لقد كنا أصدقاء للدولة فلا يصح أن ننكر لها في وقت محتها وبذلك طوى المشروع .

وباستعراضنا لمذكرات عام ١٩١٤ نجد بها اخباراً سياسية ، وإن كانت قليلة إلا إنها كانت هامة إلى حد كبير بالنسبة للمؤرخ مثل ما جاء فيها خاصة بالجمعية التشريعية وافتتاحها ، ثم ازمة تشكيل الوزارة بعد سقوط نظارة محمد سعيد ، وما جاء عن تهديدات كثشنر للخديو وتفكير عباس في التنازل عن العرش وسميه لذلك جدياً بوساطات دون أن يفلح ، وما سوى ذلك فقد جاء : عن عيد الجلوس الخديو والاحتفال بوضع الحجر الأساسى للجامعة وبلغ حفلات من تكريم ووداع ، ولقد كانت رحلة الخديو للوجه البحرى ذات مغزى سياسى ، إذ ذلك لان الخديو شاء بها التودد للشعب وإثبات تعلقه على حساب خصمه العنيد ، كثشنر .

في فترة الحرب العظمى الأولى :

ولقد احتوى هذا العام شطرا من المذكرات التي كتبها شفيق عن الظروف التي حدثت ثمرة انطلاق الحرب العظمى الاولى ، كتب شطرا منها في مصر والآخر في أوروبا عندما شاء أن يكون بجانب الخديو وهو مبعد عن مصر .

وقد اخذ نشاط أحمد شفيق مع هذا وذاك ينمو ويتلون بطابع جديد بما مكنه من الاطلاع على دوائر الامور في الخارج ، وتقرأ في المذكرات الخاصة بعام ١٩١٤ حديثه عن بعض انباء سياسية حدثت قبل سفره لعباس ومطالب الانجليز من مصر بعد اعلانهم الحرب ، ومصر تقطع علاقتها مع المانيا والنمسا ، واخراج معتمدى المانيا والنمسا من مصر وسفره لعباس .

وتمضى المذكرات فيكتبها من الخارج . عن الحاح الانجليز على عباس بترك الآستانه والإقامة في ايطاليا ونصح الاتراك له بالرفض وقطع علاقته بالانجليز ، ويمضى في عرض مذكراته كمادته مرتبة في كل عام شهرا شهرا ويوما يوما إلى أن يتكلم عن عباس والصدر الاعظم والحزب الوطنى ويتابع تسجيل مذكراته عن مقابلات المصريين للخديو ومخاطباتهم في الشؤون المصرية ثم يتكلم عن الإتفاق الثلاثى بين ألمانيا وتركيا وعباس ، ويمضى لتسجيل ما يبلغه من أنباء من مصادرها وبما شاهده من زيارات للخديو ذلك الذى كان قد جمع حوله بعض رجال الحزب الوطنى وبعض المصريين المواليين للخديو حتى خلق بهم رابطة تعمل معه ضد الاحتلال ، وقد كان أحمد شفيق من هذا الجمع حلقة لاتصال بين الجميع مكنته من الإستجابة إلى طبيعته المفطورة على كتابة المذكرات بما غذا التاريخ بمادة علمية دارت حول مركز مصر السياسى أبان الحرب الأولى .

واستعدت تركيا لإرسال حملة إلى مصر لتخليصها من الانجليز صيانة لامتيازاتها فيها ، واستمدادا لمركز الخديوية وشاء الخديو الاسهام في هذه الحملة والإعداد للاشتراك فيها ، بناء على رغبة تركيا ، لذلك أخذ يتدارس الموقف وكان طبيعيا أن يضطلع أحمد شفيق

بالمهمة بجانب الخديو . فيزداد تمكنا من الظروف المواتية للكتابة . . .

نشط شفيق في تفكيره واتصالاته بين المصريين الوافدين إلى الآستانة والقائمين بها يشغل حجاباً بكتابة المذكرات ويعطيها جزءاً من قلبه ، وكان من هؤلاء لقيف من رجال الحزب الوطني ، تراه يقول : « في ٣١ أكتوبر اجتمعنا عند فريد بك بحضور الشيخ جاويز واسماعيل لبيب بك والدكتور سعيد كامل وتكلمنا في المسائل الحاضرة ، ومنها الدعاية اللازمة التي ننظمها وخصوصاً وضع المنشور الخديو للمصريين فوعد الشيخ جاويز بأعداد مشروع وكلفنا الدكتور سيد كامل بوضع مشروع من قلمه . . . » وقد شرح المنشور موقف الخديو من الأتراك وبريطانيا ومسألة الحملة التركية . التي تعد لإرسالها إلى مصر ثم حضهم على تأييدها واستقبالها بالترحاب ، ولكي يكسب الخديو ثقة المواطنين في ذلك ، أعلن في هذه الوثيقة نظام الحكم الدستوري المؤيد لحقوق الشعب السياسية ، وإلغاء القوانين التي تسيء للحرية وغير ذلك مما كان إذ ذاك هدفاً للطليعة المثقفة ، وقد حالت الظروف دون وصول هذا المنشور إلى المصريين .

ولما بدا احتمال سفر الخديو على رأس الحملة التي كان قد تقرر إرسالها إلى مصر لإخراج الإنجليز منها ، نشط وأخذ يدرس ومعه لقيف من المصريين والأشخاص الذين يرافقون الخديو ، ولما تقرر أن يكون من بين حاشيته أحمد شفيق ذهب وتسلم بذلته العسكرية مستعداً للسفر مع الخديو غير أن الخديو كان متردداً في قبول قيادته للحملة ثم مضى شفيق بمحاولاته يتصل بمحمد فريد ويدرس معه ما يجب اتباعه عند وصول الحملة إلى مصر ثم موقف الأتراك من الإدارة الداخلية . وغير ذلك مما وفر المادة التاريخية لمذكراته .

ثم يعود بمذكراته إلى الحديث عن الحملة وعن طلب الاتحاديين الإعانات المالية من عباس ، وعن إعلان تركيا الحرب على روسيا وإنجلترا وفرنسا ولا يفوته في مذكراته شيء حتى شعور الخديو في الظروف المختلفة ، فقد شاء تسجيلها لما كان يحيط به في الآستانة وبالقضية المصرية ثم يتابع أنباء الحملة فيسجلها في دقة وتسلسل زمني رتيب .

كان عباس قد بدأ يشك في نوايا الأتراك وكذلك في نوايا الانجليز في حل القضية المصرية ونفصح المذكرات عن ذلك التردد فتقول : « قال الخديو عن خطة الانجليز إزاء سموه : أنهم ينتظرون قيامي من الآستانة إلى مصر بطريق البر ليعتبروا هذه الحركة عصيانا لحكومتهم ليسرعوا بعد ذلك في تعيين البرنس حسين كامل وفي وضع أيديهم على أملاكنا الخاصة » .

ويقول عن الأتراك :

« ذكر سموه بأن الأتراك يفكرون في الطرق والوسائل الواجب اتباعها لمنع المظاهرات لسموه في أثناء مرور ركابه العالي في البلاد السورية وربما فكروا في أن يجعلوا جلالة السلطان محمد الخامس يصاحب سموه بطول الطريق حتى إذا حدثت مظاهرات تكون معتبرة كأنها مواجهة لجلالته لا لسموه .

وكان أحمد شفيق استجابة لطبيعته المفطورة على كتابة المذكرات لا يتسرع حتى يسجل كل ما يسمعه ويراه ويمارسه من الأحداث مخلصا في عمله مهما كان ، يتابع الأحداث هكذا فلم يفته أن يسجل مشاعر الخديو وخاطراته حول الموقف فقد سجل عليه اعترافه بمخطئه في ثقته في رجال الدولة العثمانية .

وتغير الأحداث فلا تلبث المذكرات أن تجارها ، فتحدث عن موقف إيطاليا من الحملة التركية والتأمينات واستبداد القلق لإعلان الجهاد ولا يلبث شفيق أن يكتب عن مهمته السياسية في إيطاليا .

وكما كان عباس يشك في الأتراك كان يملؤه الخوف من المصير إذا ما انتصر الحلفاء ، لذلك دأب على القيام بمناورات بين الجانبين على محيد لشئونه مخرجا ، فلما أرسل شفيقا لسفارة إيطاليا في مهمة سياسية كان قد أتاح له العلم بجانب من هذه المناورات التي ضمنها مذكراته . في محادثاته ومقابلاته مع الملك ، وما دار بينهما من حديث وموقف إيطاليا من مصر ، وتقرأ في المذكرات سفره في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ لإبلاغ الملك تحية عباس واحتراماته ، وتقف منها على ما قام به من اتصالات ومحادثات وقف منها على حقيقة

موقف إيطاليا من الحرب وكان الطليان يخشون من حملة تركيا على مصر ومن إعلان تركيا مقاومة وضعها السياسى فى طرابلس ، وقد أرسل إلى الخديو بريقة رمزية عن الحالة فى مصر . ثم توجه شفيق إلى قصر الملك ، وتحادث معه وتلقى منه عطفًا على الخديو ومصر وتابع محادثاته وكان يجد فى معرفة الطريق الموصل لتهدئة الخواطر فى إيطاليا وقد تمكن فى النهاية من معرفة ميل إيطاليا إلى دخول الحرب بجانب فرنسا وإنجلترا .

وعاد شفيق من مهمته إلى فينا ، وهناك عرف كيف ترك الخديو الآستانة فى الوقت الذى كان فيه الأتراك غير راغبين فى أن يترك الآستانة .

وتشرح المذكرات تحول الموقف فى مصر ، ومتابعة عباس لأحداثه فى أسف وقلق لا على مصيره بل على مصير أملاكه بصفة خاصة ، فقد جاءته الأنباء فى ٢٠ - ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤ تنبئ بأن الحماية الإنجليزية على مصر قد أعلنت ، وأنها أصبحت سلطته وأن حسين كامل قد عين سلطانًا عليها ، وإن الوزارة الجديدة قد شكلت كما كانت من قبل ، وأنه بالنظر لكون عباس قد انضم إلى أعداء إنجلترا فقد حرم من الرجوع إلى مصر ، مع حفظ أملاكه الخاصة .

ولإزداد قلق عباس خوفًا على مصادرة أملاكه الخاصة بسبب إنضمامه لإعداء الإنجليز والعمل على إرسال حملة تركية لإسترجاع مصر ولسبب عدم صدور لإرادة السلطان بتحديد مهمة هذه الحملة والتصريح فيها برجوع الخديو لعرشه وحفظ لإمتيازات مصر كما كانت قبل الحماية .

وفكر الخديو فى القيام بمساع لحفظ أملاكه ولم يجد أمامه أصلح من شفيق فأتدبه للإستانة عقب تولية طلعت باشا الصدارة لضمان تعويضه أملاكه إذا ما صودرت .

واستقر الخديو فى فينا — وتروى لنا مذكرات سنة ١٩١٥ كيف أرسل شفيقًا بسفارة إلى الآستانة ليدبر شؤنه فيها ، وقد كلفه بالعمل على الاقتصاد من عدد الموظفين الملكيين والعسكريين فيها ، والسماح لمن يريد العودة منهم لمصر والاقتصاد فى نفقات الحريم ، فسافر شفيق فى ٣ يناير سنة ١٩١٥ لتنفيذ هذه الأوامر وتدير شؤنه الخاصة

فيها وصدع بالأمر وقام بعدة اتصالات مع أفراد الأسرة الخديوية بالآستانة .
ولقد استطاعت المذكرات أن تفصح عن الكثير من المقاصد والاسرار ، غير
أن الشيء الذي قلما كان يخطر على بال القارىء أنه سيعلم فيها ما كان من قضية
مدام كايو ، التي كانت لها صحة وتأنج خطيرة في تغيير الوزارة في فرنسا ، يقول صاحب
المذكرات في استعراضنا لحوادث هذا العام ١٩١٥ : « تعرف الخديو في باريس
في صيف عام ١٩١٤ برجل فرنسى يسمى بولو ، بواسطة يوسف صديق باشا
وهو ينتمى إلى مسيو كايو الوزير الفرنسى السابق الذى عرفه الخديو كذلك عندما كان
في باريس ، وحدث أن أحد محررى جريدة الفيغارو ، ويدعى كالمث (شقيق الآنسة
تالبونه معلمتى الفرنسية في أثناء دراستى وقد عرفتى به) نشر مقالات يتهم فيها مسيو
كايو بالإختلاس وخيانة وطنه لسمعه في خدمة ألمانيا لما كان من زوجته إلا وذهبت
إلى هذا المحرر وأطلقت عليه رصاصه من مسدسها أردته قتيلا فقدمت للمحاكمة الجنائية
وقد طلب مسيو كايو أن يبدل نفوذه لدى رئيس محكمة الجنايات لإقناذ قرينته ، وعرف
سموه به في مأدبة خاصة فسعى بجميع الوسائل لديه ومن ذلك أن وعده بالإلغام عليه
بنيشان كان يطمح إليه وكانت النتيجة ، براءة مدام كايو وأصبح كايو من هذا الوقت
يود أن يقدم خدمة لسموه رداً لجميله » .

ولإن المرء ليلمس الفرق بين هذه الرواية وبين ما كانت الصحف تنشره عن ذلك
الحادث وما دار حوله من الشبهات الغرامية ليعرف الفرق بين أقرب المصادر وأبعدها
عن الواقع إلى حد كبير .

وتمضى المذكرات بعد ذلك ، فتقرأ بها أخباراً عن سفر شفيق إلى برلين ومهمته فيها
والمساعى لزيارة الخديو لأمبراطور ألمانيا فإذا بك أمام تنظيم عن مخبرات مع مصر
وتدبير ثورة ضد الانجليز يقوم بها البارون مكس ابتهاجاً بمساعدة أحمد شفيق فيقص
علينا شفيق تفاصيل المشروع في مذكراته ثم يتحدث عن الخلاف بين الخديو
ورجاله والوطنيين وسفرهم إلى سويسره .

ولا تلبث المذكرات بعد ذلك أن تقصع عن جانب من الحركة العربية ضد تركيا .
إذ ذاك وقد كانت بواردها قد لاحت في الأفق قبل الحرب العالمية الأولى .
يقول : « في يوم ٢٣ منه زارني الشريف فيصل ، فعلمت منه أن العلاقات كانت بين
والده والوالى السابق ووهيب باشا سيئة وكان في معاملته له شديد وربما كان متبعا
لأوامر الاتحاديين في ذلك » .

ثم روى طرفا عن اتهام حسين بمؤامرة الخديو ثم الإنجليز وعن عواطف العرب نحو
الخديو ثم عن خشونة جمال باشا بسبب الفهم العرب للإنجليز .

ونمضى مع المذكرات فإذا بك أمام مذكرات عن اجتماع لبحث موقف الخديو من جميع
الوجوه ومحاسبته لسوء تصرفه وقد عقده لقيف من الحاشية ويقول شفيق « وبعد ذلك عملنا
تقريراً وافياً بواسطة الدكتور سيد كامل وعرضناه على الخديو يوم ١٨ منه فوافق عليه
ما عدا نقطة التقرب من الأتراك فإنه تلقاها واجماً وعندما سمع قرارنا بعودته إلى الآستانة
في رمضان جاهر باستثنائه من هذا القرار » ، ثم تحدث عن خلاف الخديو مع رجاله
وسفره إلى سويسرا ورأى رجال الخديو في موقفه في صراحة ، وسوء ظن الخديو برجاله
وعن توجيه إنذار لباس صادر من رجال الحاشية ينتقدون فيه تصرفاته وغير ذلك
ثم بعض الشؤون المحلية كان أهمها ما جاء عن اجتماع المؤتمر العربي في باريس سنة ١٩٣١
وقراراته بكثير من التفاصيل .

ولقد تناولت مذكرات سنة ١٩١٦ اختلاف المصريين مع عباس بسبب محاولة
إنشاء جريدة ، وكيف عاش شفيق في سويسرا بعد انقطاع مرتبه من تركيا
وقضية الأوقاف ضد شفيق ، ومخابرات الخديو مع الإنجليز ووساطة ملك البلجيك ،
ثم ما دار بين الخديو ورجاله الوطنيين في سويسرا والعلاقات بين الخديو وحلفائه
مع متفرقات أخرى .

ولكن مما يثير اهتمام القارئ في مذكرات هذا العام (١٩١٦) ويستبر جدراً
بالتنويه ، ما جاء فيها عن اقتراح حدث في بداية الحرب العظمى الأولى عن استقلال

مصر وما أن سمعه شفيق حتى هم بتسجيله بعد أن اطمأن إليه كشأنه دائماً في الاستجابة إلى ميله الطبيعي في ذلك . تراه يقول :

(في يوم أول نوفمبر سافرت إلى مونترو وزرت البرنس محمد علي باشا فوجدت عنده عبد الله البشري ودار الحديث على مصر وسياسة الإنجليز بها فقال البرنس) : إن التاريخ الذي تكتبه المقطم عن الحرب يزعم أن السلطة الإنجليزية طلبت مني الابتعاد عن مصر وهذا كذب فإنه لما رجع ونجت باشا ومكسيويل وسسل وجراهام إلى مصر عقب إعلان الحرب ، خف الثاني لزيارتي وسألني عن فكري فقلت « إن المصريين لا يمكنهم الدخول في هذه الحرب وعليكم أن تأخذوا أتم الحيلة للمحافظة على مصر لأن ذلك في صالحكم ولأن مصر لم تدخل الحرب مع الدولة العلية لما ثار البلقان عليها ومن رأي أنكم تطلبون رجوع الخديو من الآستانة ويبقى في سرايته تحت مراقبتكم » فقال مكسيويل « ولكن لو حضر الخديو فإنه لايسكت بل يلعب بذيله مهما نبالغ في الاحتفاظ وهو عدو لنا .

فقال البرنس ، أنا أرى أن الفرصة سانحة للإنجليز لإعلان استقلال مصر وبهذه الوسيلة يمكنكم أن تجهزوا جيشاً من المصريين للدفاع عن استقلال بلادهم ، وتتفقوا معنا على أن تركوا مصر بعد مدة تحددها فإن صنعتم ذلك تكسبوا ثقة المصريين وغيرهم في البلاد العربية » .

ومهما كان الرأي ، فلم يأخذ بذلك الانجليز وقامت ثورة الشعب بعد فترة بتحقيقه . وتروى مذكرات سنة ١٩١٧ فشل المحادثات مع الانجليز ومحاولة أحمد شفيق التوفيق بين الخديو والأتراك مما فصلناه في الباب الخاص بحياته ، ثم سفر شفيق للتفاهم مع الأتراك وعودة الخديو بناء على هذا التفاهم للآستانة .

وكانت أبرز المذكرات عن حوادث سنة ١٩١٨ العلاقة بين الخديو والحزب الوطني مع شتون محلية تفرؤها دون أن تتوقع أن نقرأ في هذا السباق شيئاً إلا أن تكون محادثة عرضية في زيارة عرضية مما تقضى به المجاملات ، فإذا أنت على

غير انتظار ، أمام خبر كان يتعلق به مصير أمة .

يكتب شفيق في ١٤ يناير سنة ١٩١٨ يقول :

« حضر اسماعيل باشا فاضل من رجال الحرية القدماء ، وكان مرافقا للسلطان عبد الحميد وبعد أن زاره الخديو جلس عندي » ثم يقول على أثر ذلك وهو الخبر العرضي ذو المغزى الكبير .

« وذكرنا شتون مصر ، والاحتلال ، فقال لي أنه لم يبض أطراف المسألة المصرية بمرور لي أنه عندما ثار عرابي على توفيق باشا ، كانت الدولة عزمت على إرسال حملة لانحاد الثورة وصدرت الاوامر باستعداد عساكرها التي كانت في كريت للسفر الى مصر . وأمرت فرقة من الآستانة بالذهاب الى كريت لتخليقها الا أن يوسف رضا باشا رئيس لجنة إسكان المهاجرين ، رفع تقريراً الى السلطان يحذره من اخلاء العاصمة من العساكر لئلا يخلعه الشعب كما خلع السلطان عبد العزيز ، تخاف على نفسه واستعاض عن الحملة العسكرية بارسال درويش باشا سعياً للوفاق بين العرايين وتوفيق باشا » .

جاء ذلك في عرض الحديث ، يكشف عن مصير القضية المصرية لو أن الجيش العثماني قد حضر وتولى إخماد الثورة العرابية ، وكيف توقف الحوادث الكبرى على كلمة يوعز بها حتى ولو من رجل غير مسئول عنها ، وثمة في المذكرات الكثير من من هذه الأحاديث العرضية ، وكثيراً ما يفاجئنا بطرائقها فالتعريف بالخديو مثلاً أو بنفيه أمر منتظر ولكن النوادر التي تعرفنا به هي الأمر الطريف حقاً وهذه هي إحدى مزايا المذكرات الخاصة التي تزيد من قيمتها للتاريخ والدراسات النفسية لأن هذه الفوارق وهي تبدو من صاحبها غفو الخاطر تعتبر صورة صحيحة بلا تجميل .

ولم تناول مذكرات سنة ١٩١٩ شيئاً بارزاً ، وقد دارت كلها حول علاقات ومخاطبات متنوعة مع عباس وحاشيته وأخبار مصر ، كان من أهمها اتصالات أحمد شفيق بسعد زغلول وهو في باريس من أجل قضية مصر .

كان هرا العام حاسماً في حياة مصر القومية ، فقد قامت مصر بثورتها الكبرى

التي انبثقت من ضميرها اليقظ ، وأخذت أنباؤها تصل إلى سمع المصريين في سويسرا والآستانة وباريس فتبعث في قلوبهم أملا في الإسهام في خدمة بلادهم والعودة إليها ، وكان الأمل عند عباس هو محاولة استغلال هذه الحركة للعودة إلى بلاده .

وتقرأ في المذكرات جهاد المصريين بسويسرا ، واقتراح عقد مؤتمر ومحاولة أحمد شفيق الاتصال بسعد زغلول ليستفسر منه ما يبعد الإشاعات المغرضة عن الحركة القومية ، ثم أخبار المصريين ، وعودة شفيق إلى الآستانة وارتباك حالة عباس ويأسه ، ومحاولة تصفية الحاشية ثم استقالة شفيق من خدمته .

كان شفيق - كما سبق أن بينا - يتجه دائما في نطاق ولائه للخديوية ولكن كان ذلك بقدر وبمقدار مبادئه التي نظمت سلوكه فكثيرا ما كان نشاطه الرسمي حرا يتسم بإيجابية من مبادئه في التوجيه والعمل بالنصح لمولاه أو بالموالاة والمتابعة لبعض الموضوعات وقد تجلى ذلك بصورة أقوى وأوضح وأعم وهو في خارج البلاد بصحبة الخديو وكان كأعظم ما يكون في إيجابيته إذا ما قورن بسوابقه ، فكان شفيق يدور هنا وهناك في تصرف وحرية ينتقل بين بلد إلى أخرى من تركيا إلى ألمانيا إلى فيينا إلى إيطاليا وغيرها سعيا وراء علاج أزمة الخديو السياسية وكانت له آراء التي ذهبت أحيانا مذهب المعارضة للخديو في محاولة ذلك الاعتماد على الانجليز في حل مشكله ، وكان بهذا يدور في فلك الولاء له ، في محاولاته اقرار السيادة لمصر على أن ينظمها من جديد عباس حلمي .

فلما قامت الثورة ، ولعل في الأفق كبحال جديد من مجالات البحث عن حل للقضية التي يسمى إليها هو والخديو ، ونظرا لاتجاهها للقضاء على الاحتلال ، سر البلاء الأكبر ، فقد جاءت نزعة شفيق واهتمامه بها ، وتأيده لها منبعا أولا عن طبيعته المصرية ثم عن شعوره بالاطمئنان إلى سلامة اتجاهه من ناحية الخديو ، وإن لم يوعز إليه بذلك ، وكان شعوره القومي يركز على كراهيته للانجليز سر بلاء البلاد وبلاء الخديو ، والرغبة في تحريرها وإسكين دون التيهين من الرابطة الإسلامية .

وبالرغم من أنه كان بعيدا عن مجرى حوادث الثورة ولكنه استطاع أن يكتب في مذكراته ما عبر به عن شعوره في محاولاته الاتصال بالوفد وهو في باريس ، يكافح من أجل القضية ، بل وفي مصر بعد عودته الى وطنه ووصف ما كان يدور بين المصريين القائمين في أوروبا .

حاول شفيق بعد انطلاق الثورة ، الاتصال وهو في الخارج بسعد . في بضع رسائل وبرقيات بدأت منذ ٢٧ يوليو سنة ١٩١٩ وقد ضمن هذه الرسائل شعوره الوطني ، وتأييده للثورة ، وقد ضم صوته إلى أصوات رجال الوفد المطالبين بحق مصر في الحرية .

وأخذ شفيق يتعقب أنباء مصر وحوادث ثورتها الكبرى ، وقد أرسل لسعد رسالة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ اقترح له فيها القيام بأمرين عرضهما عليه الأول : إنشاء جريدة في بلد تعبر عن الآمال المصرية الوطنية وتحمل على المحتلين ، الثاني : هو السعي لاستمالة ، الباب العالي كي يعلن في مذكرته التي يقدمها لمؤتمر الصلح ، نزوله عن سيادته على مصر واعتبر هذا مفيداً في نظره للقضية أدنياً واستعد شفيق إذا راق ذلك سعداً أن يخاطب كما قال : « من يقوم بهذا المسعى وعلى الله حسن التوفيق » .

ولكن سعدا رد عليه في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ رداً مقنعاً ، فمن حيث إنشاء جريدة فقد قال عنها ، أنها كانت موضوع بحث من زمن طويل أما مسألة تركيا فلم ير من فائدة للسعى فيها ويقول : « لأننا أعلننا من بدء النهضة الحالية أن علاقتنا بتركيا قد انقضت وأصبحنا مستقلين عنها وثانياً لأن اللورد كرزن صرح بمجلس اللورات بمحدث جاء فيه ، بأن إنجلترا لا ترى لتركيا حقاً على مصر وبناء عليه فلا فائدة للسعى الذي أشرتم إليه ، وبذلك تكون الثورة قد أنهت علاقة تركيا بمصر .

ولم يأت غير ذلك ما يستحق الذكر مما يتعلق بالثورة بل كان معظمها مسائل خاصة به وبالخديو وبعض أخبار عن مصر .

ويعفى شفيق في مذكراته فيحدثنا عن أنبائها في سويسرا وقد كان له دوره الخاص

بالقضية المصرية ، فاشترك في العمل من أجلها ، وأخذ في لوزان يرشد المصريين ويوحد مشاعرهم من أجل القضية ، وكان موقفه ينم عن حكمة عند ما طارت إشاعة قبول سعد للنظارة وترك القضية المصرية ، وذلك بين الطلبة ، وينقل لنا كيف شاء المصريون في لوزان لإرسال برقية له يهددونه ويستقبحون عليه تصرفه ، فأملهم شفيق حتى يدرس حقبة الأمر بالاتصال بسعد فأرسل له إذ ذاك ، رسالة استفسر فيها عن جلية الأمر ، وقد أبدى له شعوره فيها بعدم تصديقه لبضعة أسباب ذكرها ، فرد عليه سعد يكذب ذلك الخبر ويقضى على هذه الإشاعة من أساسها وذلك في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ فيقول « لقد أصبتم في عدم تصديقكم لإشاعة دخولى الوزارة إذ لا يدخلها من كان في حلقه ذرة من حب الوطن ... فكيف عن أجمعت الأمة على الثقة به كل الإجماع ... وأنزلته من قلوب أبنائها منزلا لم يلقه أمير أو سلطان ، كيف يرضى بأن يستبدل هذا المقام السامى أحقر مركز في البلاد » .

ومضى شفيق بعد أن حققت الرسالة ظنه بسعد ، يتخابر مع كبار المصريين كعلي الشمسي وجماعة الحزب الوطنى فى برن وغيرهم ويتشاور من أجل عقد مؤتمر يضم جميع المصريين المقيمين فى سويسرا للدراسة قضية مصر وتقرير مصيرها ، وكان قد اقترح ذلك أيضا على جماعة لوزان فوافق الجميع على فكرته ما عدا برن ومع هذا ، فقد كان لانقسام المصريين تارة والشك فى الاجتماع والقول بأن وراءه الخديو ، الأثر الأكبر فى ظهور عقبات أمام المشروع ، وقد كتب شفيق لسعد يشرح له تردد بعض المصريين فى عقد الاجتماع ، ولقد حاول شفيق أن يحشد جهود بعض أفراد الأسرة المالكة لخدمة القضية ماديا وأديا ولكن ما أن اتصل بمحمد على فى نيس ليحصل منه على المعاونة من أجل المؤتمر المزمع عقده إذ ذاك ، حتى وجد منه صمتا ينم عن الأعراض ، ولما حاول الاتصال بعباس لتقديم معاوناته المادية وبصفة سرية للوفد المصرى القائم فى باريس ، لم يستجب عباس لذلك بل آثر الوقوف جانبا .

وتنتهى خدمة شفيق — كما أسلفنا — ويستقيل ثم يعود إلى مصر بعد مساع بهذا

لإذ ذاك من أجل عودته لوطنه ليعبر عن شعوره القومي وبفكره السياسي بأسلوبه وعلى طريقة ذوى العقليات المحافظة المعتدلة من فئته .

وصل إلى الإسكندرية في ١٤ ابريل سنة ١٩٢١ فوجد مصر الثائرة وإن كانت قد انتقلت إلى مرحلة ثورية أقل عنفا ، فقد كانت إذ ذاك لاتزال تموج بالحركة والغضب تضرب بالغاصب في كل مكان ، وتمتعب المشقين والرجعيين بالعقاب الرادع ، وتمضى في سبيلها قدماً نحو غايتها .

أما سنة ١٩٢١ فقد تضمنت عودة شفيق إلى مصر والمساعى التي بذلت من أجل ذلك ومقالاته وزياراته بعد العودة ورأيه في الاتفاق بين مصر وإنجلترا وبرناجه عن الإصلاحات الداخلية كما تضمنت المذكرات ، الخلاف بين سعد وعدلى ومساعى التوفيق . كانت الثورة إذ ذاك على أشدها وقد مدت بريطانيا لمصر يدها للتفاهم ، بتأليف وفد برئاسة عدلى رسمياً ، ولكن سعداً أبى ألا أن يكون ذلك مفوضاً من الأئمة لاجرد عميل لبريطانيا كالسلطان فؤاد ، ولما كانت الأمة هى التي انتخبته فلم يعتبر الوفد أحداً سوى أفراد ، مخولين للمفاوضة ، فقام النزاع وكان النزاع بين لإرادة الأئمة كما مثلتها الطليعة الثائرة المناضلة وبين الملكية والملك الاقطاعيين والاستعمار جميعاً ، وعاد الوفد الرسمي فاشلاً من المفاوضات ، وقامت الاضطرابات عنيفة ، حتى نفى سعد للمرة الثانية إلى سيشل زعيماً وبطلاً .

ومع أن هذه الفترة كانت تعتبر من أدق أطوار حياتنا القومية ، فلم يهتم بها صاحب المذكرات اهتماماً يحلو جوانبها وأسرارها وما وراء أستار السياسة ، فجاءت المذكرات مقتضبة عن : سفر الوفد الرسمي . قطع المفاوضات الرسمية . نفى سعد ورفاقه إلى سيشل .

لم تستطع المذكرات أن تكشف عن حقيقة مواقف الملك فؤاد في إصراره على سفر الوفد الرسمي ، ولا تتبع أحداث الجماهير ليقص علينا كيف كان الشعب يدير شئون الثورة ، ولم ترسم لنا صوراً من التطورات . . . إلخ . ولعل القصور في هذا كان راجعاً إلى شعور شفيق بدقة مركزه ، بما حال بينه وبين تتبعه الأحداث وتحقيقها ، ثم إلى تطور

ظروفه ، فقد غدا بعيداً بحكم ابتعاده عن السراى عن فهم أسرار الموقف ، هذا فضلاً عن أنه لم يكن مندجاً مع روح الثورة عازفاً بحكم الطبيعة عن المضى معها فى أسلوبها الثائر فكانت نزعتة تقوده إلى عدم تتبع ذلك الأسلوب لمنافاته مع طبيعته وكانت دقة مركزه ، وتغير ظروفه من الأسباب التى أبعدته عن تحرى موضوعات الساعة مخافة الشك ومواجهة التساعب .

ومن ثم تبين كيف لعبت الظروف التى واتته من قبل ولم تواته من بعد ، مع تغيير طبيعتها ، ودورها ، فى التأثير على كتابة المذكرات وعلى نطاقها .

على أنه مهما يكن الأمر ، فإنه باستثناء هذا فإننا عندما نقرأ هذا الجزء الثالث من مذكراته التى تضمنت ٣٥٠ صحيفة نعرف بلا جدل ما كنا نود أن نعرفه فى هذه الفترة ، ولم يكن ينتظره فرد أو يقع تحت حسبان من نطاق المذكرات فى زمانه ومكانه ، والأشخاص المشتركين فيه .

فصورة عباس الثانى مثلاً ، واضحة من خلال قراءة هذه الصفحات من وراء المراسيم والمظاهر ودواعى الحيلة وفى علاقاته بشعبه وأبنائه وأخوته وأصحابه وأتباعه وموظفيه . كذلك تبدو صور الرجال الذين عاشروهم واتصل بهم واتصلوا به واضحة أيضاً فمثلاً الحديث المروى بين عباس وجورست يعرفنا بالشئ الكثير من دخائل غليوم ومطامعه الاستعمارية وأساليبه فى مخاطبة الناس والصلات التى بين عباس وجورست منذ أن كان الأخير موظفاً صغيراً فى مصر إلى أن كبر فى مركزه السياسى .

ولقد جاءت مذكراته عن سنة ١٩٢٢ فى اقتضاب أيضاً فقد كان الموقف السياسى قد بدأ يتغير بعد قطع المفاوضات بين عدلى وكركرن ، فبعد أن استقال عدلى من رئاسة الوزارة وكانت بريطانيا قد اعترفت بحل القضية من زاويتها بطرقها على أساس استدراج العناصر المعتدلة واسترضائها ، وعلى رأسها السراى والملاك الاقطاعيين وغيرهم فبينما كان الوفد ينشر دعايته بعد استقاله عدلى لإقامة العراقيين فى وجه كل وزارة تقوم بالمفاوضات ، كان اللبى يفاوض ثروت فى قبول الوزارة على نظام جديد ، رأت

فيه بريطانيا استرضاء للمعتدلين وكسبهم ، على حساب المتطرفين مع تثبيت نفوذها في وادي النيل ذلك هو تصريح ٢٨ فبراير ، ولكي تتمكن بريطانيا من انجاز مهمتها قامت بنفى زعيم الوفد مع لقيف من زملائه وطغت الثورة في الصميم ، متحالفة مع السراى والاقطاعيين ، بإصدار هذا التصريح الذى بدأت بعده ذرات الثورة فى التفتت ، ويقول صاحب المذكرات فى غير تفصيل كعادته فى هذه الفترة « وبعد إعلان التصريح قابلته قلة من الشعب بالترحيب ، أما الكتلة الساحقة فكانت فى حالة عصبية من السياسة البريطانية لا سيما وقد مهد بهذا التصريح بنفى سعد باشا وزملائه فلم يكن من المستطاع إقناع هذه الكتلة بأن سياسة يمهدها بنفى زعيم البلاد يكون فيها خير للأمة » .

وتتحدث المذكرات بعد ذلك عن وزارة ثروت والرأى العام وتأليف حزب الأحرار الدستوريين فى اقتضاب أيضا ولكن لا تلبث المذكرات حتى توافينا بسر تاريخى قلما نثر عليه فى المراجع الأخرى وهو عن استقالة ثروت وأسبابها تراه يقول « وفى يوم ٢٩ نوفمبر قدم ثروت باشا استقالته وأحاطت بهذه الاستقالة عدة إشاعات عن أسبابها الحقيقية غير أنه من المؤكد أنه كان من بين هذه الأسباب دسائس خصومه فى السراى ومرماها أن له اتصالا بالخدو السابق لأن لإسماعيل الرزنجى باشا والده كان متزوجاً بإحدى جوارى عباس باشا الأول والد إلهامى باشا جد الخديو السابق من والدته ، وأنه ساعد وقت الحرب العظمى على السفر إلى مؤتمر لوزان ليعمل فى مصلحة عباس » .

يمضى فى اقتضابه فيتحدث عن تأليف وزارة نسيم وعن الجرائم السياسية ضد الانجليز ثم لا يلبث أن يترك أخبار الثورة لينتقل إلى التحدث عن قانون وراثة العرش وقانون تصفية أملاك عباس وعن كتاباته فى جريدة الليبريه ، عن عهد أسرة محمد ثم عن انقطاعه عن التحرير فى هذه الجريدة ومسائل أخرى غير سياسية منها : رحلته إلى سوريا وفلسطين ثم عن مطالباته من عباس .

وتمضى المذكرات فتزداد تحفظاً فلا يتضمن عام ١٩٢٣ أية مذكرات سياسية فهو ينسكهم عن عمارة المسجد الأقصى والساح لوالدة عباس بالعودة إلى مصر والحكم

خد شفيق في قضية الأوقاف مع شئون محلية .
ثم يجتزم مذكراته بملحقات تضمنت وصفاً للجمعية الرابطة الشرقية ومعلوماته عن عباس
وصلات عباس الشخصية وتحليل لشخصية عباس بما لا يدخل في نطاق المذكرات ، ولكن
عن سر ارتياح عباس لهذا العميد الجديد ، الذي جاء خلفاً لكرور فغير من خطة
الاختلال السياسية وهكذا .

وعلى هذا النسق ، تعرف من هذه المذكرات بجانب هذا ، كثيراً عن الصدر الأعظم
سعيد حليم وعن طلعت وأنور وغيره — وعن محمد فريد وجاويش وعن سائر من عرض
مركزهم وتعرف أيضاً ما أحاط بالحملة التركية على مصر من أسباب الفشل تارة من جراء
الدسائس الشخصية وأخرى ثمرة المآرب السياسية أو جراء التضارب والتنافس بين مطامع
الأتراك والألمان في هذه البلاد .

ويتجلى لنا أثناء ذلك إدارة الحكم التركي ، وكيف كانت تسير ، والتدبيرات
الحكومية الألمانية وكيف كانت تخطئ . وتصيب من آراء الساسة وخطط المفكرين
وعبر ذلك من ملابسات الحرب التي لها مساس بمصر من جانب وبدول أوروبا الوسطى
من ناحية أخرى ، وانجلىنا والحلفاء من جانب ثالث .

وتقرأ أيضاً في المذكرات أثناء هذا كله ، عن أعمال الخاتية وأساليب الوقوف على
المساعي الخفية وما كان يتوحد الإنجليز من تقديم المسائل وتأخيرها خدمة لمآربهم حيناً
بالتسويق في تقدير ولاية العهد وبالإشارة من بعيد أو تسرب إلى مصادرة أموال
المغتربين وحيناً بفتح باب العودة لمن تشاء وغير ذلك ، وتذكر الشيء الكثير من
أسرار السياسة الإنجليزية التي كانت تقوم على الشد والجذب والأناة وعدم استعمال
السيف حيث لا ينفع السوط وتأجيل الأمور إلى أوقاتها لاستغلالها .

لقد كانت مذكرات شفيق في هذا الجزء مذكرات رجل لازم الخديو أبان الحرب
العظمى في سويسرا وساح معه في النمسا وألمانيا وقام له بالمهام التي كلف بها وكان له
المعين الأمين على ما يسمع من أسرار ، كل ذلك مما كان يحظر على بال القارىء أن
يلم بعض مناسباته وملابساته في سياق هذه المذكرات .

ولقد غلب على المذكرات بوجه عام الطابع السياسى — كما رأينا — فصورت لنا السياسة العليا فى عابدين ودار الخلافة الإسلامية ثم سياسة الطبقة الأرستقراطية ونشاطها فى سيطرتها على الحكم بجانب سيطرتها على الاقتصاد الزراعى وفى مقابل هذا صورت لنا ثورتين قوميتين لحل المسألة المصرية ، من الثورة العرابية وفشلها وانبثاق الحركة القومية فى طليعة القرن العشرين ، ثم انطلاقها سنة ١٩١٩ .

ولقد تجلّى من هذه المذكرات فى هذه الفترة الطويلة مدى نظرة الجيل الماضى للفكرة القومية بين الطبقة العليا والطبقة الوسطى والجمهير عموماً ، وقد بدت حتى بداية القرن العشرين محتمة بين رؤوس الملاك المصريين ومعظم المثقفين المنحدرين من عل ، من خلال الولاء للخديوية والفكرة الإسلامية ثم كانت ولاء مجرداً من كل شوائب الماضى بعد ذلك بين المثقفين الصاعدين من صميم الشعب والطبقة الوسطى كما تجلّى فى الطليعة بصفة خاصة فى ثورة سنة ١٩١٩ .

ولعل ذلك التركيز الذى غلب وجه المذكرات حول السياسة كان انعكاساً طبيعياً لسيطرة السياسة على التفكير فى شتى الألوان الأخرى لأنها كانت تملأ فراغ معظم الطبقة العليا فى صراعها من أجل حقوقها على حساب الشعب وفراغ الطبقة الوسطى ومن هم دونها كفاحاً ضد الطبقة العليا والاحتلال جميعاً من أجل الوجود الحر .

ومع تركيزها حول السياسة لم تأت منصفة تماماً للثورة العرابية بل متأثرة بطبيعة شفيق العازقة عن التطرف ثم ولأه للخدوية ، وتأثير نظرة العصر نحو هذه الثورة ، ولكن كانت نظرته فى غير انحراف ، كما جاءت المذكرات قليلة عن ثورة سنة ١٩١٩ وبمنظرة معتدلة .

ولقد خلّت المذكرات مع هذا عن المذكرات الاجتماعية فلم يعن شفيق بالحركات الاجتماعية التى حررت المرأة وغيّرت من نظم المعيشة وهيئات الظروف لنشأة الطبقة المتوسطة ، بما انتهى بزعمها الحركة القومية فى النهاية ، تلك التى كانت ولدة عوامل .

اجتماعية واقتصادية بجانب العوامل السياسية .

ولقد تضمنت المذكرات فنا آخر من فنون التاريخ وهو «الايوتوبوجرافيا» أى ترجمة المؤلف لنفسه ، فهو يكتب عن نفسه ترجمة صريحة يتحدث فيها عن تفاصيل ما جرى له وما أحاط به من حوادث من يوم نشأته حتى نهاية المذكرات ثم يتبع ذلك بقسم خاص عن أعماله بعد مذكراته الذى آتاه مسجلا فيه ، ضمن ما سجل ، حياته منذ سنة ١٩٢٣ حتى قبل وفاته سنة ١٩٤٠ ، يتحدث عن ذلك بدقة المؤرخ الأمين الحريص على ذكر كل شئ عن نفسه فلا يجد شيئا مما عمله أو حدث له الا سجله ، حتى بعض الامور التى يحرص الناس عادة على كتمانها لثقتهم العالية فى نفسه ولتقديمه الامانة التاريخية على ماعداها وكان ذلك واضحا وهو يحدثنا فى الجزء الاول عن نشأته وتجوالة فى باريس وبذلك تدخل هذه الترجمة من بعض نواحيها فى الفن التاريخي الذى اشتهر باسم الاعترافات .

ولم يكتف بهذا فيما تجلى فيما مضى من اجزاء بعد الجزء الاول بل كان وهو يكتب فى تاريخ حياته يذكر كل ما يتصل بهذا التاريخ من حوادث فى صورة مذكرات ووثائق ورسائل سواء فى علاقاته الشخصية أو اشتها راثاء أدائه وظيفته أو نشاطه السياسى ثم هو بجانب ذلك يترجم للكثيرين ممن اتصل بهم ويعرض بين مذكراته بجانب ذلك كله بحوثا تاريخية كما تجلى فى الفصل الاول والجزء الخاص بأعماله بعد مذكراته .

ومهما يكن الامر فقد جاءت المذكرات ذات فائده كبرى لتاريخنا الحديث فى فترة طويلة منه كانت ذات اثر كبير فى حاضرنا ، وقد أصبح العصر الحديث موشكا أن يكون عصر المذكرات فقائدها تستند الى حد كبير الى ما انصف به صاحبها من الامانة والدقة والاستعداد للقيام بها ، استعداد طبيعى ونضجه الفكرى ثم الوظائف التى تولاهها ونزعت المعتدلة التى تشيع الثقة والطمأنينة فيما سجل .

ولقد عرضت المذكرات — بصورة واضحة — وتضمنت صورا ووثائق لها .

وفى اسلوب سهل جميل روعى فيه التقرير والموضوعية وفى صورة مشوقة فالقارىء ينتقل فيها من جدية السياسة إلى مسرات الحياة بين مصر وأوربا فيها ما يشجع

رغبة المؤرخ السياسى وما يلزم بمطالعة القارىء من الطرائف فقد احتوت كثيرا من النوادر المرتجلة التى كانت تصدر من اصحابها عفو الخطا وكانت تلك احدى مميزات المذكرات التى من اجلها كانت عظيمة القيمة للتاريخ وللدراسات النفسية .

ولما انتهى أحمد شفيق من كتابة مذكراته كان يحرص على الحفاظ عليها مخافة الضياع ، وكان يحملها معه فى كل مكان حائراً بها ، وهو يحملها معه كحيرته بعائلته وأبنائه وكثيراً ما كانت الهواجس تهمس فى نفسه فيتساءل : ترى هل يمد الله فى أجلي ويمنحني الصحة الكافية لإتمام هذا العمل الذى وقفت عليه جانباً من حياتي ، وكان يدعو الله أن يحقق له هذه الرغبة .

كان شفيق يشعر بأنه قام بإنتاج كبير حقق ما كان يصبو إليه فى حياته ، من أن يكون « الجبرتي » الذى كتب عن مصر الوسيطة وجزء من مصر الحديثة ، وكان يدرك أنه بتحقيقه هذا العمل ، ستقرأ الناس له كما تقرأ للجبرتي ، فيستقر اسمه فى ثبت المؤرخين وكان بهذا يدرك مصلحته فى هذا من خلال إدراكه خدمة الصالح العام ، والتاريخ فى تبصير الأجيال التالية بحقيقة التاريخ المصرى الحديث ، وكان يعبر عن ذلك فيما كان يسطره فى صدارة كل منها موجهاً إلى الوطن الذى منه نشأ وله أخلص ليشهد « أبناء الجيل الحاضر صفحة من أعمال الجيل الغابر فى غير تزمّت ولا التواء ... » .

لهذا كله كان لزاماً أن يجد ساعياً فى نشر هذه المذكرات ليحقق رغبته فى تحقيق غايتها الكبرى فيستقر ضميره ويزداد شعوراً بذاته فى خدمة بنى وطنه .

وقد صرح بهذا الشعور عندما بلغ السبعين سنة ١٩٣٠ ، إذ قال : « إنما أنا حريص على نشرها فى حياتي على عيون الناس ، حذراً من أن يصيبها شيء من التغيير أو العبث بعد مماتي أو خشية السكتان أو الاندثار من ناحية أخرى وليناقتنى فيها من يرى مناقشتي فأنا رجل أقدس الحقيقة ، ولا أحب إلى نفسي من تقريرها ، فإذا تم ذلك أسلمت الروح هادئاً مطمئناً » وكان يعتقد فى أهميتها وأنها سيكون لها « دوى لما ستتناوله

من الشئون المهمة وبعض أصحاب المقامات العالية والحوادث التاريخية .

ولقد حان الوقت لنشر هذه المذكرات في كتاب وكان قد سبق له أن نشر منها البعض سنة ١٩٣٧ في جريدة الأهرام ، وأخذت الجهود تتضافر من أجل ذلك فاستعان ببعض الكتّابين وكان حريصاً دائماً أن يلتزم بها جانب الحق .

ثم بدأ ينشر مذكراته بعد ذلك ففي أبريل سنة ١٩٣٤ بدأ في إصدار الجزء الأول منها فوضع فهرس ما احتوى عليه من العناوين فأرسله إلى جريدة الأهرام قبل ظهوره لتعريف القراء بما يحويه من الموضوعات فاستقبله القراء بترحاب واستقبلته جريدة السياسة بكل تقدير .

ومضى شفيق في سن الشيخوخة فياضاً بالنشاط يطبع مذكراته .

وقد اتبع ذلك بنشر القسم الأول من الجزء الثاني من المذكرات في أبريل سنة ١٩٣٦ وقبل ظهوره دعا جمهوره من الصحفيين في « روضته » لتناول الشاي بهذه المناسبة وبعد أن رحب بهم قدم لهم فهرس القسم الأخير من مذكراته عن حكم عباس وبقول « ولا أبالغ إذا قلت إنني أعرف المصريين بأسرار هذا العهد » فراحت الصحف تعلق على المذكرات بشق ألوان التعليق دون أن تختلف في فائدها التاريخية ثم صدر أخيراً الجزء الثالث في أغسطس سنة ١٩٣٧ .

ولقد صدرت الأجزاء الثلاثة بفهرس يدل تنظيمه وترتيبه على ما في الكتاب نفسه من دقة وأحكام وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم لبيان الموضوعات التي احتواها الكتاب والثاني للأعلام التي ورد ذكرها به والثالث للصور التي يحتويها .

وكان لشفيق مؤلف آخر يمت بسبب إلى مجلداته الخاصة بمذكراته في نصف قرن ، وهو « أعمالى بعد مذكراتى » وقد جاء الكثير منه متمماً لذلك الفن الذي سلكه في مذكراته وهو فن الاوتوبيوغرافيا ، فقد استكمل به في اعترافات متتالية ، ما سبق أن سجله من مذكراته عن تاريخ حياته ، وذلك بعد عودته إلى مصر .

كما تضمن هذا السفر الجديد عدة موضوعات شتى من سياسية وغيرها كما زاد في توضيح بعض الموضوعات التي سبق أن طرقها ، اجتماعية وثقافية .

وقد كان يتمنى أن ينشره بعد مذكراته ولكن وافته المنية ، فقام أبنائه الأبرار وحققوا لوالدهم ما كان يريد من إظهار هذا الكتاب سنة ١٩٤١ .

بدأه كعادته في مجلدات مذكراته ، ببيان عن مؤلفات صاحب الكتاب ثم تبع ذلك فهرس الموضوعات ، ثم فهرس الصور ، وأخيراً فهرس الأعلام ، ثم صورة من إهدائه التقليدي الموجه إلى مصر ، ثم المقدمة التي كتبها هذه المرة صديقه الدكتور منصور فهمي في ذكرى صداقته .

ويبدأ الكتاب بالحديث عن المفاوضات بين مصر وإنجلترا ، فيتناول مفاوضات ملنر ، وسعد زغلول ، يتكلم فيها المترجم عندما كان في لوزان ومدى مشاعره الطبيعية نحوها ، وكيف قام في اتجاه الشعور القومي ، وأخذ يدعو لإخوانه المصريين المقيمين في أوروبا ، لعقد مؤتمر بينهم ، ويعمل على توحيد صفوفهم ، ثم يعرض رأيه في أسس الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، فرأى أن يكون على أساس إعلان الاستقلال وعقد معاهدة صداقة تضمن مصالح الطرفين ، ومحاولة مصر لإلغاء الامتيازات ، ثم يشرح كيف فشل المؤتمر .

ويتابع حديثه عن مفاوضات عدلى وكركن سنة ١٩٢١ ، وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكيف قام ثروت واللورد اللبى بمساع جديدة ، لدى بريطانيا لإرضاء المصريين فنتج عن ذلك تصريح ٢٨ فبراير ، وغير ذلك مما جاء تفصيله في الجزء الثالث من المذكرات .

ويمضى في شرحه لموقفه من الخلافات الحزبية ، وكيف وقف منها جانبا ، وينتقل إلى محادثات سعد ماكدونالد سنة ١٩٢٤ ، وفشل المفاوضات في تفاصيل مقتضبة .

ويعود للحديث عن مشروع محمد محمود هندرسون سنة ١٩٢٨ وكيف عارضه الوفد

برئاسة النحاس عندما عاد المشروع لمصر .

ويحاول شفيق — فيما كتب لإبداء مشاعره وموقفه من هذه الأحداث .

ومن بين عزلته السياسية وعزوفه عن النضال الحزبي ، يخرج من عزلته ليتحدث في اعترافات أو ما يشبهها موجها حديثه للمصريين عن رضاه عن ذلك المشروع فيما كتبه وأورده في الكتاب في يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٨ في الأهرام والسياسة فيرى ضرورة تنظيم العلاقات بين مصر وبريطانيا بمعاهدة تضمن مصالحها وتنزل لنا عما تعتصبه من حقوقنا الوطنية المقدسة . . . »

ومضى يجذ المعاهدة كسبيل لاستقرار الحال ، والتفرغ في رأيه للنواحي الاقتصادية ويعتبرها « فرصة سعيدة » .

وكتب يوم ١٩ سبتمبر بعنوان « نداء ورجاء » يناشد مواطنيه لإيقاف تنازع الأحزاب وخصومتها وأن تهدأ الأحزاب كي يمكن دراسة المعاهدة .

وينتقل إلى سنة ١٩٣٦ وتأليف الجبهة الوطنية لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ويبدى ابتهاجه بتحقيق نظريته السياسية في تصفية العلاقات بين مصر وبريطانيا ويكتب ، كيف يستقبل عيد الاستقلال .

وقد تضمن ذلك القسم رأيه السياسي بوضوح ، ثم يتكلم عن علاقاته بالسراى في عهد فؤاد وفاروق وكيف عانى في عهد الأول من الوشايات الموجهة ضده ، مستندة على سابق خدمته لعباس ، ويبين كيف استقرت العلاقات مع السراى في عهد فاروق وينتقل إلى الحديث عن أفراح زواج فاروق ثم يتجهج أيضاً بالمصاهرة التي قامت بين إيران ومصر التي أعلنت في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ ويكتب في إهرام ١٧ يونيو ١٩٣٨ عن هذه المصاهرة على أساس أن ذلك في رأيه يدعم الصلات بين البلدين .

ويمضى شفيق في وصف مراسيم الزواج . . . ولا يلبث أن يعرض لنا طرفاً عن عمله في صحيفة الإعلانات بعد عودته لمصر وكيف فكر في نواحي النشاط التي كانت تنقص مصر وأصدر صحيفة تتناول الشؤون الاقتصادية تحمل ذلك الاسم ، ويتحدث

ويعرض برنامج الصحيفة وقد قدم العدد الأول لسعد زغول ودعا جمهورا من الكتاب لحفلة شاي بمناسبة صدورها .

ثم يأخذ في الحديث عن الاجتماعات فيعرض لنا حفلات تكريم وتأيين ، فيأخذ في عرض مهرجان شوقي فيشرح كيف نبتت فكرة تكريم شوقي وتأليف اللجنة العامة واشترك الاقطار الشرقية في تكريمه وقد جاء ذلك الجانب حافلا بالخطب والمقابلات والمشارع والكثير من ألوان الشعر .

ثم يأتي شرحه عن حفاوة الرابطة بضيوف مصر ، من الشاعر تاجور إلى تكريم الدكتور مارتين هول إلى استقبال ملك الافغان وسلطان حضر موت في مصر ثم مأدبة شفيق لضيوف نجديين في الرابطة وتكريم السيد روس إلى غير ذلك من التفاصيل .

وينتقل إلى شئون التعليم في مصر والبلاد العربية فيتحدث عن مؤتمر التعليم الأولى الإلجبارى وقرارات المؤتمر وتوحيد برامج التعليم في البلاد العربية وجمعية الدراسات العربية وتطبيق اللغة العربية وتبسيط نحوها وصرفها وإصلاح هجائها واملاؤها ومشكلة التعليم المصرى .

وقد عرض أحمد شفيق رأيه في هذا كله بوضوح بما كشف عن جانب من جوانب تفكيره ونظراته نحو المجتمع .

وينتقل الكتاب إلى الاجتماعيات ليتحدث عن الزى القومى وآرائه عن المجتمع المصرى وأزمة الزواج في مصر والبلاد الإسلامية عامة ومشاعره في سن الثمانين وعن مدينة حلوان والحفلات والزيارات في مصر وتطور المآدب الرسمية .

وقد أوضح شفيق في هذا الجانب — ايضا — ناحية اخرى من جوانب نظراته في الإصلاح الاجتماعى .

ثم عرض الكتاب لبعض الآراء عن عيوب النظام الحزبى البرلمانى وعلاجها وعن المؤتمرات الدولية في مصر من مؤتمر الملاحة الى مؤتمر القطن .

وقد دلل الكثير من هذا كله على أن الكتاب يمثل في ذاته ملحقا لسابق مذكراته احتوى استكمالاً للعلوم الخاصة بتاريخ حياته مع مذكرات أخرى وإن امتزج بغير ذلك من الموضوعات فقد أثبت في هذا الكتاب « أعمالي بعد مذكراتي » مادونه في مذكراته عن موضوع تكوين الوفد في مراحل الأولى تحت عنوان « من هو أبو الوفد » .

ثم يتكلم شفيق عن التحكيم في الجدل الذي قام بين عباس وحسين ورشدي فيتكلم عن آخر أيام الخديوية في مصر وعن تصريح لرشدي ونشر مذكراته في جريدة الأهرام وعن تصريحات وأحداث أخرى لرشدي وعباس وما دار من مناقشات بين رشدي وبينه . وفي هذا الجانب يقدم شفيق رأيه عن السياسة التي سار عليها رشدي أثناء الحرب وكان ثمة حوار وجدل بين عباس ورشدي وبين شفيق وبين رشدي حول هذه الفترة .

أما سائر ما جاء في الكتاب فقد جاء عن أمور تتعلق بالترجم مباشرة في معظمها من الحديث عن علاقته بالبنك الحجازي وصحبه ومحادثاته مع بن سعود ورحلته إلى قبرص وروضة شفيق - ذلك القصر الذي بناه في شيخوخته في شبرا - وعن المهرجان السبعيني الذي رأى أن يحتفل به في ١٠ مايو سنة ١٩٣٠ عندما بلغ عمره السبعين وذلك بروضته على النيل احتفالا ضم الإخوان والأصدقاء .

ومع هذا كله يعرض شفيق بحثاً تاريخياً قيمياً عن لحظة الشعور القومي وعلاقته بالأحزاب والصحافة منذ القرن التاسع عشر .

وقد تناول فيه عهد الاحتلال الفرنسي وعهد محمد علي وإسماعيل وتوفيق وعباس . وظهور مصطفى كامل وحادثة دنشواي وظهور الأحزاب السياسية وقوة الروح الوطني . وأثرها وانتهاء سياسة الوفاق والجمعية التشريعية وعهد الحماية والثورة الكبرى ولجنة ملنر ومقاطعتها وتكوين الأحزاب الحديثة ثم المعاهدة المصرية .

ولقد ألقى شفيق هذا الموضوع في صورة محاضرة ألقاها في الجامعة الأمريكية سنة ١٩٤٠ بناء على اتفاقها .

ومع أن المحاضرة قد بدت قصيرة كبحت بالنسبة للحقبة الطويلة التي تناولتها من تاريخنا الحديث ، فقد بدت محاولة جديدة في منهجها بالنسبة لكتابات شفيق لعرض الموضوع على أساس من النقد والتحليل مجردة إلى حد كبير من الانفعال الشخصي بل كانت دراسة موضوعية في معظمها حتى عهد إسماعيل ، أما ماجاء عن الثورة العراقية فقد جاء حكمه عليها تشويه بعض القسوة ، ويعوزه الكثير من الدراسة .

وكان الجزء الذي جاء عن موقف عباس من الحركة القومية يحتاج إلى مزيد من الوضوح ، كما كان منصفاً في حركة مصطفى كامل ولكنه نسي أن يلقى ضوءاً على الحياة النيابية التي انبثقت امتداداً لنضالنا القومي ، كما جاء القسم الخاص بثورة سنة ١٩١٩ طيباً .

ثم تلا ذلك في الكتاب حكمه على مصطفى كامل ، منذ أن تعرف بعباس إلى قيامه بزعامته للحركة الوطنية ، وكان الشيء الأخير في الكتاب هو متفرقات اشتملت على الحالة السياسية بعد وفاة سعد وبعض الأحاديث والذكريات ومؤلفات شفيق وصداها بين الصحف والقراء وغير ذلك . . .

لأنه إذا كان شفيق قد زود التاريخ المصري الحديث بزاد جديد بمذكراته فقد أضاف بكتابه الأخير المزيد مما يفيد التاريخ .

وبعد :

إن كتابة المذكرات لا تزال أندر من المطلوب ولم يستعمل تاريخنا الحديث على أكثر من نوعين من ذلك يرجع إليهما الباحث فيها إلى مؤرخين هما : عبد الرحمن الجبرتي وأحمد شفيق وإن لم يبلغ الأول المناصب التي مكنته من الاضطلاع على ما وراء الأخبار من أسرار ، وكان منصرفاً إلى نوع آخر من كتابة اليوميات والمذكرات الشخصية ، والفرق بين النوعين أن الجبرتي كان يدون أخبار عصره سياسية واجتماعية وكان يصح أن تقع

تحت عنوان الاخبار التاريخية من الوجهة العمومية ، وإن تحدث فيها عن أشخاص وعلاقاتهم الخصوصية ، أما النوع الثانى فهو خاص بأحمد شفيق وهو إن قصر فى معظمه على المذكرات السياسية فهو يعتبر أشبه باعترافات الإنسان عما يعمل وما يراه وما يتصل به مباشرة من الحوادث والانباء ، الامر الذى يحتاج فيه إلى الاستعداد المطبوع . لأن مشاهدة الحوادث وتدوينها قلما يحتاج إلى تلك الملمكة ، أما الاعتراف فإن الإنسان يدون على الورق ما يدور بينه وبين نفسه فذلك هو الباعث النفسى الذى يندر وجوده لخدمة التاريخ .

الفصل الثالث

التمهيد لحوليات مصر السياسية

الحولية ، هى كل ماتم فى حول ، بشكل يحوى حوادث العام فى مجلد واحد ، وهى غير طبيعة المذكرات كما مر بنا .

ولقد اختمرت فكرة القيام بها ، لخدمة التاريخ المصرى الحديث ، فى ذهن أحمد شفيق ، من تبة الإستعداد الذى استثارته حادثة عرضية فى كتابة مذكراته ، وهو الإستعداد الطبيعى .

فمذ أن كان فى باريس يتابع دراساته ، كان يقرأ حوليات مجلة العالمين الفرنسية ، وبينما كان يستجيب لطبيعته الأصلية ، فيتابع كتابه مذكراته ، استثارت فيه هذه الحوليات الرغبة للسير على منوالها ، فقد بدا متمنياً « لو كان لنا فى الشرق مثلها » وكان يتحين الفرص لانجاز ذلك بعد عودته إلى مصر .

وأكمل شفيق دراسته ، وعاد إلى مصر فتهاً بمزيد من الطاقات الفكرية والخبرات العلمية ، وأخذ يمارس أعماله الرسمية ، وفى خاطره كانت تتردد هذه الرغبة ، تحذوها نصيحة أسداها له — بعد أن أتم دراسته — ضمن من أسدى إليهم النصيح ، أستاذة فى التاريخ بمدرسة العلوم السياسية ، وهو المسيو البير سوربيل ، فقد قال إذ ذاك بأنه من الواجب فيما يتعلق بكتابة التاريخ ، أن يجعل المرء همه الأول فى التحرر من كل تعصب أو غيره « وأن يتحرى الصدق فى الرواية وتمحيص الحق فى الحوادث » ، بل يسرد الحادثة ويستفعا ببيان عللها وأسبابها وانتقاد أربابها مبيناً لهم مواضع حسناتهم وسيئاتهم وما نالته البلاد على أيديهم أو خسرت بسبب أعمالهم « ليكون التاريخ عبدة من أهل الزمن الغابر لأهل الزمن الحاضر » .

ومضى شفيق ، فى استجابة لطبيعته بعد أن استثارته الأحداث ، يعبر عنها ، تحدوه هذه النصيحة ، فيتطلع إلى إفادة بلاده فى النواحي التاريخية فأخذ . يتتبع الحوادث فى فهم جديد واستعداد قوى بعد عودته ، ويسجل مذكراته كما مر بنا ، يساعده على ذلك تدرجه فى المناصب التى هيات له فرص الإحتكاك بالأحداث والرجال الذين ظلوا على المسرح السياسى مدى خمسين عاما ، كما مكنته المحالطة بأولياء الأمور والكبراء والوزراء ، بما زاده قدرة على تحقيق أحلامه فى كتابة المذكرات والحوليات وكانت وسائله هذه الظروف ، ثم ذكاؤه المستقرىء وأما تته .

وفى مصر ، بعد أن استقال من خدمة عباس ، وأخذ يرمى سيرة الأحداث فلم تعجبه الثورة فى أسلوبها ، فأثر العزلة ولكنه لم يكن منطويا على نفسه ، بل مضى بنشاطه - فى منأى عن السياسة - فى ميادين أخرى استجابة لطبيعته المعتدلة ، التى لا تؤمن بأسلوب الثورات ، وكرد فعل للريب الذى كان يلاحظه بعد عودته ، ويحيطه فى كل تصرفاته من السراى وغيرها ، مضى يشغل فراغه بمسائل ثقافية واجتماعية ، ولكن كان همه الثانى بعد أن أتم مذكراته سنة ١٩٢٣ هو كتابة الحوليات .

كتب المذكرات ، ثم تبنى بكتابة الحوليات حلمه القديم ، وكان له فى كتابتها خطة ، بدأها بالتمهيد السريع لها ، ثم التفصيل ، ثم أخذ بعد ذلك فى كتابة الحوليات السياسية .

بدأ التمهيد فتضمن التاريخ السياسى لمصر منذ عهد محمد على حتى صدور الدستور ، فأتى فى ذلك على الوقائع السياسية ، من ذلك العهد إلى الحرب العالمية الأولى بغير تفصيل ، ثم أخذ فى سرد الحوادث بعد ذلك من الحرب إلى سنة ١٩٢٣ ينثر بينها الوثائق الرسمية وغير الرسمية والخطب والاجتماعات والأحاديث ليعطى القارئ فكرة أساسية عن تاريخ مصر فى هذا العصر .

ونظرا لطول هذه المدة ولما كانت الحوادث كثيرة من الحرب العالمية الأولى ولوثائق كبيرة عديدة مطولة ، فقد اتسع أمامه المجال ، فاضطر إلى وضع هذا التمهيد فى أجزاء

ثلاثة ، الأول ، ينتهى سنة ١٩٢٠ والثانى يتم قبل صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .
أو بعد إخفاق المفاوضات بين كرزون وبين الوفد الرسمى برئاسة عدلى ثم ما تلا ذلك من
الأزمة الوزارية وما تبعها من مخبرات لتأليف وزارة ثروت والتوطئة لأحداث تصريح
٢٨ فبراير ثم كان الجزء الثالث ويشمل الحوادث التى وقعت إذ ذاك إلى نهاية سنة ١٩٢٣ .
وكان لسفيق منهج خاص فى كتابة التمهيد قائماً على أساس التقسيم : بدأ تمهيده الأول
لتاريخ مصر من محمد على إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ، وقد جاء ذلك محاولة لكتاب
لتاريخ مختصر ، لأنه كتب عن غير الفترة المعاصرة ، ولكن لم يكن مع هذا تاريخاً
إلا بالمعنى التقليدى للمدرسة القديمة من سرد الحوادث سرداً دون نقدها وتحليلها
والإفصاح عما وراءها ومعناها وغير ذلك . .

ثم أخذ سفيق يفصل بعد ذلك كما أسلفنا فيمابقى من هذا الجزء ابتداء من الحرب
العالمية الأولى سنة ١٩١٤ . ونظراً لأنه كان فى هذه الفترة فى خارج مصر إبان هذه
الحرب فقد اعتمد فى معلوماته عنها ، وهى فترة معاصرة له ، إلى ما كان يرد من
الصحف المصرية والأجنبية ، ولم يكن سفيق شاهد عيان للأحداث كلها فلما عاد
إلى مصر سنة ١٩٢١ أتم معلوماته عن هذه الفترة بما حصل عليه من روايات بعض الرجال
الذين كانت لهم يد فى الحركة الوطنية .

ولقد تناول الجزء الأول فيما بعد نشوب الحرب : الحماية وتولية السلطان حسين أثناء
إبعاد عباس عن مصر ، ثم نفى سعد وصحبه إلى مالطة بعد انتهاء الحرب ثم ثورة سنة ١٩١٩
وإطلاق سراح سعد وصحبه وسفرهما إلى باريس ولجنة ملنر ومقاطعتها ومفاوضات سعد
وملنر وما حدث من اعتداء بما احتوى على ٨٧٢ صحيفة يتخللها ٤١ صورة وأربع خرائط .
ثم تناول فى التمهيد الثانى الاتحاد المقدس وانقسام الوفد والاختلاف بين سعد
وغیره وما نجم عن ذلك من مظاهرات واجهتها الوزارة القائمة بالقوة والقهر ثم سفر الوفد
الرسمى إلى لندن وأخفاقه ثم محاولة القضاء على الثورة فى عناصرها الثورية بنفى سعد
وصحبه إلى سيشل ، مع إغفال أعضاء اللجنة المركزية للوفد وعلاقة ثروت بالورد اللبى

في تفصيلات كبيرة استغرقت من الصفحات ما بلغ عدده ٩٢٧ صحيفة تخطتها ٣٢ صورة فوتوغرافية توضيحية .

ولقد تناول التمهيد الثالث الأحداث الباقية التي بدأت بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما أعقبها إلى أن أعلن الدستور وأجريت الانتخابات ، في فصول عدة كسابق عهده في حجم بلغ ٧٣٤ صحيفة تخطها ١٧ صورة فوتوغرافية توضيحية .

وقد قام منهج الأجزاء الثلاثة من التمهيد ، على أساس عرض الأحداث وسردها . ففي هذا المنهج يسرد المؤلف الحوادث - سرداً - في الفصل الأول من الباب الأول ، من عودة اللورد اللنبي من إنجلترا أو إعلان تصريح ٢٨ فبراير ، ويعرض اتجاهات السياسة المنتظرة في مصر في صورة رسائل ثم شرح مقدم اللورد اللنبي إلى مصر واستقبالاته وتقديمه التصريح للسلطان مع بيان تفسيرى يبين مرامي خطة إنجلترا السياسية الواردة في المذكرة الإيضاحية ، ثم يعرض على القارىء نص التصريح ونص لإرادة السلطان بتشكيل الوزارة الثروتية دون ما دراسة ولا ترابط بين الأحداث أو كشف لما وراء ذلك من أهداف بشكل يلقي ضوءاً عليها ثم عرض بعض أقوال الصحف كالأهرام والأخبار ووادي النيل وقد خلص تعليقاتها بوصفها مرحبه بالتصريح وكان ثمة غيرها مثل « جريدة الاستقلال » أبدت كثيراً من الحذر تشاركها جريدة النظام .

ثم يعرض أحاديث الجرائد الأجنبية من البورص إلى الجورنال دى كير إلى الريفورم والأجشان ميل والأجشان جازيت مجرد عرض .

ثم يمضى في عرض مادة الأحداث من تصريح السير لويد جورج عن السياسة المصرية وأقوال الجرائد الإنجليزية من التيمس إلى الديلى كرونكل والديلى نيوز ووكالات الأنباء ويتكلم عن مناقشات مجلس نواب إنجلترا في إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر في جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ وما ألقى من خطاب .

ثم يمضى شفيق في متابعة الموقف في الداخل والاحتفال بذلك في السراى وبرقيات تهانى الملوك ويقول : « أما الشعب نفسه فكان بعيداً عن الاشتراك مع الهيئات الرسمية

في مظاهر الغلبة والسرور بهذا الموقف الجديد . . . » لعدم رضائه واقتناعه .

ويعود لبعض آراء الصحف : عن الموقف السياسي نقلا عن المورنج بوست والأخبار وجريدة الأمة ، والنظام ، والمقطم ، والاستقلال ، والوطن ، ثم يعود ليعرض آراء الصحافة الأجنبية .

ويتكلم في الفصل الثاني عن ثروت والرأى العام ، ثم يعرض خطابا سياسيا طويلا لثروت .

ويعرض المترجم بالباب الثاني معلوماته عن لجنة تحضير الدستور والخلاف بشأنها ويتكلم فيه عن اللورد النبي والسودان والجرائم السياسية واحتجاج الحكومة الانكليزية عليها والقبض على أعضاء الوفد ومحاكمتهم ثم عن مصر ومؤتمر لوزان وغير ذلك .

ويتناول الفصل الأول من هذا الباب لجنة تحضير الدستور والخلاف بشأنها فيعرض محاولة لدراسة الموقف ولكن في غير عمق فهو لا يلقى عليه ضوءا إلا من معايره ونظرة الآخذة بالمصالحة كشأنه دائما .

كانت الحكومة قد اعترفت بتشكيل لجنة لتحضير مشروع الدستور ووضع قانون الانتخابات فحملت عليها صحافة المعارضة ويقول في هذا : « فأبى فريق المعارضة تلبية الدعوة ولعل هذا الفريق لم يحسن صنعا في اتيانه هذا » لم يأتري ؟ كان الرد والتعليل في رأيه : لأن الأمة كانت تشعر بقوة الحكومة وبأنها لا تستطيع لإرغامها في ذلك الوقت على اتباع السبل التي تراها . . أما أن هذا الفريق من المعارضة لم يحسن صنعا فحكم كان يعوزه التروى لأن المعارضة كانت في اتجاه الرأى العام وقتئذ وكانت تمثل منه طليعته الواعية الثائرة بشكليها ولم يكن من واجبها إلا أن تفعل ذلك فعملها بهذا يعتبر قوميا غير منحرف — حقيقة كانت الأمة تشعر بقوة الحكومة — وبطشها ولكن لم يكن هذا البطش ليشنيها عن عزمها إذا شاءت زعامة المعارضة فكانت لا تزال متمسكة وقد هزت حكومات أشد منها من قبل وكان العيب كل العيب في اتجاه الحكومة ذاتها فقد كان اتجاهها القائل بانتخاب اللجنة ، لا يعتبر اتجاهها قوميا سليما ، وكان الأحرى أن يكون

جمعية تأسيسية منتخبة فالمعارضة بهذا أحسنت صنعا بموقفها ، وكانت المسألة مسألة احترام لاتجاه الثورة لا مسألة لإرغام أما عيب المعارضة فهو أنها لم تصمد في موقفها إلى النهاية ، وهو العيب الذى اضطرت للانزلاق فيه وقبول الدستور في النهاية صيانة للجهة الداخلية من أن تمضى الرجعية في اتجاهها وتسيطر — في ظل الدستور على البلاد بشكل يضر بمصالحها . وكان ذلك هو المنزلق بالثورة إلى التحول عن طبيعتها والاجهاز عليها في مراحلها الختامية .

ثم وقف شفيق يدافع عن ساحة الحكومة وموقفها ويقول : على أن الحكومة لم تكن مهمتها سهلة وتأليف اللجنة التى كانت ترى تكليفها بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب ويستند على ذلك بحديث كان أجراه رئيس الوزراء مع المورنجي يوست عن ذلك . وقد جاء ذلك صورة من محاولاته الخروج من مجرد العرض إلى الدراسة .

ثم يعرض بنفس الطريقة تعليقات الصحف وخطاب ثروت السياسى فى لجنة الدستور وينتقل إلى الاهتمام بشئ آخر وهو صحة سعد ويذكره فينعتة بأنه من « أعظم الوطنيين » وهذا حق .

ويستطرد بعد ذلك دون أن يربط أى موضوع حقه من العرض العام ناهيك عن الدراسة فينتقل إلى رحلة اللورد اللبى إلى السودان وغير ذلك فيتابع حديثه عن السودان فيعرض ذلك طرفا من أقوال الصحف الأجنبية عن علاقة البلدين وغيره ثم يعود بذلك الشعب فى العرض ، إلى اللجنة الفرعية التى تألفت من أجل الدستور ، ثم ينتقل بعد ذلك العرض السريع إلى الجرائم السياسية واحتجاج الحكومة الإنجليزية عليها ورفض أقوال الصحف ووكلاء الأنباء وموقف إنجلترا من الحوادث الجارية فى عرض لآراء وأحايث فلا تركزن نظرتهم إلى ارتكاب الجرائم ضد إنجلترا إلا من زاوية الأمن لا من زاوية النضال الثورى ، فيعلن أسفه على ارتكابها ويتابع اهتمامه بذلك فى عرض لموقف الحكومتين .

وينتقل من هذا الموضوع الهام إلى حصر أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم نبيل ونبيله ومن ذلك إلى قانون تصفية أملاك الخديو .

وفي الفصل الثاني يسير بنفس المنهج المتشعب في العرض فيتحدث عن اللورد النوبي. والسودان ويوالى إهتمامه بعودة سعد واعتقال أعضاء الوفد ومحكمة بعضهم ويتابع ذلك في تعليقات الصحف الأجنبية سيما الإنجليزية لزيادة إهتمامها بالأمر .

إهتم شفيق بعرض المادة ولم يحاول في عرضه الكشف عن بواطن الأمور مكتفياً بذلك ولم تكن مادته كافية في كثير من الحالات فلم يعرض لنا شيئاً عن الجهاز السرى للثورة وكيف كان يدير الثورة أثناء نفي سعد بل خلا مؤلفه من ذلك كله حتى مجرد عرض المسائل الذى أهتم بشأنه ، كان يعوزه التركيز ، فالمسألة تعرض ولا بأس بعد ذلك أن تليها أحداث أخرى ١ ، ثم يعود إليها مرة ثانية ، فكان ذلك أيضاً يعوزه التركيز والعرض الموضوعى ، فهو مثلاً يتابع الجرائم السياسية ويورد تعليقات الصحف عليها ثم الإهتمام بنقل سعد إلى جبل طارق ثم ينتقل إلى اشتراك مصر في مؤتمر الصلح الشرقى بلوزان ويعود في النهاية إلى أعمال لجنة الدستور .

وتكلم شفيق عن تأليف حزب الأحرار الدستوريين في إيجاز ورأى « أنه من الجائز وجود الأحزاب في الدولة ، ولكن من المحرم وجود التحزب المناهض لروح الشعب » ثم يمضى فيعرض ما ألقى من خطب في اجتماع الحزب مع عرض مبادئه دون دراسة .

ويهتم بالحزب فيتكلم عن إطلاق الرصاص على عضوين من أعضائه فيبدي أسفه وألمه ، ولكنه يقف دون الكشف عن حقيقة الأمر ، مع أنه كان يحاول أن يعرض مادة تاريخية . ويرى في ذلك أنه كان ثمرة روح الخصاص والعدوان السائد في الأمة ، دون إلقاء ضوء على الحادث ، علماً بأن الجريمة قد جاءت عن خطأ غير مقصود من الجناة فقد كان المقصود من الإغتيال هنا أثنتين آخرين من الحزب ، وكان الحادث جزءاً من نضال الطليعة الثائرة باعتبارها أن المعتدى عليهما كانا من المارقين عن وحدة الثورة وأهدافها . لم يتعرف شفيق على الموقف ولا عرض مادة كافية عنه بل أسرع ينتقل الى موضوع لجنة الدستور واستقالة ثروت من الوزارة وصدائها في مصر والخارج وتولى توفيق نسيم

الحكم ثم يتابع أخبار الوزارة وما تلا ذلك من إشاعات أزمة وزارية إلى استقاله اوزارة
في عرض لوثائق سياسية هامة . وتأليف وزارة يحيى ابراهيم وما تلا ذلك من نشاط
سياسى من أحداث وتصريحات وبيانات للوفد وجريدة الاحرار الدستوريين .

ويعود مهتما بلطلاق سراح سعد ، فعرض آراء الصحف البريطانية واختلاف آرائها
، ويتابع تحركات سعد في فرنسا فينتقل منها الى مسألة اعلان الدستور ١٩ ابريل سنة
١٩٢٣ ثم يضع أمامنا نصه وما أعقب ذلك من تصريحات ونقد للدستور والتضارب في
ذلك بين تأييد للدستور ومعارضه له إلى لإطلاق سراح المعتقلين من اعضاء الوفد في
مصر وجزيرة سيشل .

وقد أسهب في وصف عودة سعد إلى وطنه كما اهتم بنشاطه والاعداد للانتخابات ،
وكذلك الاحزاب الاخرى ثم اورد شفيق في ذيل التمهيد خلاصة لهذا الجزء دون فيه
رأيه في ثروت فأشاد بحياته وخدماته لمصر كما أورد شيئا عن وزارة نسيم بشكل مقتضب .
أن الأجزاء الثلاثة التي كتبها أحمد شفيق كمقدمة تمهيدية لحوليات السياسة التي
بدأت منذ سنة ١٩٢٤ وما بعدها ، تعطى فكرة سريعة عما كان يقصده من ورائها من
بيان التاريخ السياسى لمصر من عهد محمد على حتى لإعلان الدستور ، ولكنها كما تجلى من
دراستنا للأجزاء الثلاثة ، لاتعتبر دراسة تاريخية بالمعنى المعروف بقدر ما كانت تدوينا
وعرضا للحوادث .

فالجزء الأول الذى كتبه سردا للحوادث حتى الحرب العظمى سنة ١٩٢٤ ليس كافيا
كما أنه لم يمس والمنهج التاريخى ، وإن مضا فيه شكلا على التقسيم والتبويب الا أنه لم
يستسر فيه المراجع ، وقد كانت عن هذه الفترة كبيرة لاتستعصى في الرجوع من أجلها على
المراجع ، على مؤلف ملم الماما جيدا بالعربية والفرنسية كأحمد شفيق ، كما لم يكن
نهجه قائما على النقد والتحقيق في هذا الجزء الذى حاول أن يعرض فيه تاريخا .

ومنذ أن أخذ يفصل الاحداث من سنة ١٩١٤ فيما احتواه بقية الجزء الأول حتى
عام ١٩٢٠ وما احتواه الجزءان الآخران الثانى والثالث فقد سار في عرضه متخذاً شكل

لالتقسيم والتبويب ، وحاول استشارة المراجع ولكنها كانت لديه هي الصحف ولم يكن عرضه في شكل دراسة .

حقيقة تجلى من بين الصفحات اتجاهات تكشف عن رغبة في الدراسة ولكن ما جاء منها لم يكن دراسة بل مجرد عرض الاحداث دون ما دراسة لوجهات النظر المختلفة عن الحادث .

وبالرغم مما كان يتوقع ، من أن يكون العرض في مادته أوفى ، والأضواء على الأحداث كافية ، فإن ذلك لم يكن واضحاً تماماً فقد كان في مقدوره لما عرف عنه من الذكاء المستقرى وسابق الروابط مع أعلام السياسة العليا في مصر ، ووقوفه على أصول الاتجاهات في السياسة في مصر منذ أن عاصرها وسار معها ، أن يزيد الأحداث التي عاصرها مادة ووضوحاً ويبلورها سيما فيما جاء عن ثورة سنة ١٩١٩ والجرائم السياسية التي تعاقبت . وعن الدسائس التي كانت السراى تحوكمها ضد الثورة وعن المنظمات السرية التي تشكلت في ظل الثورة وكانت بيدها القيادة وغير ذلك .

أما طريقة عرضه للأحداث فلم تكن طريقه الاستقراء كما قلنا بل طريقه سرد لأحداث متباعدة مختلطة دون ما جهد مبذول — إلى حد ما — في الكشف عن جوهر الأحداث ، وطالما كانت هذه الأجزاء مجرد تقديم لحوليات ، فقد كان من الأفضل إذا ما سارت في عرض الأحداث على أساس التقسيم الموضوعى فذلك أوفى عرضاً وأشمل وضوحاً .

أما طريقته في إصدار الاحكام على الاحداث والشخصيات فقد كانت محاولة لوزن كل الأمور بميزان ، وهو أمر لا ينسجم وأسلوب الحكم التاريخي على الأمور . ذلك الذى يقوم على أساس التقدير العام والوزن العام لها ، فتقدير الحدث التاريخي يحدد في جوهره كذرة متفاعلة مع سائر الأحداث وبمقدار الكشف عن ذلك سيكون مقدار وزنه .

ويتجلى فيما مضى ، أن ما جاء في الاجزاء الثلاثة لا يستطيع أن يعطى صورة دقيقة

عن الفترة التي سبقت فترة الحوليات السياسية إلى حد كبير .
ولقد اعترف أحمد شفيق بهذا اعترافاً صريحاً فيما يتعلق بما كتبه عن الأحداث.
التي مرت وهو خارج مصر منذ سنة ١٩١٤ سواء ما كان منها مستقى من الصحف
أو ما حاول تحقيقه بعد ذلك من المعاصرين بل وما تلا ذلك من الأحداث التي عاصرها
بعد ذلك ، فإن ذلك كله لا يعطى صورة دقيقة تامة عن تاريخ الأعوام التي كتب فيها
للاأسباب التي ذكرناها فقط ولكن لسبب نود لإضافته إلى هذه الأسباب جاء على لسان
المؤلف نفسه نلص به الحذر فيما جاء منها من نقص وهو أن : «الحقائق التاريخية لا تدون
كاملة أثناء وجود المعاصرين بل كالمها يقدر بعدها عن الجيل الذي تدون عنه » عندما
تزداد الأمور تكشفاً والوثائق تحوراً بعد ذلك على أن ذلك ليس السبب الوحيد
في قصورها فقط بل وما أسلفناه من أسباب .

وأما ما يصدق على كتابات المؤلف عن المدة التي عاصرها فهي كما قال إلى حد كبير
« صورة قريية مجردة من الهوى لحياتنا السياسية وما إليها من أواخر سنة ١٩١٤ حتى
حتى سنة ١٩٢٣ .

أما ما بقي من قيمتها حتى اليوم فيمكن في وجودها كمادة مهيئة لمن يشاء الاستعانة
بها للدراسة ، خصبة بوثائقها فيكتب عن هذه الفترة تاريخياً .

ولعل المؤلف كان يدرك هذه الحقيقة - تماماً - عندما قال : إنه كان يستهدف
منها إعانة مؤرخي المستقبل ويكفيهم مؤونة الالتجاء إلى مطولات الصحف والمجموعات
الرسمية سيما المستندات التي كان يعرضها كاملة أحياناً أو مقتبسة من نصها الأصلي .

الفصل الرابع

حوليات مصر السياسية

ما أن انتهى شفيق من مذكراته اليومية في نصف قرن ١٩٢٣ ، حتى أعد مشروعه عن حوليات مصر السياسية ، وبعد أن أخرج التمهيد لهذه الحوليات ، بدأ ينتشر الحوليات السياسية ، وكانت محاولة لتسجيل حوادث مصر — لالدراستها — في كل عام على شكل حوليات كما ترونها وتعلق عليها الصحف المصرية والأجنبية في شكل عرض مدعم بكثير من الوثائق .

تراه يحدثنا عن أهميتها فيقول عنها بأنها « وضع حديث في الشرق لم يطرقه طارق قبل اليوم اقتبسه من أهل الغرب إلا أن التاريخ في الشرق ما زال مقتصرًا على سرد حوادث الأزمان الغابرة غير الحوادث الجارية التي لا يدونها غير الجرائد فلا تلبث أن تزول تلك الحوادث من الأذهان بمجرد إلقاء الجرائد من الأيدي ، فجعل الغربيون هذه الحوليات كأنها جريدة الجرائد تحوى الحوادث العامة في مجلد واحد يسهل اقتناؤه وحمله فيفي عن تلك المجموعات الضخام ويرجع إليه للتفكير والتذكير . . »

بدأ ينشر الحولية الأولى لعام ١٩٢٤ ثم الحولية الثانية عن حوادث سنة ١٩٢٥ وكانت الثالثة عن سنة ١٩٢٦ والرابعة عن سنة ١٩٢٧ والخامسة عن حوادث سنة ١٩٢٨ والسادسة عن سنة ١٩٢٩ ثم السابعة عن حوادث سنة ١٩٣٠ .

وقد عرض الحولية الأولى فقسماً إلى ثلاثة أبواب احتوى الباب الأول على تسع فصول والباب الثاني على ست فصول والثالث على فصل واحد أما سائر حولياته فقد قسم كل حولية منها تقسيماً زمنياً إلى اثني عشر باباً كعدد الشهور ، تضمن كل باب حوادث شهر ، وقد انتظمت الحوادث في كل شهر في فصول وكان في نهاية كل باب متفرقات تتضمن جسام الحوادث الفردية ، كتشديد عمل جليل ، أو عقد معاهدة ، وكان يهتم بتحليل

شخصية رئيس كل وزارة بعد انتهاء عهدها، وكان المؤلف يلخص حوادث العام تلخيصاً غير ممل لمن أراد أن يلقي نظرة إجمالية عن الحياة المصرية في وقت مضى .

ولقد اختلفت حجوم هذه الحوليات بعضها عن بعض ، باختلاف حوادث السنين التي سجلت عنها حوادثها ، فكانت صفحات الحولية الأولى ٦١١ صفحة يتخللها ١١٩ صورة، وجاءت الثانية أضخم من الأولى إذ بلغت ١١٠٤ صحيفة ضمنها ٧٤ صورة، واقتربت الثالثة في الحجم من الأولى إذ بلغت ٧٠٦ صفحة مع ١٩ صورة، وكانت الحولية الرابعة كالسابقة تقريباً إذ بلغت ٧٨٢ صحيفة مع ست صور، وكانت الحولية الخامسة أكبر من الحوليات السابقة إذ بلغ حجمها ١٥٢٦ صحيفة تضمنت ٢٤ صورة، أما الحولية السادسة والسابعة فتعتبر كل منهما أكبر الحوليات إذ بلغت كل منهما ١٦٠٠ صحيفة وقد احتوت السادسة ٢١ صورة والسابعة ١٣ صورة فوتوغرافية توضيحية .

ولقد اتبع أحمد شفيق منهجاً واحداً — تقريباً — في تسجيل حوادث حوليات السبعة وعرضها .

توخى المؤلف أن يضمن الحولية الأولى تجميعاً وافياً عما حدث في العام النيابي الأول لمصر بعد الثورة .

كان الدستور قد صدر، وبدأت في ظله الانتخابات النيابية ، وأخذ الناس ينشغلون بذلك الأمر وبذلك الصراع الذي دار بين الأحزاب القائمة : الوفد والحزب الوطني ثم حزب الأحرار الدستوريين ، حول مقاعد مجلس النواب إذ ذاك ، عندما أخذت الثورة تشهد مراحلها الختامية ، وبداية عهد التجزئة في طرق القضية الوطنية .

وكانت مرحلة، أن مثلت تحولاً في مجرى النضال الثوري ، فقد مثلت — بالتالي — عودة حياتنا النيابية بعد أن انقطع بها السبيل ، منذ أن أخفقت الثورة العرابية واحتلت مصر ، وضاع بهذا نظامها النيابي الأول في ظل هذا الاحتلال البغيض .

يصف المؤلف في الفصل الأول كيف سارت الانتخابات ، فيمضي في وصفه مع نشاط الأحزاب وأسايسها في الدعاية الانتخابية وشدة الممارك بين كل فريق ، وما ألقى من خطب ،

استقاها من جرائد : الأهرام والأخبار في ذلك العام، ويعرض طرفا من هذه الاتجاهات ويتكلم عن ظهور الانتخابات والتفوق^١ السالح لمرشحي الوفد معتمدا على جريدتي : الأهرام والبلاغ ، ثم يحاول عرض دلالة ذلك الفوز على اتجاه الرأي العام ، سيما فيما يتعلق بشعوره نحو القضية الكبرى فيقول بأن « البلاد كانت بذلك تعتنق مذهب الوفد المصرى فهي ترى أن السعى بالطرق المشروعة ومنها المفاوضة هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الإستقلال التام . . »

ولا جدال في أن مصر كانت تعتنق مذهب الوفد وكانت على ثقة بزعم الثورة قبل كل اعتبار ، ولأنها كانت توليه هذه الثقة إنما اختار السبيل لحل القضية الوطنية . وأخذ يعرض أقوال الصحف البريطانية في نتائج الانتخابات من خلال تلغراف خاص لجريدة الأهرام وكذلك الجرائد الوطنية .

تراه يعرض المادة عرضا دون إستشارة مراجع عن الصحف ولا محاولة للدراسة بل- اكتفاء بالعرض بالأسلوب الصحفي .

وينتقل إلى الفصل الثاني فيبدأ باستقالة وزارة يحيى إبراهيم ، ويعرض نقدا لأعمال وزارته ثم يعرض أعمالها عرضا خفيفا ثم ينتقل للفصل الثالث فيتحدث عن وزارة سعد زغلول وتوليته الوزارة وقبوله ذلك ثم عن كتابي تأليف الوزارة ويهتم في الفصل الرابع بأعمال وزارة الشعب من تعيينات وتنظيمات جديدة وتصرفها لإزاء المسجونين السياسيين ويشرح أحمد شفيق مدى نجاح سعد في ذلك ، بعد استشارة الإنجليز على أنه كان في هذا أيضا كما مضى في سابق نهجه يستشير الصحف أيضا دون أن يحاول تحقيق الأحداث بنفسه باستشارة المعاصرين مثلا وكان حريا أن يفعل ذلك على الأقل مع ما كان يبدو منها على جانب كبير من الأهمية .

ثم ينتقل بعد ذلك في تستك كعادته في العرض إلى الحديث عن مقبرة توت عنخ آمون ومن ذلك ينتقل إلى الحديث عن الزعماء الطرابلسيين اللاجئين إلى مصر فيحاول عرض

دراسة عنهم ثم يعرض انتخابات مجلس الشيوخ في الفصل الخامس والإستعداد لافتتاح البرلمان ثم افتتاح البرلمان فيصف ذلك وصفا شاملا .

وتجد مادة خصبة حول الحياة النيابية من ملاحظاته حول البرلمان إلى حديثه حول خطبة العرش والرد عليها معتمداً على بعض الصحف المعاصرة ، فقد أخذ يعرض نشاط البرلمان في مجلس الشيوخ ومجلس النواب حول مسألة خطبة العرش فيعرض لبعض الخطب التي أُلقيت والأحداث التي دارت متبعا في ذلك سير أعمال المجلسين في ذلك الموضوع وكان يرجع في ذلك إلى مضابط المجلس ولكنه مع هذا لا يكاد يمس مع الحياة النيابية حتى يقطع ذلك الموضوع فيتكلم في تشييب عن موضوع الخلافة ، وفي الفصل السادس ، وقد أثيرت في شهر مارس كمسألة شغلت أفكار العالم الإسلامي بأسره

وقد حاول أن يقدم في هذا عرضا تاريخيا عن حكم سلاطين آل عثمان وأثر الخلافة وتاريخ تركيا إلى عهد الكمالين وإلغاء الخلافة ثم يتحدث عن وقع ذلك الخبر في مصر ويقول « ولقد كان في مصر لإجماع على بقاء الخلافة » .

ويعود أحمد شفيق ثانيا إلى الحياة النيابية فيكتب في الفصل السابع عن الهيئة التشريعية الأولى وما تبع ذلك من أعمال البرلمان ومناقشاته فيعطينا مادة خصبة تهتم مؤرخ التاريخ النيابي لمصر الحديثة فيتابع جلسات المجالسين عن لجنة الطعون فيعرض ذلك ويفصله تفصيلا . ويتابع الجلسات فيتحدث عن مكافأة أعضاء مجلس النواب وتقديم مشروع ميزانية الدولة المصرية وإحالة اللجنة المالية وقد عرضت لجنة المالية مشروع قانون خاص بتقرير مكافأة لأعضاء البرلمان ثم يعرض مسألة المفاوضات التي أثيرت في ذلك الوقت مع بعض .

أخذ شفيق يتعقب موضوع المفاوضات الذي كان قد أثير في المجلس ثم أخذ يستعرض أقوال الصحف عن عقبات المفاوضات في جريدتي السياسة والبلاغ وتابع مناقشات المجلس في عرض الرغبات التي كان ييدها الأعضاء ومسألة مشروعات السودان . ثم ينتقل لمجلس الشيوخ ومناقشاته في الفصل الثامن فيتكلم عن مكافأة الأعضاء ومحادثات الصحف التي اهتم بها فحاول عرض أول القضايا التي هاجمت بها الوزارة :

رجال الصحافة ، والأشخاص الذين ينشرون آراءهم فيها ، وقد عمدت الوزارة إلى محاسبة الصحف بمصر على كل كبيرة وصغيرة كما حدث مع جريدة الكشكول والأخبار واللواء ومع أفراد هذه الصحف ، وكانت تشتد في المراقبة حتى غدا ثمة عدد ملحوظ من القضايا المرفوعة ضد الصحف .

وقد حاول شفيق في هذا العرض أن يستخدم مذكراته في تسجيل ذلك الحادث من هذه الحولية فثبت هنا ما سمعه وما رآه شخصيا .

ثم ينتقل المؤلف إلى مسألة السودان فينقل لنا عنها من جلسة ٧ يونيه فيتابع الحديث بين الصوفاني وسعد حول هذه المسألة وقد سأل الصوفاني رئيس الوزراء عن طريقة علاج مسألة السودان وهنا شرح رئيس الوزراء الطريقة لعلاج المسألة وقال « لا يرى طريقة عملية إلا المفاوضة وأنها هي السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى إثبات حقوق مصر » .

ورغم أن جلسات مجلس النواب كانت بوجه عام حافلة بالموضوعات المختلفة التي وردت عند الحديث عن الميزانية فإنه لم يعرض منها إلا ذلك .

ويتكلم عن أزمة وزارية بسبب السودان فيدرسها من خلال ما جاء عنها بجملة مجلس النواب في ٢٩ يونيه وبين موقف المجلس ورئيس الوزراء منها ، فقد جاء في بعض التصريحات : أن المفاوضات ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير فأعلن سعد : أنه صرح مرة بأنه يستنكر هذا التصريح وقال موجها الكلام للنواب « ولقد سبق أن قلت لكم إنني إذا لم أجِد طريقا للمفاوضة على غير هذا الأساس فأني لا أدخل في المفاوضات أصلا . . . » وأنه إذا لم يصل إلى هذا فإنه يتخلى عن الحكم فأيدته المجلس وأعلن ثقته به بالإجماع ، ومع هذا طلب إليه المجلس أن يعرض على الملك الثقة به عندما يعرض استقلاله وقدم سعد استقالته ولكن الملك « ألج عليه في البقاء » .

ثم تابع شفيق الموقف في أطرافه الأخرى بين الصحف ، وكانت ترى إلا مسوغ لاستقالته وكان الرأي العام — كما تجل من المظاهرات التي قامت لتأييد الوزارة —

يطلب منه البقاء في الحكم ، وقد جاء ذلك من شقيق عرضا مريحا للذهن وقد تابع ذلك .
أيضاً بين جلسات مجلس الشيوخ .

ويتكلم عن ميزانية الدولة في جلسة السبت ٢٦ أبريل وبيان وزير المالية المطول .
عن سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ فيعرضه في مقتطفات ، فيتابع عرض بعض الضرائب ومسألة
أموال الحكومة المودعة في البنك الأهلي ومسألة الموظفين ومرتباتهم وكثرتهم ونفقات
جيش الاحتلال ، حتى انتهى المجلس من نظر الميزانية ولكنه لم يعرض آراءه عن ترتيب
هذه الميزانية ولجأ إلى آراء الجرائد المعارضة في انتقادها الحكومة حول ذلك الترتيب ،
علماً بأن مضابط المجلس كانت كافية للرجوع إليها ، ثم تكلم عن مسألة ديون الجزية
التي كانت ضمن المسائل التي أثارها الصحف المحلية بمناسبة عرض هذه الميزانية واستغلال
بعض الجرائد لها .

وعرض شقيق مسألة السودان في الفصل التاسع ، كشكله من أعقد المسائل التي
تناولها التسوية النهائية للمسألة المصرية ، وكانت تلك تشغل بال الرأي العام فأخذ
يعرض المسألة فيبدى ميول الإنجليز للانفراد بالحكم في السودان ويستمر في عرضه
للموقف مستنداً على بعض مقالات نشرتها الصحف المعاصرة المحلية كالقلم والأخبار
والأهرام والسياسة ثم الاجبشيان جازيت والجورنال وبعض الأحاديث الصادرة عن سعد
وعبدالعزیز عزت ، وأخذ يتابع الموقف ثم يعود إلى مجلس النواب فينتقل إلينا من إحدى
جلساته المنعقدة في ٢٣ يونية اتجاهاً نادى به الصوفاني والرافعي ، ويلفت الأنظار إلى
ما يحدث في السودان ، وموقف رئيس الوزراء ومشاركة حكومته لهذا الشعور بالنسبة
للسودان ، وكيف ينظر بعين المقت لأعمال الإنجليز ، وأخذ يعرض المسألة من وجهة
نظر بريطانيا من خلال بعض التصريحات والخطب ومن خلال ما نشرته الصحف
البريطانية مثل الديلي أكسبريس والديلي تلغراف والديلي كرونكل والتيمز والمورنيغ
بوست وغيرها ، ويتابع الموقف في السودان نفسه ومظاهراته نقلاً عن التيمز والأهرام
وبعد أن عرض لبعض آراء نواب المعارضة في مصر ، حاول تعليل ظهور مسألة السودان

بشكلها الحاد فقال : بأن ذلك قد بدأ في البرلمان المصرى لإبان تقرير الميزانية ومحاولة ضم ميزانية السودان لميزانية مصر .

ولقد أولى شفيق هذه المسألة إهتماماً كبيراً لأنها كانت مسألة تشغل أذهان كل الناس والمسؤولين فى الداخل والخارج ، وقد قام بعرضها كما رأينا مستقاة من الصحف .

ويأتى الباب الثانى من الحولية فتجد الفصل الأول يبدأ بمسألة الاعتداء على حياة سعد .

بدأ ذلك يعرض القضية فيعرض آراء بعض المصريين عن دخول المفاوضات ، والدوائر السياسية المتصلة بالوفد وبعض الصحف وعن أسلوب المفاوضة فى حل المسائل المتعلقة ببريطانيا .

وكان من الجلى أن يميل سعد إلى قبول الدعوة التى كان قد وجهها إليه ثمانية من النواب البريطانيين ، وأن تجرى المفاوضات فى شهر يولية . وقد انتهز أحد الشبان فرصة سفر سعد إلى الاسكندرية ، وأطلق عليه رصاصة أصابته فى ذراعه الأيمن ، ولكنه نجى من الحادث وكشف الشاب فى ادعائه عما حمله على ذلك وهو رغبة سعد فى المفاوضة ، ويمضى المؤلف فى عرضه للحادث معتمداً على صحف البلاغ ، والسياسة ، ويحاول التعرف على ما ينتمى إليه المجرم ، ولكنه لم يستطع كعاصر أن يحقق ذلك الحادث فيزيد حقيقته التاريخية استجلاء ، وكان استقراؤه لمجرى التحقيق يحتاج لمزيد من الدقة . وأخذ يعرض لآراء الخاصة التى حاولت تعليل لاندفاع الجانى ، وذلك بين الصحف واخصها البلاغ ، من أن الأمر كانت له علاقة بالخديو عباس .

ويتكلم عن سعد والمفاوضات ، فيذكر سفره إلى الاسكندرية ، ومقابلات الشعب واحتفاؤه به أينما سار فى الاسكندرية ، وبين المحطات ، وفى الاسكندرية ، وكيف كان فى حاجة إلى السفر « على أثر الجناية » إلى أوروبا للاستشفاء ، على أساس أنه إذ وجد الفرصة لا يحجم عن المفاوضة .

ذكر الحفاوة به في الأسكندرية والخطب التي ألقى وخطبة سعد مستندا في ذلك إلى لإعداد جريدتي الأهرام والبلاغ وغيرها من الصحف التي رجع إليها وقد استنتج من أقوال سعد « ومن قرائن الأحوال » أن سعدا كان عازما على المفاوضة دون الإرتواء عليها « على قول الأهرام » ويحاول إلقاء ضوء على الموقف فيقول « وإذا رجعنا إلى قرارات البرلمان وإلى تصريحات سعد باشا عرفنا بلا صعوبة وبلا تكهن القواعد التي رفضها سعد للاتفاق مع الانجليز وهي إذا كانت جمعت بقوله « الاستقلال التام لمصر والسودان » فإنها بسطت بما قاله لمندوب جديدة التيمس بأنها لا تحول إنجلترا حقا لم يكن لها قبل الحرب » .

ويعود فيعرض آراء الأحرار الدستوريين ثم يتابع تفاصيل رحلة سعد من مرسلها إلى باريس إلى لندن وأحاديثه فيعرضها عرضا نقلا عن الصحف المحلية والأهرام ثم يتكلم بعد ذلك عن تعديل قانون الاجتماعات في مجلس النواب ، ويتابع أقوال الصحف في الأخبار والسياسة ثم ينتقل لختام أعمال البرلمان فيقول « أما الأعمال التي قام البرلمان بها فإنها على كثرة ما فيها من اقتراحات كانت يسيرة كما يدعى البعض » . ويعود ليطرق موضوع السودان في الفصل الثاني فيكتب عن حوادث السودان بعد أن كان السبيل قد انقطع بالحديث عنه يتداخل موضوعات أخرى وهو يتشعب في العرض .

فأخذ يقص علينا حوادث السودان المشربة بعطف نحو مصر تلخيصا من الصحف المحلية ، وكذا المظاهرات والإعتداءات وغيرها مستقاة من الصحف أيضا . وهو بعد ذلك ينتقل للمفاوضات فيتابع رحلة سعد من باريس إلى لندن مستندا إلى تلوغرافات الأهرام .

ثم يتكلم عن مشكلة الحج والعلاقات بين مصر والحكومة الحجازية ولا يلبث أن يرتد إلى السودان أيضا فيتابع أحداثه في اقتضاب .

وينتقل إلى الفصل الرابع ، ليتكلم عن مسألة الحدود الغربية فيهم بتحديد مواقع

السلام وواحة جفوب مع ذكرى من معالمها ، وكيف انتهزت إيطاليا فرصة حدوث أزمة السودان فقامت بحمل الوزارة على النزول عن هذه الواحة لإيطاليا وكيف أذيع أنها تريد أن تعتمد على القوة للوصول إلى غايتها ، وذلك نقلا عن الأخبار وكيف كان شعور حكومة مصر وجمهورها ، ثم يوالى شرح موقف بريطانيا وما تلا ذلك من محاولات لحل الموقف ومضى — كما دته — ينقل عن إحدى الصحف الانجليزية ، موقف سعد ومباحثاته مع سفير إيطاليا في باريس وعن صحيفة أخرى عن سير المفاوضات بين إيطاليا ومصر بشأن الحدود إلى أن أصدرت الحكومة المصرية بلاغها عن وجود حركة عسكرية في غرب السلام لاحتلال جفوب فاهتم مجلس الوزراء بذلك ثم يتابع المحادثات بين الحكومة بشأن ذلك .

ثم يغير وجهته فيتابع مفاوضات سعد وهو يقيم في باريس في ترقب لبدايتها ، فيشرح ظروف المفاوضات وكيف أنها لم تبدأ لعدم تحديد موعد لبدايتها وكيف أن ذلك قد انتهى بدعوة مكدونالد لسعد في ١٦ سبتمبر إلى المفاوضة في لندن ، وأخذ يتبع أخبار المفاوضات وتعليقاتها بين الصحف المحلية والأخبار والسياسة والأهرام والبلاغ ثم يتابعها بين الصحف الانجليزية إلى بداية الاجتماع معتمدا على برقيات الأهرام والبلاغ والمقطم ثم يتابع بعد ذلك أنباء الصحف الاجنبية من الديلى تلو تلو إلى السندى تيمس والديلى ميل والأهرام ثم سير الدور التمهيدى لهذه المفاوضات في لندن واستقبال سعد من المصريين المقيمين هناك ، ثم انقطاع المحادثات وعودته لمصر وقد جاء نشرة للكتاب الأبيض الانجليزى عن المفاوضات التى دارت مقيدا ، فقد كشف ذلك عن مدى إخلاص سعد لقضية البلاد ثم أخذ يعرض أقوال الصحف البريطانية والمصرية حول المفاوضات واتجاهاتها وإلى تنبع الأحداث حتى عودة سعد إلى مصر .

وأخذ يعرض الحوادث من خلال الصحف المحلية المعتادة ، وبيان قلم المطبوعات ، وبلاغ حكومة السودان ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وتناول صحف القاهرة له من الأهرام والسياسة وغير ذلك .

ثم لا يلبث صاحب الحوليات أن يترك ذلك لينتقل إلى موضوع آخر في الفصل الخامس. فيتكلم عن إصلاح الأزهر ، وإضراب الأزهرين ، وموقف حكومة سعد من ذلك ، وأخذ يعرض رأى الجرائد الإنجليزية بنشر ذلك الحادث دون محاولة يديها من ناحية بشأن ذلك .

ثم يمضى فى متابعة الموقف السياسى بين الصحف ، ثم ينتقل إلى الكتابة عن إشاعة استقالة الوزارة ومحاولة سعد الاستقالة لضعف صحته ، ثم موقف النواب فى بداية الدورة البرلمانية الثانية وقرار الأكرية بإعلان الثقة بالوزارة ، ولم يحاول شفيق فى هذا أن يتحرى الموقف من أطرافه باستشارة بعض الثقات والرجوع إليها أو استقراء الحوادث وقد كان متبعاً لها ، فلم يخرج بهذا بتعليل للاستقالة تعليلًا شافياً ١١ ويمضى فى عرضه ليقول إن سعدا قد سحب استقالته ، بناء على الإجماع على بقاءه .

وينتقل شفيق بعد هذا الموضوع إلى موضوع آخر فى الفصل السادس ، وهو مقتل السردار ، فذلك الحادث التاريخى الذى كانت له آثاره القوية فى تصفية جهاز الثورة السرى والتنكيل بدعاة التطرف ، وتمكين الرجعيين من إدارة دفة الأمور السياسية فى البلاد .

ورغم أهمية هذا الحادث فلم يتبع فى الكشف عنه وعرضه غير ما اتبعه من قبل فى عرض الأحداث ، فقد حاول عرض الحادث من خلال البيانات ، ونشرات الصحف دون تحرى الموقف ، ثم يعرض المذكرتين اللتين قدمهما المندوب السامى إلى سعد ويتابع موقف النواب والوزارة وردها على اللبى ، ورد دار المندوب السامى على رفض مصر تلبية مطالب حكومة بريطانيا الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من البلاغ المقدم ، وإرسالها التعليمات لحكومة السودان بإخراج جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية من السودان وإطلاق يدها فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة ودفع الغرامة وقدرها ١٠ مليون جنيه فوراً .

ويتابع الموقف هكذا حتى استقالة وزارة سعد فى ٢٣ يولية وقبلها ثم يأتى على نص.

الاستقالة والكتب المتبادلة وموقف المجلسين في صورة عرض عام واحتجاج الشيوخ والنواب ويتابع بعض أقوال الصحف المحلية عن الموقف .

وينتقل للباب الثالث والأخير بالكتاب وهو عن وزارة أحمد زيور وهو أول باب له عنوان شامل ثم يبدأ بالفصل الأول عن تأليف الوزارة الزبورية .

وهكذا يعرض الحوادث فلا يستخدم إلا الصحف والأحداث السياسية كما تعرضها الصحافة ، وتزيدها لإيضاحاً بالمستندات والوثائق المنشورة أما الدراسة فكانت محاولات خفيفة وقارية ، هاذ الحادث لا يستطيع بهذا العرض معرفة كنهه إلا إذا قرأ مذكرات سعد أو أية مذكرات شخصية معاصرة ولم يستطع أحمد شفيق ، وكان معاصراً وله سابق معرفته بهذا النشاط ، أن يعرف ما وراء هذا الحادث ليعرف المدير الأكبر له بل ولم يبدأ أية محاولة لهذا ، تشير حتى إلى ملامح الطريق لذلك وهو الحادث الذي أجهز على الثورة .

وبدأ عهد جديد في وزارة أحمد زيور ، فيعرض تأليفها كما جاء في الكتابين المتبادلين التقليديين بين أحمد زيور وبين السراى ، ثم تأجيل البرلمان ويتابع الموقف حتى القبض على بعض أفراد الجهاز السرى للثورة دون أن يفصح عن ذلك ويتابع الموقف عن احتجاج الوفد المصرى لدى الدول الكبرى ولدى عصبة الأمم واحتجاج الهيئة الوفدية على تصرفات الوزارة .

ثم يتكلم عن سياسة الوزارة الزبورية وتسليمها جميع المطالب الإنجليزية .
ويأتى الفصل الثانى فيتحدث عن الأزمة وعصبة الأمم ويتابع الموقف الدولى وتحالف الدول الإستعمارية فرنسا وإيطاليا مع إنجلترا في مواجهة مصر وعدم رغبتها في التدخل في شئون مصر ويتابع الموقف فيصور محاولات جعل المسألة ، مشكلة دولية وكيف كان ذلك يمشى في تعثر ، وقد جاء عرض المؤلف هنا للموقف الدولى عن طريق بعض الأحاديث والصحف كافياً لبيانها إلى حد كبير .

ثم يتابع السير مع الموقف فيذكر لنا قصة مؤامرة كان قد دبرها بعض المصريين

المتحمسين ضد وزراء بريطانيا واللبنى نفسه ، ويعتبرها قصة غريبة ويتابع أثر ذلك في انجلترا نفسها وينتهى إلى أنها قصة مختلفة مرتبة ترتيبا ، وكانت القصة ، وهى من نشاط الجهاز السرى للثورة ، فى حاجة إلى مزيد من الدراسة لوجه التاريخ .

ثم تكلم عن الدعوة لمؤتمر وطنى على أثر تهادى الانجليز فى الخطة التى رسموها لتنفيذ مآربهم فى مصر والسودان فيما يتعلق بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير فيتابع ذلك ثم يعرض فى الفصل التالى موضوع حل البرلمان بعد تأجيله .

وهكذا مضى شفيق فى أجزاء الحولية على هذا النسق من عرض المادة فى نسق كان من الممكن أن يبدو أكثر وضوحا إذا ما راعى التقسيم الموضوعى لا مجرد سرد موضوعات لا ترتبط ببعضها كما أنه اكتفى بعرض مادته بالنقل عن الصحف ويعرض بالمستندات وكان يتحرز فى إخضاعها للفحص والنقد مكتفيا بإستقصاء مادتها من أفواه المسئولين السياسيين المعاصرين ، ولعله شاء بهذا أن يجعل من الحولية مجرد عرض للأحداث وجريدة جرائد العصر .

ولقد سار هكذا فى سائر الأجزاء ولكنه تميز عن الحولية السابقة فى أنها قسمت تقسيما زمنيا منحها مزيداً من الوضوح فى العرض خلال فترات زمنية متتابعة بينما كانت الحولية الأولى مقسمة إلى أبواب ، ثم إلى فصول تحتوى كل منها على موضوعات لا يمت الكثير منها بسبب للآخر ولاهى من أحداث فترة زمنية واحدة من فترات هذا العام .

أخذ شفيق لإبتداء من الحولية الثانية التى كتبت عن سنة ١٩٢٥ ، إلى الحولية السابعة يقسم المادة متبعا المنهج السابق فى عرض مادتها إلى أبواب ، كل باب يحوى أحداث شهر بأكمله ، ثم يقسم الشهر إلى فصول كل فصل احتوى على بعض الأحداث .

وقد احتوت الحولية الثانية — وهى أضخم من الحولية الأولى كما ذكرنا — على الكثير من المعلومات عن العام البرلماني الثانى عام ١٩٢٥ ، وقد سماه برلمانيا فى شئء من التحوز « فالحقيقة أن البرلمان لم ينعقد فى غضون هذه السنة إلا بضع ساعات » فلم يكده مجلس النواب يشرع فى تأليف هيئة مكتبة حتى باعته مرسوم الحل .

وقد جاء هذا السفر ضخماً كما قلت ، لأنه حاول تتبع النزاع الحزبي العنيف الذى استنفد مجهوداً ضخماً من الزعماء وذوى رأى ، وقد حرص على تسجيل أقوال الزعماء وأفعالهم كوثائق اعتقد فى قيمتها التاريخية ، وبهذا تضحى الجزء الثانى من الحوليات .

ولقد تناول الباب الأول شهر يناير ، وانقسم ذلك إلى فصول تناول الأول منها الوفد والعرش ، واستقبالات الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية ودعوى مساعى الوفد لدى دار المندوب السامى ، وغير ذلك مما يضع القارىء أمام مرحلة جديدة من تاريخنا عقب الثورة بعد استقالة سعد وتولية وزارة زيور الحكم عقب مقتل السردار ، وكانت السياسة البريطانية تتجه لنزع تلك الثقة التى كان يتمتع بها الوفد المصرى وكان من مظاهر تلك السياسة فى الداخل أن قامت حركة ترمى إلى تأليف حزب جديد تنصره حكومة زيور ويؤيده بعض من كان لهم نفوذ قوى من رجال القصر وقد تجلّى ذلك فى مستهل العام ، فقد بدت حركة حزبية تدبر أموراً ذات خطورة تمس وحدة الوفد والشعب وتماسكه أدت إلى تفتت وحدة الوفد ، باستقالات متتابة من نوابه وشيوخه وشخصيات الكبرية .

يتابع ذلك أحمد شفيق ، بين الصحف الإنجليزية ثم استقالات النواب والشيوخ من الوفد وبين الصحف المصرية المحلية . ثم دعوى مساعى الوفد لدى المندوب السامى التى دسها له المفرضون ، ثم ينتهى هذا الفصل ، لبدأ الفصل الثانى فيعالج تأليف حزب الاتحاد فيلخص أقوال الجرائد عن حزب الاتحاد وآراء الجماعات والأفراد عن هذا الحزب ورأى سعد فى الحزب الجديد والانتخابات أما الفصل الثالث فقد تناول الوزارة وموقفها والانتخابات مع إبدائه بعض ملاحظات حول الوزارة مما يتعلق بموقفها ثم فى الفصل الرابع عرض معلوماته عن رجال الأزهر وموقفهم من تأييد هذه الوزارة ولولائهم للسراى ثم يتكلم عن موقف الوزارة الجديدة والسودان فى الفصل الخامس فيما يتعلق بقوة الدفاع السودانية وطلب توسيع الأراضى الزراعية فى السودان وغير ذلك .

وقدم عرض ذلك ، كما استقاه من الصحف أيضاً وتعليقاتها السياسية حول هذه الموضوعات ، أجنبية كانت أو محلية ، عرضاً جعل هذا الفصل أطول من سابقه .

ثم يبدأ الباب الثاني من شهر فبراير ' فيتناول في الفصل الأول منه محاولة تحميل سعد تبعة الأزمة القائمة ، مع أقوال الصحف عن الوفدية واحتجاج الوفد على السياسة الانجليزية ثم السودان ، وينتهي الفصل بآراء الأحزاب المعارضة للوفد بنفس الأسلوب مستخدماً نفس نوع المصدر .

ويتبع ذلك الفصل الثاني ، متضمناً تعليقات الصحف المصرية عن أطماع « اتحاد الجالية البريطانية في مصر » وعن خطه وزير خارجية إنجلترا عن مصر ، ويمضى بعد ذلك في الفصل الثالث فيحدثنا عن تصرفات الوزارة الزبورية في الانتخابات وتعديل بعض الدوائر الانتخابية وسقوط سعد في انتخابات الدرجة الأولى وحمله التيمس على سعد ، وخطبته في الطلبة وغير ذلك ، وفي هذا يمضى كنهجه ليكتفى بعرض الخطب وأقوال الصحف وتعليقاتها والبلاغات الرسمية ويكتفى بعرضها ثم يفرد الفصل الرابع ليتتبع فيه شئون السودان والوزارة والديوان واتجاهات السياسة الانجليزية منه ثم يتكلم عن اقتراح غريب لحل المسألة المصرية في الفصل الخامس وهو تعطيل البرلمان لأجل غير مسمى مع بقاء أحكام الدستور الأخرى نافذة فيقرر ذلك على لسان الصحف ثم يعود ليفرد فصلاً خامساً وهو الفصل السادس ، عن موقف إيطاليا من الحدود الغربية وموقف حكومة مصر وصحافة بريطانيا ، وفي الفصل السابع يتكلم عن الحالة الداخلية وعلاقة الوزارة بالازهر في بضع صفحات ، وقد انفرد الفصل الثامن بالحديث عن شئون تعيين الموظفين بمراسيم وشئون الموظفين الأجانب ثم يورد بعد ذلك متفرقات جاء أهمها عن العثور على عصاة القتل السياسى والإفراج عن النقراشى وغير ذلك .

ويعرض في الباب الثالث حوادث شهر مارس وقد دار الفصل الأول منه حول الانتخابات أيضاً وحملة الدستوريين على السعديين مع بضع خطب وأحاديث عن تعديل قانون الانتخابات ، فقد استمرت في هذا الشهر المعركة الانتخابية واشتمل الفصل

الثاني على نتائج الانتخابات وأقوال الصحف الانجليزية وغير ذلك ، وتضمن الفصل الثالث استقالة وزارة زيور ، وتأليفها للمرة الثانية ، وخطب سعد في الوفود ، وتطبيق قانون الاجتماعات مع أحاديث وآراء وتصريحات متناثرة ، ثم يتكلم عن افتتاح البرلمان وحل مجلس النواب مرة ثانية ، مع عرض أسباب حل المجلس في الفصل الرابع ، ثم يعود ويذكر متفرقات عن إشاعة استقالة النبي ومجرى الأحداث في السودان ، ومسألة الحدود الغربية وغير ذلك .

وتناول الباب الرابع حوادث شهر ابريل ، فتكلم في الفصل الأول عن سياسة الحكومة وموقف الموظفين من الإشتغال بالسياسة وفي الثاني الميزانية العامة والتمثيل الخارجي كما عرض في الفصل الثالث مسألة حدود مصر الغربية وأقوال الصحف ومذكرات دارت بين مصر وإيطاليا وموقف بريطانيا من الأزمة وفي الفصل الرابع تحدثت عن مكافأة أعضاء البرلمان وبعض المسائل الأخرى .

وتناول في الباب الخامس أنباء شهر مايو فتكلم في الفصل الأول منه عن ميزانية الدولة سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ وفي الفصل الثاني عن استقالة وزير المواصلات ثم في الثالث عن المستشار القضائي وحفلة تكريمه ، وفي الرابع عن استقالة النبي وموقف الاحزاب منها ، ثم في الخامس عن الحدود الغربية واقترح مسألة جغوب ، ثم يعود للسودان ومشروعات بريطانيا فيه في الفصل السادس إلى أن يأتي على المتفرقات ، وكان أهمها عريضة المحامين للملك وإشاعة سفر سعد ، وعن الجزية المصرية ومصر ومؤتمر السلاح ولقد عرض في الباب السادس أنباء شهر يونية .

جاء الفصل الأول عن النضال بين الأحزاب المصرية ، والثاني عن سفر النبي ، والثالث عن الحكم في قضية قتل السردار ، ثم باقي المتفرقات عن توسيع قناة السويس ومشروعات الري الكبرى ، وغير ذلك لينتهي بهذا ذلك الباب القصير .

ولقد بين الباب السابع حوادث شهر يولية ، وجاء الفصل الأول عن الوزارة المصرية والأحزاب ، ورأى سعد والحالة القائمة وسياسة بريطانيا في مصر ، والفصل الثاني

عن سياسة المندوب السامى الجديد ، والثالث عن سفر زيور لانجلترا ونشاطه هناك والمآدب التى أقيمت له وتعليقات الصحف على زيارته ، ثم جاء الرابع عن الترتيبات التى أدتها الوزارة للصحافة المصرية ، ورأى سعد فى التعديل ومظاهر الاحتجاج عليه وآراء الجرائد الأجنبية ، وينتهى هذا الباب بمتفرقات ، جاء أهمها عن اللورد اللبى فى انجلترا ، ثم عن اتفاق انجليزى لإيطالى وعن سردار الجيش وغير ذلك مما انتهى به هذا الباب .

أما الباب الثامن فقد اهتم بحوادث شهر أغسطس ، فجاء الفصل الأول يعرض لنا أعمال الوزارة الزبورية ، ويتكلم الثانى عن الإسلام وأصول الحكم ، ومحاكمة المؤلف ومناقشة الصحف ، ثم تضمن الفصل الثالث بعض المتفرقات وفقاً لعادة شفيق فى إنهاء كل باب من حولياته .

ويتكلم الباب التاسع عن حوادث شهر سبتمبر ، فيتناول الفصل الأول منه آثار الحكم على الشيخ على عبد الرازق ، ثم لإقالة وزير الحفانية ، ثم يختتم هذا الباب بمتفرقات كان أهمها ما جاء عن ثروت فى لندن .

أما الباب العاشر فقد تناول حوادث أكتوبر فى أربع فصول ، جاء الأول منها يعرض أنباء المعتمد البريطانى الجديد فى مصر ، وهو يقدم أوراق اعتماداه وطوافه بالأقاليم وزيارة سعد له والثانى يهتم بموقف مصر السياسى والدعوة لمؤتمر وطنى وسياسة الدسائس وغير ذلك ، والثالث عن بعض القوانين والمنشورات أما الرابع فقد تضمن متفرقات كختام لهذا الباب .

ولقد تناول الباب الحادى عشر حوادث شهر نوفمبر فى ثلاث فصول تناول الأول دعوة البرلمان للانقضاء والثانى عن الاجتماع فى النادى السعدى لذكرى ١٣ نوفمبر والثالث ختام الباب عن المتفرقات .

أما الباب الثانى عشر فتناول حوادث شهر ديسمبر فى خمس فصول وفى ختام هذه الحولية ذكر شفيق كماداته فى ختام كل حولية ملخص الأحداث فى عرض سريع .

وتقرأ الحولية الثالثة ، فترى مادة خصبة لحوادث مصر سنة ١٩٢٦ في نهضتها السياسية العملية والاقتصادية وفي علاقتها بالدول الأجنبية .

فقد انقسمت الحولية الثالثة إلى اثني عشر شهراً عرض فيها للأحداث السياسية مجرد عرض كعاداته دون ما دراسة مستفيضة ، فتناول في الفصل الأول من الباب الأول موقف الوزارة الزبورية ، ودعوة الوزارة للاستقالة والدعوة لاجتماع البرلمان القديم ، وفي الفصلين الباقيين من هذا الباب تابع حديثه عن الانتخاب وفكرة مقاطعتها واللجنة التنفيذية للأحزاب المؤتلفة والمندوب السامي في افتتاح خزان ميكوار ، وغير ذلك من المتفرقات .

وتكلم في الباب الثاني في فصوله الثلاث التي انقسم إليها ، عن الأحزاب المؤتلفة والأزمة الدستورية وعن اجتماع المؤتمر الوطني وجلساته وعن اتفاق جفوب مع متفرقات أخرى .

وفي الباب الثالث تكلم في فصله ، عن سياسة الأحزاب المختلفة واستقالة عبد العزيز فهمي من حزب الأحرار واصطدام الائتلاف ببعض الاعتبارات وغير ذلك مما جاء خلال متابعته الأحداث الجارية .

أما الباب الرابع ، فبدأ بحركة الانتخابات وسيرها ، ويتابع ذلك بعرض متفرقات عن الاتفاق التجاري بين مصر وألمانيا وغيرها وانتخابات بلدية الإسكندرية وهبوط أسعار القطن .

ويأتي الباب الخامس ، بحوادث شهر مايو عن قضية الاغتيال السياسي والوزارة الزبورية والمتفرقات الأخرى .

أما الأبواب التالية ، فقد تناولت في فصولها التي انقسمت إليها ، حوادث شهر يونية عن الأزمة الوزارية عقب الانتخابات وأعمال وزارة زيور وحوادث شهر يولية عن الحالة السياسية والائتلاف بين الأحزاب ثم أبناء شهر أغسطس كما (١٠ - أحمد شوقي)

تناول بعد ذلك فى الأبواب التالية مسألة افتتاح البرلمان والمحادثات السياسية ثم الأزهر والإصلاح وغير ذلك .

ولسنا بحاجة إلى مزيد من التفصيل لبيان المنهج الذى عرضت به الحوليات ، فقد مضت فى ذلك على نفس المنهج فكانت تسجيلا لأحداث مصر السياسية لا دراسة لها ، فخرجت الحولية الرابعة تحمل تفاصيل عن القضية المصرية ، وموقف الأحزاب السياسية منها ، وتولى ثروت مكان عدلى فى الوزارة ونكلمت عن المفاوضات ، ثم افتتاح البرلمان وغير ذلك من الشؤون الفرعية مما استغرق ٢٨٢ صحيفة .

وصدرت الحولية الخامسة فى سنة ١٩٢٨ تتابع سرد المادة التاريخية الغزيرة التى تميزت بها الحوليات فأحتوت حوادث جسيمة ، وقد جاءت هذه الحولية أضخم لاحتوائها جميع حوادث مصر فى هذه الفترة الأخيرة مرتبة حتى تاريخ حدوثها سواء ما كان منها خاصا بالمفاوضات المصرية ، أو ما يقع فى داخل البلاد سيما أعمال البرلمان والوزارات وما تكتبه الصحف الكبرى تعليقا على هذه الحوادث .

وقد جاءت أضخم الحوليات السابقة من حيث المادة ، إذ بلغت ١٥٢٦ صحيفة ، وقد جاءت عن حوادث سنة ١٩٢٨ ، وقد كان ذلك العام له شأن فى تاريخ مصر ، وكان يرمز لاتجاه جديد فى حياة مصر السياسية ، وقد اشتمل على : أعمال البرلمان وضيوف مصر وملك الأفغان ، وتولى النحاس محل ثروت ، وتولى محمد محمود محل النحاس فى رئاسة الوزارة ، وتعطيل البرلمان ومشروعات الرى فى مصر والسودان ، وألوان من الصراع بين الوفد والوزارة .

وقد جاءت الحولية السادسة والسابعة فى حجم واحد ، فأحتوت الأولى الإتفاق على مياه النيل ومفاوضات محمد محمود - هندرسون ، وألوانا من الصراع بين الوفد والوزارة ، وتولى عدلى محل محمد محمود .

أما الحولية السابعة ف تضمنت حوادث سنة ١٩٣٠ ، من افتتاح البرلمان إلى مفاوضات النحاس - هندرسون ، وتولى صدق محل النحاس فى رئاسة الوزارة وتأجيل البرلمان

ثم صدور الدستور الجديد ، والحزب الجديد « حزب الشعب » .

ولقد اضطرت الحالة الصحية صاحب الحوليات السكف عن المضى فى كتابة الحوليات بعد صدور الحولية السابعة ، فأعلن ذلك فى الصحف وترك لمن يشاء الاضطلاع بعبء إصدار الحوليات التالية مع استعدادة لمساعدته ، ولكن لم يتقدم إليه أحد .

ولقد عمد إلى توزيع نسخ هذه الحوليات على الأفراد والجماعات والمساكن العامة هدية منه حتى بلغ مجموع ما وزع من ذلك نحو خمسمائة نسخة من كل حولية ، وقد طبع من الحولية الأولى ألفى نسخة ومن التى تلتها ألف نسخة ، أما المجلدات الأخيرة فلم يطبع منها سوى خمسمائة نسخة .

ولقد تجلّى من هذا العرض العام للحوليات ، أنها لا تعتبر دراسة تاريخية ، لأنها لم تقم على الدراسة ، وأنها لا تعتبر تاريخاً بالمعنى الصحيح ، لأنها كتبت فى عصرها ، بل مادة تاريخية غزيرة ، لم تتناولها يد النقد والتحليل — إلا لماماً — فمع أن صاحبها كان من القدرة على أن يزيدها إيضاحاً بمزيد من النقد ، فإنه كان يتحرز فى الخوض فى ذلك خوف الزلل ، فلم يقيم بتحقيق بعضها بنفسه أو دراسة وثائقها ، بل كان يكتفى بمجرد عرض المادة ، وإذا كانت مصادره الأساسية فى كتابة حوياته فى معظمها الصحافة ، فإنه لم يحاول من هذه الناحية أيضاً دراسة الآراء المتضاربة حول الكثير من موضوعاتها ، وإن لم تخل حوياته من آراء كان يحاول بها إلقاء بعض الأضواء على ما كان يعرضه من مادة .

إن قيمة الحوليات تكمن فى وجودها كمصدر تاريخى لا كتاريخ ، لقد جاء شفيق بحوادث ووثائق ومادة للتاريخ ، ولكن بقى أن يلقي عليها المؤرخ ضوء النقد والتحقيق لتكون تاريخاً فالوقائع والآثار كانت مغمورة بالأحوال بمحيط من الآراء والإرادات والانفعالات التى جاءت بتلك الحقائق والوثائق معبرة عنها ، ولم يبحث صاحب الحوليات هذه العوامل الخفية التى حركت الناس على الثورة ، أو الاختلاف

على نظم الحكم في أعقاب الثورة ، أو الاختلاف في المفهوم السياسى لنظام الحكم ، فلم يأت بتاريخ ولكن وفر أحد مصادره في شكل عرض عام خصب المادة وليس التاريخ غير طريقة بحث قبل كل اعتبار .

ولاذ يحرص صاحب الحوليات على أن يحتتم عهد كل وزارة في التدوين بتحليل شخصية رئيسها بتدوين الحسنات والسيئات فان ذلك لم يكن غير مادة يعرضها ، ودون أن تكون حكما على فرد ما ، فالحكم على الأحداث التاريخية يجب ألا يقوم إلا على أسلوب الحكم العام الذى يجب ألا يتبع غيره في دراسة التاريخ ، لا على أساس ميزان الأعمال ، الحسنات في كفة والسيئات في كفة .

فالحكم الصحيح ، هو ما يصدر تماما عن تقدير للأحداث أو الشخصيات وهى تتفاعل مع الأحداث بل وآثارها على ما بعدها وعلى المحيط الذى يذشأ فيه ، فالحكم على فرد ما يكون حكما عاما بمقدار تفاعله وتأثيره على مجرى التاريخ .

ولاذ تفقد الحوليات المنهج العلمى التاريخى بشكل لا تصلح به أن تكون تاريخا للفترة التى كتبت عنها ، فانها مهما يكن ، لم تفقد قيمتها كمصدر وسجل هام للتاريخ موثوق به ، فهى تحتوى على مادة خصبة قوامها الخطب السياسية والأحاديث التى تبرز دور الصحافة فى مسابرة الصراع السياسى ، فهى حقا أقرب لأن تكون كما أرادها صاحبها ، جريدة الجرائد المعاصرة ، فليست دراسة ولكنها تسجيل للحوادث الجارية تستهدف تيسير الرجوع إليها ، فهى حوادث يقول عنها صاحبها بأنها « لا يدونها غير الجرائد فلا تلبث أن تزول تلك الحوادث من الأذهان بمجرد إلقاء الجرائد من الأيدى » .

الفصل الخامس

مؤلفات أحمد شفيق

ولقد كان لأحمد شفيق - بجانب آثاره السابقة - ثلاثة مؤلفات أخرى تاريخية كتب اثنين منها بالفرنسية ، وهى الرق فى الإسلام الذى ترجم بعد ذلك إلى اللغة العربية ، والثانى وهو مصر الحديثة ونقوذ الأجنبي فيها ، والثالث باللغة العربية وهو قناة السويس .

ولقد جاء أول عهده بالتأليف ، فى موضوع الرق فى الإسلام ، وترجع ظروف تأليفه إلى عهد التلمذة فى الخارج فى باريس ، فقد حدث أن إزار كنيسة سان سلبس فى أول يولية سنة ١٨٨٨ فسمع كاردينالا ، كان رئيس القساوسة فى الجزائر - فى ذلك الحين - يلقي محاضرة عن الرق قال عنها ما يأتى « أن الرقيق انتشر فى أفريقيا انتشاراً مروعاً حتى بلغ مليونى نسمة ، وإذا استمرت الحال على هذا المنوال مدة خمسين عاماً فلن يبقى فى تلك الإرجاء إنسان حر إلى أن قال « ولم يزل الرق موجوداً على حدود مصر وفى زنجبار وبلاد العرب وعلى ساحل البحر الأحمر » ثم انتقل من ذلك إلى الطعن فى الدين الإسلامى ، الذى يبيح ، فى رأيه ، سوء معاملة الأرقاء حسب زعمه ، ثم نصح المستمعين بمحاربة الرق وتحرير الأرقاء .

لاحظ شفيق ما فى هذا الكلام من المغالطة والتهجم على دينه فجالت فى نفسه فكرة تأليف كتاب فى هذا الموضوع يبين حقيقة الرق فى الإسلام وظل هذا رأى يحتمر فى نفسه حتى أتم دراسته فى أوروبا .

ولما عاد إلى مصر أخذ يؤلف كتابه عن الرق فى الإسلام باللغة الفرنسية رداً على مزاعم ذلك الكاردينال ، وقد قام بترجمته بعد ذلك إلى العربية أحمد زكى مع بعض الإيضاحات .

ولقد انقسم الكتاب إلى ستة أبواب ، حاول بها المؤلف اعطاء فكرة عن تاريخ الرق منذ أن ظهر حتى اليوم في نطاق محدود ، فبعد أن افتتح الكتاب بمقدمة قصيرة ، تكلم عن الرق في الاسلام كتمهيد ، وقسم الكتاب أبوابا تناول الباب الأول ، الاسترقاق في الازمان القديمة ، وقد قسم الباب إلى فروع سبعة أى فصول ، تناول الرق فيها عند قدماء المصريين ثم الهنود والأشوريين والایرانیين والصينيين والعبرانيين والاعريق والرومان .

ثم انتقل إلى الباب الثانى ، فتكلم فيه عن الرق في القرون الوسطى وبعد تمهيد لذلك قسم الباب إلى ستة فروع أى فصول تناول فيها الرق عند العالين والرومانين والفرنج وعند القوط الشرقيين . والمباردين والانجليز .

وتناول الباب الثالث الرق في العصر الحديث فبعد تمهيد — أيضا — مضى يعالج الموضوع .

ثم مضى في الفصول التالية فتناول في الباب الرابع الرق في الديار النصرانية ، فى تمهيد وحديث عام وفى الباب الخامس تناول الرق عند أهل الاسلام فقسم الباب بعد تمهيد عام ، إلى ستة فروع تناول الرق ومعامله الرقيق وأخذ بعد ذلك يلخص ما تقدم ويختتم ما كتبه .

وتكلم فى الباب السادس ، عن الرق فى مصر من حيث العرف والأخلاق دون ما تقسيم أو تبويب .

والواقع أن الكتاب يعتبر فى مادته صغيرا بحيث لا يعدو فى حجمه حجم المقال المطول ، أو الكتيب الصغير ، وهو وان بدا فى تقسيمه يشير إلى بحث مطول ، فان كل فرع من فروع كان قصيرا حتى بلغ بعضها بضع سطور ، بل سطرًا ونصف سطر من حجم الكتاب الصغير .

وهو فكرة سريعة عن الرق غير مستفيضة ، وقد حاول استشارة بعض المراجع

العلمية ، ولكن دون أن يتبع في ذلك الطرق العلمية ، ولا حاول دراسة المادة دراسة نقدية تحليلية .

وكانت معظم مراجعه دينية ، ولكن لم ترد فيه مثلاً فتاوى القضاة والعلماء في البلدان الإسلامية المختلفة التي تحرم النخاسة ، تحريماً يبنى عليه تحريم ما هو واقع من القضاة في أى بلد آخر إذ ذاك ، ولا أفكار كبار المؤلفين الذين كتبوا في الرق ، ثم أنه لم يتكلم عن الرق من حيث النتائج والإرتباطات الدولية وغير ذلك ، وقد وعد المؤلف القراء بمراجعة ذلك وغيره في بحوث مطولة .

ولكن مهما كان الأمر ، فالكتاب مفيد ، فقد جاء رداً عاجلاً مختصراً مركزاً في صورة مقال ، لتلك الدعوى التي سمعها المؤلف عن الرق في الإسلام ولم تعجبه .
ولقد أعاد شفيق طبع كتابه « الرق في الإسلام » باللغة العربية في مارس سنة ١٩٣٧ .

قناة السويس مفخرة القرن التاسع عشر :

وشاء شفيق أن يؤلف عن قناة السويس على طريقته ، وذلك استجابة للظروف التي حفزته على إخراج الفكرة إلى حيز الوجود ، من وجود القناة كشكلة من المشاكل التي اصطدمت بها — على حد قوله — « سياسة حسن التفاهم » .
بدأ بمعالجة الموضوع في صورة محاضرة ألقاها في نادى الرابطة الشرقية في شتاء عام ١٩٢٦ ، شرح فيها بعض المواقع الجغرافية بالرسم والتصوير ، وما انتهى منها حتى طلب منه بعض الحاضرين درسها ووضعها في رسالة خاصة لتكون أصلح وأبقى عند الرجوع إليها فأخرجها ، وقد فرغ من طبعها في شكل رسالة مستقلة قصيرة في الوقت الذي كانت بريطانيا تعرض فيه مشروع معاهدة بين هدرسون ومحمد محمود .
وقد قام المؤلف بعرض عام عن تاريخ القناة منذ أن بدأ ذلك في شكل محاولات في أعماق التاريخ القديم والوسيط ، ثم تتبع مراحلها في العصر الحديث .

شرح المؤلف برزخ السويس قبل حفره ثم مدينة السويس والقناة زمن الفراعين في تلخيص مركز، لم يستشر فيه مرجعاً، ثم القناة في العهد الإسلامي، وهو إذ يحاول هنا استشارة بعض المراجع : من كتاب « أبو القدا » إلى كتاب تقويم البلدان ولكن دون دراسة تستحق الذكر .

ويبتقل لتاريخ القناة في القرن ١٩ فيمضى بسرد ظروف نشأة المشروع الأول ، وقد جاء ذلك العرض طريقاً ، وهو يسرد حوادثها حتى ينتهى من ذلك في عهد سعيد ويتابع الوصف حتى افتتاح القناة وحفلاتها وقد جاء وصفه لذلك منه شيئاً أيضاً ، ثم تكلم عن ضياع صفقة الأسهم التي كانت تملكها مصر وذلك سنة ١٨٧٥ في عهد اسماعيل ، وحالة القناة المالية وحركة المرور فيها وما إلى ذلك في شكل مقتضب وبهيج أبعد عن الأبحاث العلمية المتكاملة .

وفضلاً عن أن هذا الكتاب قد جاء - في صورة مقال طويل ينقصه المنهج العلمي إلى حد كبير ، فقد كانت نظراته نحو المسألة غير متكاملة فلم ينظر إلى القناة إلا من زاوية خاصة كمشروع يده مفعرة القرن ١٩، أما من الزاوية المصرية فلم يكن ذلك واضحاً تماماً فلم يبين تأثير المشروع على نهضة مصر الحديثة ، وعلى إخفاق ثورة عرابي وأثرها في أطماع بريطانيا في احتلال مصر لضمان مواصلاتها الإمبراطورية ، ثم كيف كانت مشروعاً استعماريّاً تسلطياً على حساب المصريين وأثر ذلك المشروع في شل حركة الاستقلال وما إلى ذلك مما أغفله وما لم يرد ذكر شيء منه إلا لماماً .

على أنه مع هذا يعد مقالا طريفاً خفيفاً مقتصراً مركزاً يعطى فكرة سريعة عن معالم تاريخ القناة في أسلوب مفهوم ، أما نهجه فهو جزء من منهج المؤلف العام .

ولقد نشر أحمد شفيق كتاباً ثالثاً ، ولكن بالفرنسية سنة ١٩٣١ ، وهو « مصر الحديثة ونقوذ الأجنبي فيها » وقد أراد به أن يكون سجلاً لخطوات الامتيازات

فى مصر لكل دولة من صاحبات الامتياز وقد ضمنه خريطة يستطيع من يراها أن يعرف تقدم وتأخر نفوذ كل دولة بمجرد النظر .

ويعتبر الكتاب فى الحقيقة ، تاريخا سياسيا لمصر من عهد نشوب الامتيازات الأجنبية يلخص تماما تاريخ مصر فى القرن ١٩ محتويا على صور عدة من وثائق مهمة . وقد طرق الكتاب عدة موضوعات هامة كاشراك مصر الحربى فى اعادة فتح السودان ، ونصيب إنجلترا فى ذلك ، ومصالح تركيا فى عهد اسماعيل وغير ذلك .

وقد عرضه فى اسلوب سهل — غير متكلف — وجاءت انتقاداته بصراحة وجراحة ولكن كان يحتاج كعده دائما فى عرض التاريخ إلى الدراسة العميقة القائمة على النقد والتحليل لا إلى سرد الأحداث والاهتمام بتتابعها كما مر بنا ثم إلى الشمول فى الحكم العام الذى كان سببه وجود نقص فى بعض مادة البحث سيما وأنه قد عاصر هذه الفترة الطويلة كلها وكتب فيها مذكراته .

فقد نقل مثلا رسائل مفيدة نبودلت بين الخديو والوزراء ولكن تجاهل التقارير المطبوعة التى صدرت من كرومر وحلفائه ولم يشر إلى أى كاتب ماعدا دوفرين وملنر وكان من مظاهر عدم الدقة ما جاء فى كتابه من أن شامبليون لم يكن من العلماء الذين جاءوا إلى مصر مع نابليون الأول ، وكانت الأرقام التى ذكرها عن المال الاحتياطى سنة ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ فى حاجة لمزيد من الدراسة وغير ذلك ، وقد جاءت أحكامه وآراؤه عن عرابى وسعد زغلول متأثرة بوحى من نزعتة المحافظة التى لا تتفق مع النزعة الثورية .

وليس معنى ذلك التشكيك فى قيمة الكتاب أو صاحبه بقدر ما هو مقصود من الكشف عما كان يعوزه من المزيد من البحث والنقد والتحليل كشأن كتابة التاريخ دائما .

والكتاب بعد هذا ، عبارة عن نتائج اختبارات وطنية عميقة لأحداث تاريخية

عاصرها ، وثمرة حياة مليئة بالحوادث والأعمال ، وقد تضمنت صفحاته الختامية عبراً وعظات وتشجيعاً للنشء الجديد ، كما شمل حجمه على (٢١٣) صحيفة .

لم يكن لشفيق بعد هذا من مؤلفات غير محاولة لتأليف كتاب عن مصر الحديثة بالاشتراك مع لفيف من كبار الكتاب كل في تخصصه .

فقد حدث أن قامت في نفس رئيس قسم التاريخ في جامعة تفتس بيوستن ، وكان قد حضر لمصر لأبحاث تاريخية ، لإيجاد كتاب يعطى الأمريكيين فكرة صحيحة عن مصر الحديثة ممن لا يعلمون عنها شيئاً إلا قليلاً ، وعند عودته إلى بلاده اتصل بأحمد شفيق عن طريق أحد الصحفيين السوريين الأستاذ « جيب إبراهيم » كاتبه وقائمه بفكرته وبأنه كبير الأمل في اهتمامه بمساعدته على إخراج هذا الكتاب بمعاونة بعض المصريين الاختصاصيين ، على أن يختص هو بكتابة فصل عن نقطة الشعور القومي وعلاقته بالأحزاب والصحافة منذ القرن التاسع عشر ، فقبل شفيق ذلك نظراً لاستقلاله كما يقول عن الأحزاب .

وبما أنه وأخوانه الذين اطلعوا على هذا الطلب اعتبروه دعاية لمصر ، فقد استعد لفيف من كبار الكتاب والمؤرخين للمساهمة في هذا الكتاب فاخص أحدهم بالرأى وآخر بالتطور الإسلامى ، وثالث عن الصحة ورابع عن الزراعة ، وخامس بالتجارة والصناعة ، وسادس بالأدب ، وسابع بالفنون الجميلة ، وثامن بالمبول الفكرية والفلسفية وتاسع بالتعليم ، وعاشر بالشئون الاجتماعية ، وحادى عشر بالتغيير السياسى فى مصر الحديثة ، وثانى عشر بمسائل العمال والفلاحين ، وثالث عشر بالاحتلال الإنجليزى والعلاقات الخارجية ، ولكنه لظروف قهرية لم يتمكن الأستاذ هوكنز صاحب المشروع من تنفيذ عزمة .

يقطـة الشعور القومى :

وحدث أن اتفقت الجامعة الأمريكية سنة ١٩٤٠ مع أحمد شفيق على إلقاء محاضرة.

عن هذا الموضوع بقاعتها الشرقية فألقى مقدمة عن سبب كتابته أما المحاضرة فقد قام بإلقائها الأستاذ محمد لطفي جمعه .

ولقد جاءت المحاضرة عن يقظة الشعور القومي - الذي شاء أن يسهم فيه في مشروع الكتاب السابق - مختصرة ولكنها كانت واضحة وملیئة بالمعاني والحقائق التاريخية . بدأها بتمهيد تحدث فيه عن صعوبة تناول موضوع يقظة الشعور القومي بمصر في هذه الفترة لتشابه الحركة في ظواهرها .

واعترض لضيق الوقت عن الامام السريع بالموضوع وبهذا تعمد الاختصار .

قسم البحث طبقا للعهود السياسية :

فتناول الشعور القومي في عهد الاحتلال الفرنسي فأعترف بأن الشعور الديني كان « أكثر ظهورا من الشعور القومي » وهذا صحيح تاريخيا .

ثم انتقل سريعا إلى عهد محمد علي ولكن في أسلوب تحليلي ، ولم يعتبر ثورة الشعب لتولية محمد علي أريكة مصر ثمرة « الاحساس بالعزة القومية » لأن الدافع لذلك كان احساس المصريين في القاهرة بظلم الأتراك والمماليك في رأيه ، ثم عطف محمد علي وتقربه منهم في زعامتهم الدينية وهذا الحكم في رأي سليم من الناحية التاريخية إذا كان المقصود من العزة القومية معنى المبدأ القومي . ولكن ليس معنى ذلك أنه كان خلوا من الشعور القومي فقد كان ذلك الشعور قد أخذ يتبلور منذ إلتقاء الشرق بالغرب في ساحة مصر من الحملة الفرنسية في إطار الفكرة الإسلامية .

واعتبر شفيق عهد اسماعيل تمة لعهد جده وقال بأنه قد حدثت في أواخر عهده بعض حوادث تبدو عليها طابع اليقظة القومية ولكنها في الواقع كانت بعيدة عن ذلك من هذا : قيام الضباط في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ضد النظارة المختلطة ، وهو حكم يتسم بمزيد من الاسراف فقد كان ثمة اختار فكري قومي كان يتجلى خلال الرماد ، وكان تدل عليه تلك اليقظة الفكرية السياسية التي عبرت عنها الصحافة واهتمام الناس

بما كان يدور على صفحاتها من نقد للظلم والظالمين وغير ذلك ، ثم يتابع مطلع هذه الحركة القومية فيرمقها بأنها كانت بإرادة اسماعيل وتحت بصره والحقيقة في أنه ساندتها ولم تكن كلها بإرادته ثم قال ربما تكون هذه الحركة سببا من أسباب يقظة الشعور القومي ولكنها في ذاتها لم تكن منبعثة عن هذا الشعور .

أما أنها ليست مرتكزة على شعور قومي ففيه اسراف في الحكم من العالم المؤرخ . فقد كان ثمة شعور قومي وإن لم يبلغ مرتبة العقيدة ، وقد وجد من ضعف الخديوية ما استطاع به التعبير فوقف بجانبه الخديوي كسبيل لغاياته وقد دلل على وجوده بمختلف المظاهر وجاء الاستعداد البادى في التعبير عنه في مجلس شورى النواب ومن الصحافة والجيش من أبرز الأدلة على وجوده ومصريته .

أما شق الحكم الثانى فهو طبعا مسلم به تاريخيا ، ثم يمضى شفيق فيتكلم في أواخر عهد اسماعيل — عن لون من الاختار الفكرى .

وأتى شفيق في محاضرته على عهد توفيق والحركة القومية فقال عنها بأنها أكبر حركة عرفت مصر حتى ذلك العهد ويقول « ولكنها على اتساعها لم يكن منبعها الحقيقى اليقظة في شعور الأمة بل سببها شعور الضباط المصريين بمحاربة عثمان رفقى الجركسى ناظر الجهادية لىنى قومه على حساب المصريين » .

على أن هذا يعتبر اعترافاً لا انكاراً للحركة القومية فى قومة الضباط ضد هؤلاء الأتراك والجركس ثورة ضد التحكم الخارجى تماما والداخلى الممتد فى الأسرة الخديوية ومن ثم فهى ثورة قومية وإن لم تكن على مستوى المبدأ القومى .

وعمضى شفيق فى اتجاهه السابق لىذكر سائر حوادث الثورة وكيف تطورت إلى سياسية ولكنه يقول بأن هذه الحركة التى بدأت « بأسباب شخصية » فى رأيه ، كان لها أثر قوى فى ايقاظ الشعور ، وقد كانت فعلا عاملا أذكى الشعور القومى .

ويلقى على الاحتلال مسئولية القضاء على هذه اليقظة الوليدة ثم أخذ يسرد عهد عباس فى اختصار ويتابع تصادمه مع الاحتلال ، وكيف ظهر مصطفى كامل وسافر

إلى فرنسا لاتمام دراسته بتشجيع من الخديو وكيف تعاهدا سرا بعد عودته « بالعمل الوطنى » ويمضى فى سرد أحداث الحركة القومية كما عاصرها وقد اعتبر حادثة دنشواى حادثا « هز الشعور القومى هزة عنيفة » وبين كيف أثرت جهود مصطفى كامل ، بتأييد عباس ، فى سحب إنجلترا لكرومر من مصر .

ويتكلم عن ظهور الأحزاب ونشأة الجريدة ونشأة حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية لينا فاس حزب الأمة ومصطفى كامل ، وقد حفز ظهور الحزبين وميل الخديو لسياسة جورست إلى تشكيل الحزب الوطنى رسميا .

ويتكلم عن مد أجل امتياز قناة السويس ويعتبر رفض الجمعية له مقياسا لتقدير الشعور القومى بل يعتبرها حدثا كبيرا فى تاريخ

ولقد اعتبر عدم الموافقة على المشروع من الجمعية العم والكرامة القومية ودليلا على يقظة الشعور ، ثم يتحدث منذ انفصال مصطفى كامل عن الخديو وظهور الأحزاب بما ينصف عن هذه الفترة وأن مضى وصفه مختصرا ولكن جاء مليئا بالمعانى .

ويتابع وصفه لسير الحركة القومية حتى سنة ١٩١٤ فيتكلم عن الجمعية التشريعية وكيف أراد بها الانجليز مصالمة الرأى العام وبعد ما بدا من اهتمام من الشعب بانتخابات هذه الجمعية من دلائل يقظة الشعور القومى ، فقد كان اهتماما لم يكن منتظرا .

ويتكلم عن عهد الحماية والشعور المكثوم فى أواخر سنة ١٩١٤ وعلان الحماية على مصر من إنجلترا ثم أخذ يملل الاستعداد للانفجار فى فترة الحرب بأسلوب بريطانيا الظالم الذى مس القوات والرجال . وهو تعليل سليم فقد كان أسلوبها الجارح الظالم الذى مس مقومات المجتمع سببا رئيسيا للثورة .

ويتابع الأحداث فى أسلوب واضح بمعان ملموسة ، فيتحدث عن تأليف الوفد ويفصح فى ذلك عن جوانب الشعور القومى وكيف تصدت له بريطانيا ومنعته من السفر لعرض القضية على مؤتمر الصلح وكان الانفجار والثورة الكبرى .

ويتابع ثورة ١٩١٩ في إعجاب بذلك الشعور القومي الذى تجلى ابان هذه الثورة
قراه يقول : —

« فى هذا الوقت بلغ الشعور بالقومية المصرية ذروته العالية » وهذا حق وينقل لنا
شعوره الذى أبداه ابان معاصرته لأحداثها ويمضى مع أحداث الثورة من الافراج عن
المعتقلين إلى لجنة ملنر ومقاطعتها واستقبال سعد ورفاقه بعد عودتهم من أوروبا بعد
مفاوضات سعد ملنر وبين كيف دل ذلك على نمو الشعور القومي .

ويتكلم عن بداية الانشقاق بتأليف حزب الأحرار الدستوريين ويتكلم عن الدستور
والانتخابات وتولى الوفد الحكم فى اقتضاب بالغ ثم تأليف حزب الاتحاد سنة ١٩٢٥
لإضعاف الوفد وحزب الشعب سنة ١٩٣٠ .

ويتكلم عن آثار هذه الأحزاب فى تدهور الشعور القومي مستثنياً فترات قصيرة ،
ويمضى فى حديثه عن الشعور القومي فى اقتضاب حتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ولقد جاء بحثاً مركزاً عرض فى تبسيط ، ولكن كان يحمل معان كثيرة ، وكان
سهل الاسلوب لم يتجاوز الحقيقة التاريخية فى رأينا إلا لما ، ولعل ضيق الوقت وقصر
البحث هو الذى نأى به عن اتجاه استشارة المراجع على أن ذلك لا ينقص من قدره
إذا علمنا بأن صاحبه كان معاصراً لفترة طويلة لأحداث البحث .

مصطفى كامل :

وكان لأحمد شفيق بضع من الأبحاث التاريخية نشرتها له الصحف المعاصرة ، كان
أهمها ما نشرته له الأهرام فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ ، بمناسبة لإزاحة الستار عن تمثال
مصطفى كامل ، وكان مقالا عن مصطفى كامل وقد تحدث عنه « بعاطفة حب الوطن »
وهو يرتدى « لباس التاريخ » الذى وهب حياته له كما قال ، وكرس جهوده فى سبيله .
وقد مضى فى حديثه عن إبراز جهوده فى يقظة الشعور القومي ، وأخذ يتحدث
عن حالة ذلك الشعور قبل ظهور مصطفى كامل ، بما لم يخرج عما سبق أن تحدثنا عنه
وذلك فى بضع صفحات .

فذكر أن الشعب لم يبدأ في « التيقظ الخفيف » إلا في أواخر عهد اسماعيل ، ولما جاءت الثورة العرابية في أيام توفيق ، نبهت الشعور واتسع مداه واشترك فيها الكثير من الشعب ، وهذا صحيح تاريخيا ، ثم يقول :

« إلا أن فشل هذه الثورة والإحتلال الإنجليزى بعدها أحمدا كل شعور وطنى فى عصر النهضة » ثم يستطرد فيبين أنه فى هذا العهد نشأ مصطفى كامل فلم تضعف عزيمته وقد بدأ التعارف بينه وبين عباس حلمى عقب توليته الملك .

ثم يتحدث عن تأليف اللجنة السرية بعد حادثة إقالة النظارة القهمية ، وبعد مسألة الحدود ، إذ اتفق مع مصطفى كامل على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان الممتازين بالوطنية ، وذكر أعضائها وكيف قررت هذه اللجنة القيام بالدفاع عن مصالح مصر بالكتابة فى فرنسا ومصر بأسماء مستعارة وبالخطب التى يلقيها مصطفى كامل فى أوروبا وينتقل بعد ذلك إلى حديث مصطفى كامل مع الكولونيل بارنج ، ويذكر شفيق كيف كان دائما يتصل بمصطفى كامل أثناء وجوده بفرنسا للدعاية . ويذكر نص رسالة وردت إليه منه فى ٢٥ يناير ١٨٩٥ عن حديث دار بينه وبين بارنج شقيق كرومر وكيف كان بارنج يرى ضرورة الإحتلال ومصطفى كامل يرى ضرورة الجلاء . ثم يثنى على مصطفى كامل لبراعته فى ذلك الحوار الذى دار بين الطرفين .

وينتقل للحديث عن عبقرية مصطفى كامل فى الدعاية ، وعريضته لمجلس نواب فرنسا وتعرفه على مدام آدم ، وكيف مهد له ذلك الكثير من السبل فى أوروبا لنشر دعونه .

وأخذ يتكلم عن أول خطبة وطنية القاها الزعيم الوطنى بعد ١٤ عاما من الإحتلال فى الإسكندرية ومبلغ آثارها فى نفوس المصريين ، ثم يتحدث عن انفصاله عن الخديو ، فيقول : بأنه مع أنه قد ذكر أن الخديو عاون مصطفى كامل وساعده ، فإنه يرى من الواجب أن يقرره بأن « جرأة هذا الشاب وقوته فى جهاده كانت مستمدة من إيمانه بالواجب أكثر من أى عامل آخر » وهو فى هذا مؤرخ منصف .

ومضى ليفصل كيف انفصل عن الخديو سنة ١٩٠٤ حينما رأى فى عباس ميلا إلى

اليأس من مجاهدة المحتلين بعد إبرام الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا وينتقل بعد ذلك إلى حادثة دنشواى وحسن استغلاله لها في تصويره الاحتلال في أبشع صورة « حتى اضطرت الحكومة الانجليزية أن تقبل معتمدها في مصر » .

ويتحدث عن تأليف الحزب الوطنى . . .

ثم يتكلم بعد ذلك عن أخلاق الفقيده بعد ذلك الاستعراض السريع لحياته ويلخص أهم صفاته التى ساعدته على النجاح « وفي مقدمة هذه الصفات الكبيرة ، : الوطنية العميقة ، والاخلاص الكامل ، والجرأة العظيمة ، والايمان بالله ، والعبقريّة السياسية والصحفية وقوة حججه وحضور البديهة » .

ولقد كان مقالاً تاريخياً وإن جاء مقتضباً فقد كان مركزاً واضحاً منصفاً من عالم مؤرخ معاصر لأحداث ذلك الزعيم الكبير .

وكان لأحمد شفيق بجانب ذلك بعض أمنيات عن مؤلفات في غير لون المؤلفات السابقة ، فبعد أن نيف على السبعين تمنى أن يخرج للناس كتيبين أحدهما لتعليم مبادئ الحساب فى أسلوب قصصى مترجم عن الفرنسية ، والثانى لتلقين مبادئ اللغة العربية على طريقة استحدثها موضحة بالصور .

وكان يرى فى هذين الكتيبين نقما كثيراً إذا عني بتدريسهما للناشئة ولكن لم يستطع ذلك فقد وافته المنية .

لقد كان شفيق مؤرخاً يحب التاريخ وكان ذا فضل على التاريخ المصرى الحديث ، لقد غدا شفيق التاريخ بمصادر ومؤلفات وكان ألمع مصادره « مذكراتى فى نصف قرن » ثم حوليات مصر السياسية .

وبالرغم مما احتواه المصدران من بعض الهنات الخفيفة أو القصور فقد أمن شفيق بهذا الاتجاج الكتاب والمؤرخين على مصادر التاريخ المصرى واسهم بهما فى تحرير تاريخنا الحديث من سيطرة العقلية الأجنبية ، وغدا القراء ، بعد المؤرخين ، أكثر أمناً من تأثير النظرة المنحرفة المنبعثة من معظم هذه العقليات التى لم تكتب فى معظمها

من زاوية فقط بل وعن غير فهم دقيق للشرق وروح الشرق ونظراته .
وقد انفسح بهذا أمام القراء والمؤرخين المجال للاستزادة من أكثر من مصدر علمي
بعد ما أخرجه شفيق لمعرفة الحاضر بدراسة الماضي — أما سوى هذين المصدرين فكانت
محاولات تأليف تاريخي كان يعوزها كلها منهج البحث العلمي السليم وكانت الحوليات
السياسية في محور واحد من ذلك المنهج ، وإن علت مراتبه في محاولات التأليف الأخيرة .
كان يهتم في هذه المحاولات الأخيرة كما كان يهتم في الحوليات السياسية بتدوين
مادة وترتيب الحوادث فيها وإثبات الوثائق ولكن دون ربط أو تحليل . وإن بدت
معالم ذلك في مؤلفاته الأخيرة أكثر وضوحاً ولكن لم تكن أحكامه عموماً أحكام
مؤرخ يهتم بالتأويل الحقيقي للتاريخ .

أما طريقة حكمه في كل مؤلفاته فتقوم على طريقة الميزان ذى الكفتين من تسجيل
الحسنات والسيئات ، طريقة تحمل العدل في شكلها ولكنها لا تصلح أساساً لمعرفة
العدالة في الحكم التاريخي الذي من شأنه ألا يتم ويكون صحيحاً وعادلاً إلا على أساس
التقدير العام .

وأن أحمد شفيق بعد هذا كله مؤرخ تمثل في فهمه ، مما قصد أن يكتب تاريخاً ،
منهجاً يجمع من القديم الحديث .

كان يحب التاريخ وقد أسدى إليه ما دعمه وأثار الاهتمام به ، وكان يود أن يوفق
برصد جائزة تمنح لمن يقدم أحسن رسالة في التاريخ كما كان يرغب ولكن وافته المنية .

الفصل السادس

آراؤه واتجاهاته الثقافية والاجتماعية

حالت دواعي السياسة بين أحمد شفيق وبين الأعمال الرسمية بعد عودته إلى مصر ، ولما كان دافق النشاط فقد تحول في نشاطه إذ ذاك إلى العمل الثقافي في خدمة بلاده .

أخذ بعد عودته يتحسس طبيعة السياسة فلم يطق حرارتها ، فأسرع في نشاط دافق لم يثنه عن المضي فيه ، شيخوخته التي كانت قد جالته ، ولا بصره الذي زايله ، بنشاط المحاولات الهادفة الفكرية .

فجاءت باكورة نشاطه بعد عودته لمصر في نشاطه مع جمعية الرابطة الشرقية . كان شفيق داعيه قويا لوجود الرابطة الثقافية والاقتصادية والأدبية بين الأمم الشرقية لم تؤثر شيخوخته في حماسه من أجل إقامة هذه الفكرة وتحقيقها .

وقد رأى نفر من رجالات هذا الشرق المتحضر أن من الوسائل المعنية على تحقيق رجائه في النهوض هو العمل على توثيق الصلات بين مفكره وأهله ، فبدأت الفكرة تتحقق في إحدى المناسبات في اجتماع ضم بعض الشرقيين ومالبت أن خرجت منه إلى حيز الوجود في شكل الرابطة الشرقية .

وقد هدام التفكير في إنشاء جمعية تربط أفراد الشرقيين وتنفيذ فيما بينهم من العلاقات . أسموها جمعية الرابطة الشرقية ، ثم اختاروا السيد عبد المجيد البكري أحد الحاضرين للرئاسة ، والسكرتارية أحمد زكريا .

ما إن سمع أحمد شفيق بهذه الفكرة حتى وجد منها ما يستجيب لآتيجهه الآخذ بإحياء هذه الفكرة فأسرع يعلن إنضمامه لجأه الرد باعتباره عضوا .

وبقدر ما وجد ترحيباً من الجمعية بقدر ما أولاهها عنايته فقد غدت من آماله الكبار
في أن تصبح يوماً ما نواة عصبة أمم شرقية .

ولقد حضر الاجتماع الذي عقد في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ وحضر من الأعضاء أكثر
من ٥٠ عضواً ثم تم انتخاب مجلس الإدارة فانتخب أحمد شفيق عضواً فيه وقد توفرت
أغراض الجمعية على توثيق الروابط بين الأمم الشرقية بالتعاون الفكري ودرس حضارة
الشرق وما يناسب اقتباسه لنهضته من الحضارة الغربية وأن تتوصل إلى ذلك بالوسائل
العلمية والاقتصادية وذلك بدعوتها بالقلم واللسان .

ودعا شفيق أعضاء الرابطة إلى تناول الشاي — ذات مرة — بدارها فعرض عليهم
أن تكون موضع المناقشة الأزياء والتقاليد الشرقية ، ثم خرج عليهم بعدة أسئلة دارت
كلها بين الأخذ بمبدأ الاندماج في الأخلاق الغربية والاحتفاظ بتقاليد نامع استبدال
بعض المظاهر بأخرى بما يفيدنا بمعنى السير في شكل اتقائي في مسيرة الغرب فدارت
مناقشة قيمة حول ذلك .

واقترح شفيق عدة اقتراحات نمت عن نشاط تجديدي وتقرر في النهاية فتح اكتاب
لإصدار مجلة تعبر عن أغراض الرابطة وتنشر مبادئها فأنهالت التبرعات لإنشائها ، ثم تم
اختيار أحمد شفيق لإدارة هذه المجلة فصدر العدد الأول منها في ١٥ أكتوبر وكتب فيها
شفيق عن الجمعية ماضيها وحاضرها ومستقبلها غير أن شفيق لم يدم في عمله طويلا
فقد استقال .

وقد استقال شفيق من لجنة المجلة في نوفمبر سنة ١٩٣٠ بعد أن كف بصره ولعجزه
عن القيام بهذه المهمة ولكن تقرر استبقاؤه لعدم الاستغناء عن وجوده

لم يدم عمر الرابطة الشرقية طويلا ، فسرعان ما انتهت بنشاطها إلى نون من الفتور
عن العمل أعقبه انقطاع حتى انفرط عقدها فأنتهت جمعية الرابطة الشرقية سنة ١٩٣١ .
وقد خدم شفيق فكرة الرابطة الشرقية وكانت وسائله في ذلك وفرة اتصالاته
بذوى النفوذ الذي كان له في نفوسهم ثجلة واحترام لا قناعهم بما ينطوى عليه هذا الأمل

من حق وقد لازم ذلك الأمل بعد انقضاء عهد الرابطة حتى نهاية حياته .
ولم يكن شفيق طوال هذه الفترة التي استغرقها نشاطه في الرابطة مكتفياً بهذا النشاط بل أصدر مجلة الاعلانات كحالة تناول شئون الاقتصاد ، " تلقت النظر إلى أهميتها وكان نصفها بالفرنسية والنصف الآخر بالعربية وقد صدر منها العدد الأول في ١٥ مارس سنة ١٩٢٥ ولكنها لم تدم طويلاً كما كان له بجانب ذلك كله نشاط تعليمي كبير .

كان لشفيق سابق نشاط في إنشاء الجامعة المصرية منذ بادر للأكتتاب لمشروعها بتبروط رآها في صالح هذا المشروع ومضى وهذا المشروع حتى أخرجه إلى الوجود يعاونه في ذلك موقف الخديو من تصرفاته حتى انتخبه مجلس الإدارة للوكالة فأضطلع بها خير اضطلاع .

وقد سار شفيق لم يفارقه العمل لخدمة بلاده ثم نشر التعليم وكان له دوره ورأيه في العناية بالتعليم العام في آراء تقديمه مفيدة فأشترك في المؤتمر الذي عقدته نقابة المعلمين سنة ١٩٢٥ وضم كبار رجال التعليم وكان تحت رئاسته .

وقد جذب التعليم المشترك لمزاياه الاجتماعية أما عن مجال التعليم فرأى أن تكون واحدة للجنسين في الهواء الطلق .

وقد رأى أنه من الواجب لكي يصلح المجال في تميم التعليم الأولى وجعله إجبارياً ألا يرتبط — للوصول إلى هذه الغاية — بضرورة إقامة ابنية فإن انتظار إقامتها يستدعى مدة طويلة وعندئذ يفضل إيجاد تدبير وقفي للحصول على أمكنة للتعليم الأولى بأن تقام المدارس من أخشاب وتغطي بالحصير المشدود ورأى أنه إذا وجدت هذه الأمكنة خصص بها قسم لرياضة الأطفال وقسم التعليم الأولى ورأى وجوب أن يكون هناك حديقة في ساحة كبيرة للرياضة البدنية ودورة مياه صحية بسيطة ولكنه رأى أنه بهذه التدابير الوقفية يمكن الحصول بعد مدة لا تزيد على خمس سنوات على جميع الأمكنة اللازمة لجعل التعليم الأولى إجبارياً على الأقل في القرى .

« وأما في المدن فقد يصح أن توضع لمدارسها الأولية سياسة بناء ثابتة من مميزات ، أن تكون مريعة التنفيذ ورخيصة التكاليف » . أما عن المعلمين فقد رأى أن البلاد فيها عدد كبير من المعلمين يكاد يكون عاطلا من العمل ورأى استخدامهم في ذلك وأن مشكلة المعلمين ليست من الشدة لدرجة لا يمكن اجتيازها بالتدرج في ظرف خمسة أعوام التي قدرت لإقامة مجال الدراسة الأولية .

ولا جدال في أن هذا الرأي رأى ينم عن تفكير سليم في محاولته كسر الحدود التي تحول دون منح الشعب حقه في التعليم العام فإذا لم تتوفر الأبنية أفليكن ثمة أمكنة تقام من الأخشاب وإذا لم تتوفر المعلمون فليحل أزمته القائمون من المعلمين وهكذا فالتعليم عنده يقاس بحاجة الشعب وضرورة هذا التعليم لهذا الشعب لرفع مستواه الفكري كي يستطيع أن يلحق بركب التقدم الحديث .

بجانب هذا ، كان له رأي في مناهج التعليم ومواعيد الدراسة وغير ذلك وقد رأى أن يكون سن القبول لرياض الأطفال فيما بين ٤ - ٦ ومن ٧ - ١٠ للتعليم الأولى . ومع اتجاها شقيق المادف إلى تعميم التعليم وتوسيع رفته نجد له رأيا لا ينسجم مع هذه الدعوى وحاجة البلاد إلى التعليم كما لمسها في اقتراحه السابق ، فقد صرح سنة ١٩٣٨ في الوقت الذي كانت الحاجة فيه ماسة لاتساع رقعة التعليم فيما يتعلق بالتعليم الثانوي والتعليم العالي بأنه « يحسن وضع نظام يجعل الدخول في المرحلة التالية من التعليم مقصورا على من يظهرون كفاءة خاصة واستعدادا أكيدا لها فلا يباح التعليم الثانوي إلا لمن يحصلون على درجات عالية في نهاية مرحلة التعليم الابتدائي » ولكل من اجتاز الامتحان كما هو الحال الآن .

وكذلك رأى ألا يباح التعليم الجامعي إلا لمن حصل على درجات عالية وأظهر استعدادا ممتازا لتلقي التعليم العالي .

أما الذين يتخلفون عقب كل مرحلة فتوفر لهم الامكنة اللازمة في التعليم الزراعي والصناعي الفني . .

كان الهدف هو جعل الكفاية الخاصة والاستعداد الكبير أساسا لدخول التعليم الثانوى والعالى وقد رأى ضمنا لهذا توجيه الامتحانات فى كل مراحل التعليم إلى اختبار ذكاء التلميذ وعقليته وفهمه وحقيقة استعداده وكان يعتقد أن هذه الطريقة مفيدة من عدة وجوه : الاول انها تعمل على ألا ينال التعليم العالى إلا من يستحقه ومن يضمن ارتفاع البلد من مواهبه الممتازة مستقبلا والثانى : هو اننا بهذا نقلل من عدد المتعلمين الذين يتعلمون تعليما عاليا لا اعتقاده أن البلاد ستظل مدة طويلة فى حاجة لمن يتعلمون تعليما فنيا والثالث هو : التخلص من شكوى الامتحان سنويا والرابع هو : الاقلال من الشكوى التى تثيرها كليات الجامعة من انحطاط مستوى الطلاب فيها تبعاً لانحطاط التعليم الثانوى .

لا جدال فى أن هذا رأى يعتبر فى ذاته أساسا سليما لنظام التعليم العام الجامعى ليوذى كل رسالته خير أداء ، لكن ذلك الرأى على وجهته قد جاء فى فترة كانت البلاد فى حاجة إلى العمل على اتساع رقعة التعليم فى فترة واسعة نحو المستقبل ولم تكن مصر إذ ذاك قد وصلت للدرجة التشيع أو ما يشابهها بحيث فرض القيود على التعليم أيا كانت فى هذه الفترة يزيد من حدة أزمة يعتبر علاجها أمرا صعبا كما أن الحد من التعليم ولو على هذا الأساس الذى رآه . لا يقلل من عدد المتعلمين فقد كانت علتة . لا ترجع إلى انتشار التعليم أو انكشافه بقدر ما كانت العلة فى سياسة الدولة إذا ذاك وإصلاحها لحل مشاكل الفرد الاجتماعية لأنها لم تكن تقيس ميزانيتها بحاجة الافراد ، من هذا كان رأيه على وجهته فى حاجة لتكامل ونظرة أمامية ومزيد من الدراسة .

ومن المسائل الثقافية التى اهتم بها أحمد شفيق — أيضا — مسأله عقد مؤتمرات دورية للثقافة العربية فقد انتهز فرصة إقامة احتفال لتكريم الشاعر أحمد شوقى فى هيئة مؤتمر عربى وعرض عليه هذه الفكرة فتال الاقتراح كل الاستحسان .

ومضى فى هذا الاتجاه يسعى لتوحيد برامج التعليم فى البلاد العربية وقد جاء ذلك أمرا متعا لاتجاهه فى الرابطة الشرقية ، فعرض هذه الفكرة على الدول العربية إذ ذاك على ملك العراق فى أغسطس سنة ١٩٢٧ والسعودية وبعض رجال العرب فووفق عليه .

١ . ثم قدم شفيق في يوم ٢٩ نوفمبر مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء المصري وهو عبد الخالق ثروت وقتئذ طالب فيها النظر في اقتراح عقد مؤتمر للثقافة العربية بصفة رسمية في مصر بناء على موافقة المسؤولين العرب الذين كان قد اتصل بهم بشأن ذلك ، ولما قابل رئيس الوزراء بعد ذلك قال إنه سيشير على وزير المعارف بالبحث ثم نصحه بأن يقابل به فزاره أحمد شفيق وكان على الشمسي وحادثه في الموضوع فأبدى ذلك استعداداه لبحثه ولكن الوزارة استقلت بعد ذلك وتولى المعارف في الوزارة الجديدة أحمد لطفى السيد فلما زاره شفيق كذلك واعد معه الحديث لم يجد عنده ميلا وقبولا للفكرة وحدث أن تطورت الظروف وأخذت مصر تفكر في دعم الروابط العربية بعد أن أخذت علاقاتها ببريطانيا تستقر سعيها بعد هذا العام إذ ذاك عادت تحس وجودها من جديد وتنظر للعروبة بشيء من الإهتمام .

وفي ظل هذا التطور عادت الفكرة التي نادى بها أحمد شفيق في العقد الثالث من هذا القرن إلى الإهتمام سنة ١٩٣٨ .

قرأ أحمد شفيق في هذا العام بأن الأستاذ العشماوى وكيل وزارة المعارف ب - إذ ذاك - اقترح في ٢٤ مارس أن يعهد إلى لجنة من كبار رجال التعليم في الوزارة والجامعة ببحث فكرة عقد مؤتمر يدرس شئون التعليم بين الأمم الشرقية وتحديد الموضوعات التي يعنى بها ، وتكونت اللجنة من وكيل وزارة المعارف رئيسا والوكيل المساعد للوزارة وعمداء كليات الجامعة مع خمسة من رجال التعليم .

إذ ذاك أرسل شفيق الجريدة الأهرام كلمة استبشر فيها باتجاه تفكير الوزارة في هذه الناحية ثم ذكر ملخصا لما دار بينه وبين الزعماء العرب وحكامهم حول هذه المسألة ثم قال شفيق إذ ذاك . إذا كانت الظروف السياسية والأحوال الإجتماعية والإقتصادية قد حالت في الماضى دون تحقيق الفكرة فأرجو أن تكون الفرصة اليوم سانحة ،

تمنى الرجل أن يتحقق ذلك الاتجاه لإيمانه به ولأنه ظهر من بين ذاته فكرة سعى إلى تحقيقها من قبل ومضى الرجل مع هذه الفكرة يتابعها ويحاول إبراز دورها في التجاها .

فتحدث مع الدكتور طه حسين والأستاذ العشماوى وقال لهما إن هناك ثالثاً فكر منذ سنوات فيما فكرتما فيه وأنه يوجد في وزارة المعارف ملف يضم المخابرات التي دارت في هذا الشأن وهو يدل على موافقة ملوك البلاد الشرقية .

ولقد عقدت اللجنة جلسات لبحث وسائل تنفيذ الفكرة وأخذ شفيق يراقب تطورات الموقف ويتسمع أنباء الاهتمام بالفكرة في حساسية كبيرة فقرأ مرة في إحدى المجلات بأنه ألفت لجنة برئاسة الأستاذ أحمد أمين بأسم جمعية الدراسات العربية فكتب إليه رسالة يستقهم فيها عن مهمة هذه الجمعية وعما إذا كانت ستبقى تبحث موضوع « توحيد البرامج » فجاءته رسالة يقول فيها أن جماعة من إخواننا السوريين من دمشق وبيروت وفلسطين يتشاورون في إيجاد رابطة علمية ثقافية تعمل على إحياء العلوم العربية وترقيتها بالدرس والنشر .

ويتابع شفيق الموقف فيقرأ في جريدة منبر الشرق كلمة عن أعمال اللجنة المشكلة بالمعارف فيطمئن لما قرأ على مصير فكرته من أنها بدأت تدخل في دور التنفيذ ثم تمنى أن يتم ذلك قريباً .

فقد اتصلت الوزارة بوزارة الخارجية تطلب منها بيانات عن الخطط والبرامج ومشاكل التعليم ونظامه ونوع المعونة التي تقدمها الأقطار الشرقية لتشجيع الجهود الثقافية وجموعة الكتب الدراسية فردت بالموافقة على فكرة عقد المؤتمر مكونة من اليمن وفلسطين وشرق الأردن ولبنان وسورية والعراق وإيران ، أما تونس والجزائر ومراكش فقد ردت عنها فرنسا بأن طرق التعليم بهذه البلاد تسير وفقاً لعاداتها مع اعتذارها عن الاشتراك في المؤتمرات ، كما أرسلت الوزارة إلى المنطقة الخليفية بالمغرب فلم ترد وللسودان فوعد وكيل حكومته في ٢ يناير سنة ١٩٣٩ بالعناية بالأمر وتقدمت لإيران بمقترحات .

أما جلسات اللجان فقد عقدت اللجنة العامة بوزارة المعارف جلستها الأولى في ٤ يولييه سنة ١٩٣٨ وقررت بحث وسائل تنفيذ فكرة عقد المؤتمرات ودراسة سياسة التعليم والمناهج ، على أن تسير الأمم الشرقية كعشائر تربطها صلات الرحم

ولكل عشيرة تقاليدها وتنظيم العلاقات بين البلاد التي ردت على مصر والارتفاع بتناول الآراء وتكوين اللجنة القرعية . . وتابعت اللجنة العامة جلساتها بعد ذلك لاستكمال دراسة الموضوع .

لقد كان أحمد شفيق — بلا جدال — سباقا في تفكيره في هذا وذلك بما كان يذكي الوعي الثقافي .

لم يكتف شفيق بهذا بل مضى يعني بشيء آخر مرتبط بهذا وبالتعليم في مصر وهو اللغة العربية وتعليمها للناشئين خاصة ، وقد حاول في وقت ما أن يطبع كتيبا لتعليم القواعد للأطفال بطريقة جديدة لولا أن صرفه عن ذلك بعد التدبر فيه كثرة مشاغله .

وقد ظل يتتبع هذه المسألة أيضا حتى سمع الأستاذ بهي الدين بركات وزير المعارف يفتتح موسم الاذاعة المدرسية في ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ ويطلق فيها مسألة لإصلاح الهجاء العربي وتسهيله على الأطفال ومسألة تبسيط اللغة العربية نحوها وصرفها .

ولقد ألقت لجنة من وزارة المعارف لدراسة هذه المسألة وهي (تبسيط اللغة) والتقدم بمقترحات ، غير أن مقترحات اللجنة أثارت اعتراضات جمة .

كان شفيق جم النشاط يرحب بكل اتجاه نحو الإصلاح ، وكما أسهم في ذلك المجال كانت له اتجاهاته وكانت له آراءه في مجال الإصلاح الاجتماعي الذي أخذ ينشغل به خصوصاً في العشر السنين الأخيرة من حياته .

ولقد كان من أكبر ما قام به بعد الانتهاء من مؤلفاته التي شغلته وملأت عليه شفاف قلبه ذهاباً وإياباً ، أن ينشغل بمسائل الإصلاح الاجتماعي لاعتقاده أن هذه المسائل جديدة بعناية كل وطني ولكن جاء دورها متأخرا في وقت كانت قد انتهكت الشيخوخة جداً فأرى أن يعرف لنفسه حقها فلما أشرف على الثمانين سنة ١٩٣٨ وقع بما له من آمال وما قام به من أعمال بقي من آماله طبع كتابه « أعمالى بعد مذكراتى » وكان يأمل بعد أن يفرغ من طبعه أن يبدأ في الاستجمام في مكان هادئ ولكن الرجل مضى مع هذا المجهود الكبير ، يعمل وأن بدأ في أعمال لا تحتاج لكد كبير حتى نهاية مماته ولا غرو

فهو الشعور بضريبة الحياة الذى كان يحضره ويدرك فرضها على ذاته ، فكان لا يستريح حتى تؤدي تلك الضريبة نحو نفسه ونحو أبنائه ونحو الأجيال القادمة مستنفداً في ذلك حدود طاقته ومستجيباً إلى طبيعته ومنطق بيئته وظروفه .

على أنه رغم قناعاته بهذه الجوانب من النشاط فقد كانت له آراؤه ، واتجاهاته في الإصلاح الاجتماعى ، فكان له ثمة آراء نشرتها الصحف العربية وبعض المجلات .

ولقد كان اتجاهه فيما رآه من اصلاح ، بعكس تأثير شخصيته بالحضارة الغربية اتجاهها يمزج بين القديم والحديث نهجا آمناً به ، من الأخذ بالحضارة الغربية على أساس التطور في شكل انتقائى وعلى حذر فلا كان شقيق بالرجل المحافظ تماماً ولا كان بالعصرى تماماً ، بل وسطاً .

كانت فكرة تحرير المرأة وتعليمها قد اختمرت في رأى : قاسم أمين بإخراج كتاب في هذا الصدد وعرض عليه أن يشاطره العمل فلم يرض ، فنهه من تلبية طلبه سليمان : الأول عمله الحكومى الذى لم يكن يسمح له بالتفرغ لمسألة يعلم بأن تأليف كتاب فيها لا ينتج الثمرة المرجوة ثانياً : اعتقاده بأن الأفكار لم تنهياً بعد لقبول مثل هذه الدعوة .

وكان أحمد شفيق يرى أن لكل من الشرق والغرب تقاليداً وعادات يتأثر بها ولا يستطيع عنها نزولاً لما مر عليها من قرون وحقب واضطلع عليها من ظروف ومؤثرات وليس الخير في أن يأخذ المرء بتقاليد قومه وينطبع بطابعهم جملة أو تفصيلاً ويرى أيضاً أن الرجولة الكاملة التى يتغيرها الشاب هى ليست في أن ينقاد الشخص إلى تقاليد الشرق أو الغرب انقياداً تاماً ، ولكنها في المزج بين تقاليد الاثنين واستصفاء ما هو انفع واجدى .

وكان يرى أنه من التعب والجهد عند أن تقف بالمرء في دائرة ضيقة وأفق محدود فلا تدعة يضرب في طريق التقدم والسعى لذلك ويعترف شفيق بأنه « من انصار المزج بين الحضارتين والإخذ في كليهما من الفضائل فذلك وحده طريق الرجولة الكاملة . »

وهو ما صار عليه شقيق حتى في أسلوب حياته فيها ، وكان يرى أنه نظرا لان الغرب قد سبق الشرق بأشواط بعيدة في ميدان الحضارة والتقدم فقد وجب على الشرق « أن يأخذ عنهم فضائل هذه الحضارة يأخذ عنهم العلم المذهب المصفي والاقتصاد والعناية بالصحة ومعرفة الواجب والمحافظة على الوقت واستثماره في النافع والثقة المتبادلة والصدق والامانة وغير ذلك من الصفات التي جاء بها الشرع الشريف ولا تنافر وتقاليدنا . . . »

تلك كانت نظراته نحو إصلاح المجتمع وتجديده ولم تكن تلك تمثل رغبته التي ينفرد بها دون سائر معاصريه من جيله ، بل كانت هذه النزعة هي السائدة في ذلك الوقت بين المفكرين من المصلحين الاجتماعيين والسياسيين ونزعة الشرق العربي في مضمار التقدم وكان قوامها السير بالتقدم في شكل انتقائي وعلى حذر كي يستقر الإصلاح ولا يكون داعيا للنفور والاستثارة .

ومن خلال هذه النظرة جاء رأيه عن الإصلاح في الزى وشئون المرأة والسفور والعادات الموروثة كالزواج وغيره ثم أزمة الزواج وغيرها .

تراه يقول عن الزى في نقد يسوقه بنظرته أن الزى الأجنبي نسرب إلينا وكانت تلك عادة سيئة أخذناها عنهم دون تبصر أو تدبر وكان غير راض عن الطربوش كزى للرأس ويعتبره غير لائق لمن يعيش في البلاد الباردة كما كان في نظره غير لائق أيضا كزى للرأس في مصر لأنه لا يقي العينين ولا الرقبة من أشعة الشمس كذلك لم يرقه زى القميص ورباط الرقبة فكان يعتبرها غير مفيدتين وقد حاول ابتكار زى جديد اقتصادي وارتداه فعلا وخرج به لمقابلة بعض أصدقائه في جرة عليه يشيع بين الناس ولكنه اخفق فيه لأنه لم يستحوذ على رضا الناس ولا إعجابهم لعدم أناقته .

أما عن شئون المرأة فقد سبق أن عرضنا رأيه وقد تبين في إطار نظراته التحريرية

المتحفظة وكان له رأى ينساب من خلال تلك النظرة فى الإصلاح فهو يقول عن النساء « أما النساء فأنى أكره منهن الخلاعة الزائدة فى الأشياء تلك التى تعارض والقواعد الصحية والمالية والشرع الإسلامى والنوق وكنت من أنصار الحجاب الكلى ولأنا أبيع للمرأة كما يبيع لها الشرع أن تكون سافرة الوجه واليدين » .

ويرى أن السفر يسهل على طالب الزواج أن يرى من يريد أن تكون شريكة حياته كما تراه . هى أيضا .

واستنكر بعض العادات الاجتماعية التى تمارسها فى « الزار » وكذا العديد فى الجنازات وغيرها وبعد ذلك وأمثاله عادات قبيحة يرى العدول عنها .

وكان يرى استكمالاً لصفات الرجولة أن يتحل الرجل بصفات تميزه عن المرأة فيكون فى ذاته رقيقاً فى شهامة وديعاً فى رجولة ويقول :

« التعديل الذى أراه أن يأخذ من الغرب مالا يتنافر مع المدنية الشرقية سواء كان من وجهة الشرع أو العرف وأفضل الوسائل عندى عقد مؤتمر يسمى مؤتمر العائلة الإسلامية يستعرض العادات الحسنة والصفات ثم يقرر الصالح منها ويعدل ما يلزم تعديله بحيث لا يختلف مع الشرع والتقاليد الشرقية ١١

وكان له رأيه الخاص فى أزمة الزواج عبر عنه فى إحدى المجلات التى كانت تقوم باستفتاء عن حل أزمة الزواج ، وبناء على طلبها أبدى رأيه فى أول يولية سنة ١٩٣١ فيقول بأن الدين بين البلاد الإسلامية يساعد على الزواج فى جميع نواحيه .

أما عن مصر فىرى أن كلمة أزمة لا تعبر تعبيراً حقيقياً « بدليل أن الأرياف فى رأيه لا تعرف هذه الازمة وإنما يسمع عنها فى المدن فقط .

وقد رأى أن الأرياف فى مصر بمنجاة عن أزمة الزواج وأنه إن كانت هناك أزمة فهى فى المدن دون القرى .

ثم مضى شفيق يعلل أزمة الزواج بين الطبقتين الثالثة والثانية بين الشعب فى فهم موضع المجتمع القائم .

أما الطبقة الراقية في رأيه فالأزمة بينها ترجع إلى إسراف الزوجات « إسرافاً قد لا تعرفهن ميلاتهن في أوروبا . »

وقد رأى علاجاً للأزمة بين المدن أن يشير بالعمل على مداواة داء الإسراف وعلاج الحالة الخلقية العامة ويقوم ذلك في رأيه بالتعاون بين المنزل والمدرسة ثم تنظيم المهور ومظاهر الأفراح والإكثار من التعليم الصناعي بمختلف درجاته لضمان المستقبل .

ولما طلب منه أحد المعنيين بأزمة الزواج سنة ١٩٣٣ إبداء رأيه في تلك الأزمة قال بأنها أزمة طارئة على مصر وأنه يعتقد أنها وفدت عليها من المدنية الغربية ، وقد زادت الظروف الموضوعية شدة وأخذ يعللها بأسباب اقتصادية واجتماعية وخلقية بما لم يخرج عما سبق ذكره كثيراً ، ولما وليت الحكم وزارة على ماهر سنة ١٩٣٦ وألفت « المجلس الاجتماعي الأعلى » كتب شفيق إلى جريدة الاهرام بما كتبه خاصاً بالمسائل الاجتماعية وما أن علم بتأليف جمعية للدراسات الاجتماعية ، حتى كتب إلى من ألفها مستحسنًا هذه الفكرة وشرح له في رسالته سابق اهتمامه بهذا الموضوع وأنه منضم إلى الجمعية لجاء الرد بالموافقة والترحاب وكان ذلك في أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

كان شفيق يرحب بكل دعوة إصلاحية وقد أثار اهتمامه تفرغ مصر لاذلك واهتمامها بشؤونها الاجتماعية فقد بدأ الاهتمام بوضع الدراسات الاجتماعية في معهد دراسي كما أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس سنة ١٩٣٩ .

وقد نشر بجانب ذلك بضع مقالات عن تقاليد المجتمع منها مقاله عن حفلات الموالد في مصر ، في جريدة الاهرام في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ذكر أنواعها بين الشعب وبين الأسرة الخديوية في الماضي كما نشر مقالا آخر بمناسبة عيد الاضحى في جريدة الاهرام في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٩ عن الزيارات في الاعياد وتطور تقاليدها وكان مقالا تاريخيا ، ثم مقالا عن الاحتفال بالعام الهجري بمناسبة أول العام الهجري بتاريخ ٢٢ فبراير

سنة ١٩٣٩ غنمة بعض الاقتراحات التي تخدم أغراض هذا اليوم الكريم، ثم مقالا في ٢ فبراير سنة ١٩٤٠ بعنوان تطور المآدب الرسمية في مجلة المصور وذلك بمناسبة صدور قرار الحكومة بتحريم تقديم الخمر في الحفلات الرسمية، وقد أبدى إعجابه بالقرار وقد تحدث حديثا تاريخيا استعرض فيه تقاليد هذه المآدب في نصف قرن من الزمان حسب معلوماته في أيام الخديويين الثلاثة إسماعيل وتوفيق وعباس، وقد حمل هذه المقالات اتجاهه ونزعته التي عرف بها، وكان بجانب ذلك يجد ساعيا لتشجيع كل فرد يبدى إلتاجا أو رأيا قيما.

الفصل السابع

صفاته - وفاته

إن البحث عن أحوال الشخصيات المشهورة يفرى الكاتب والقارىء - ما -
كى يبحث عن أحواله الشخصية فيشوق المطلع إلى جوانبها الخاصة .

ولإذ نغضى الفصول السابقة في بيان حياة « شفيق » وجوانبها التي اشتهر بها فإنه
من الجدير أن نعرض طرفاً مما يقابل به ذلك ، بالبحث في الجوانب الخاصة به .

ارتقى شفيق إلى الطبقة العليا في المجتمع من طبقته الوسطى - كما رأينا - ثم نال
حظاً وافراً من الثقافة الغربية فكانت شخصيته مزاجاً بين القديم والجديد بين صفات
الطبقتين ، شخصية وسطاً ، تغلبها النزعة المعتدلة له ، فلم يكن له صفات الطبقة الارستقراطية
تماماً كالصلف والكبرياء والاستعلاء ، بل عاش في غير حقد وفي بساطة واعتدال
تهذب العقيدة الإسلامية وقد جاءت شخصيته السوية ثمرة البيئة والوراثة على حد سواء
يجمع بين صفات الطبقتين في اعتدال .

وقد كان في ريعان شبابه أنيق الثياب في وجهه وسامة ، وفي صفاته فتوة وفي حديثه
عذوبة وفي ملاحظه أمارات النعم وفي أشارته أبهة المتصلين بالبيت المالك ، ورشاقة المتحلين
بآداب السلطان ، فلما هجمت عليه إمارات الشيخوخة من أثقال الحوادث ، أخذت تلك
الصفات تنصوح ولكن دون أن تفقد ملاحظها .

كان تفكيره ينم عن ذكاء ، وفي نزوعه لا يميل للطفرة ولا بالثورة بل بالتطور على
أساس اتقائى ، وقدعاون ذكاؤه ، وذاكرته الواعية على خدمة الاجيال بما خلفه من
مذكرات ومؤلفات ، وكان يلزمه شعور بالذات في إطار الشعور بالجماعة ولكن
كانت تغلبه النزعة المعتدلة .

ولعل أبرز شيء في هذا هو ذلك الشعور الذى كان يلح عليه بالتعبير عنه ، في طريقه

غير المطروق من الموضوعات بصورة سمت فوق حد الاعتدال ثم تكريس حياته لكتابة المذكرات الشخصية يساعده استعدادة في ذلك ، ليبقى في سمع الأجيال ، خالدا ما بقي أثره يحكى دور الجبرتي ، ولكن في العصر الحديث .

وكان أبرز ما يبدو منه لإثاره الحسنى والخضوع للحق ومروءته ثم إحسانه المستور وكثيراً ما كانت تدفعه أريحيته ومروءته ومكاته لاستخدام مسعاه لدره أى كرب قد يتعرض له أحد ممن عرفهم من ذوى المكانة من المصريين .

وكان رجل إحسان ، كما كان رجل مروءة ، وبالرغم من أنه كان يبدو بميله إلى القصد في صرف المال ، اعتماداً على ما كان يرى في مظهره من الصدوف عن مظاهر الأبهة والبذخ فإنه كان من هؤلاء الذين ينفقون المال عن طيب خاطر ، فقد كان موقفه من بعض سخاياً إحدى الفتن التي حدثت في الأزهر والتي ترتب عليها أن فصل منه بعض أهله موقفاً كريماً ، فقد كان بعضهم رقيق الحال ، وكان شقيق يمدحهم بالمال عن طريق بعض أصدقائه .

وكان الرجل وسطاً في عاداته ، بقدر ما كان في نظراته نحو المجتمع ، في إعطاء ذاته حقها من الوجود ، في غير الإضرار بعلاقته بغيره ، فكان لا يشرب الخمر لعلها بضررها ولا يدخن ولا يتعاطى القهوة إلا القليل ممزوجاً باللبن لما كان يعلمه من تأثيرها السيء في الأعصاب ومثلها بقية المنبهات ، ولا يسرف في ملاذ الحياة فلم يكن نهماً في أكله ولا في غيره .

وكان يتوجع لدخول بعض عادات الغربيين في أساليب الحياة الشرقية وكان يتمنى لو سلم هو وسلم الكثيرون وسلمت حياة المسلمين من تأثير هذا التيار الجارف من ناحية الحياة الغربية لاعتقاده أن في التقاليد الإسلامية الصحيحة ما يكفل الخير لكيان الأسرة وسلامة الأخلاق والحياة المطمئنة .

وكان حريصاً على وقته فكان يشغله بعمل يستكمل به الناقص من المشروعات ، وأحياناً كان يشغله برياضة المشي .

وكان من عاداته السير لمسافات كل يوم ثم يقظة مبكراً ، وكان هذا الرجل الميال للترفيه عن القارئ ، بعض الأحيان يصف « رقصة القلة » في معرض باريس ، ويسلك مسلك الرجال في كل الأحوال كما يتجلى من موقفه من الخديو عندما شاء السير وأهدافه في الأوقاف بما يمس كرامة شفيق وفي غير ذلك .

وكان جم النشاط لا يكل حتى في سن الشيخوخة ، ولا يمل ذهاباً وجيئة وترحالا وجدلاً وحواراً .

ظل هكذا طوال حياته ، حتى بعد أن ترك حياته الرسمية إلى الأعمال الأدبية والثقافية — كما ذكرناه — حتى إذ بلغ الستين شاء إقامة دار راحته في شيخوخته ، يستقر بها وتكون مركز لقاء هادىء بينه وبين أصدقائه ومحبيه .

اختار قطعة أرض في شبرا فأنشأ بها ما عرف « بروضة شفيق » .

بدأ اهتمامه بالإنشائها سنة ١٩٢٦ وقد أخذ يغرس الأشجار فيها في العام الثاني ثم بناء قصر الروضة سنة ١٩٢٨ وأخيراً افتتحه في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ ، حيث استقر في هذه الروضة إلى نهاية حياته .

وقد بلغت ساحة الروضة ٣٣ فدانا ونصف تقريبا ، وقد أقام قصره بين هذه المساحة الواسعة التي حولت ألوانا من الأشجار ، واتخذ لقصره بينها ممرا من الأشجار الوارقة ، من البرتقال والموز والمشمش والتفاح وعدة من الأزهار .

في هذا القصر كانت نهاية المطاف له ، فيه استكمل نشاطه ، وفيه كان يقابل أصدقاءه ويقيم لهم الولائم والحفلات .

كان يجمع حوله في القصر أصدقاءه من الأوفياء ويتناول معهم أحاديثا متناثرة من أحلام الرابطة الشرقية إلى غيرها والنيل يجرى بجوارهم ريانا مباركا وذكر الله يعطر ما كانوا ينشقونه من هواء عليل عاطر .

ولقد ظل بادی النشاط حتى بعد أن أتم نشر مذكراته في نصف قرن ، بعد نشر

حولياته السياسية رغم شيخوخته ، وفقدانه بصره فكان يغذى بعض الصحف في أثر الأخرى بالمقالات حول بعض الموضوعات الثقافية .

ولقد ظل في أيامه الأخيرة مهتما بجمع الوثائق والمستندات وأصول المذكرات التي تم طبعها لكي يودعها مكانا أميناً تمهيدا لاهدائها لدار الكتب حيث تحفظ هناك أصلا خطيا لما كتب من مذكرات ، بيد أنه كان حريصا على سرعة إنجاز هذا العمل لشعوره بالشيخوخة .

لم تلبث هذه الشيخوخة أن نالها المرض لأثر أصابته ببرد خفيف لم يعبأ به وأثر خروجه في بعض الزيارات في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وأول شهر رمضان سنة ١٣٥٩ . وبعد افطار ذلك اليوم ذهب يحيى أقاربه ومعارفه في مصر والمعادي ، وكأنما كان يودعهم الوداع الأخير ، إذ أنه لم يلتق بهم بعد ذلك لاشتداد المرض عليه .

عرض نفسه على طبيبه اخص ، فأشار عليه بالاعتكاف عدة أيام ووصف له الدواء ولكن المرض إزداد شدة فاستحضر أنجاله بعض مشاهير الأطباء ، فقرروا أنه مصاب بالتهاب رئوي ، وكان ذلك مع سابق إصابته بالسكر في شيخوخته نذيرا من عجا فاضطرب أهله وأصحابه الذين اتصل بهم الخبر ، واستمر المرض في شدته ، فاستدعى قومسيونا من الأطباء المصريين والأجانب ، فقرروا بأن الأمل في شفائه ضئيل ، وبقي بعد هذا يعاني آلام المرض في غيبوبة مستمرة حتى توفي في الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ١٥ رمضان الموافق ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وحوله أنجاله وأقاربه وبعض اخصائه فنعتته الصحف الكبرى ، وقد شيعت جنازته فسارت فيها جموع عدة يتقدمها العظماء والعلماء والصحفيون والأثرياء وعارفوا فضله وبجده وقد وافته المنية بمنزله بالقبة عن ثمانين سنة مليئة بالنشاط والكفاح .

فهرس

| صفحة | |
|------|--|
| ٣ | مقدمة : |
| ٧ | الباب الأول : حياة أحمد شفيق |
| ٨ | الفصل الأول : نشأته وحياته الدراسية |
| ١٨ | الفصل الثاني : تدرجه في الوظائف واضطلاعه على دخائل السياسة |
| ٦١ | الباب الثاني : آثار أحمد شفيق التاريخية |
| ٦٣ | الفصل الأول : أحمد شفيق وكتابة المذكرات التاريخية |
| ٦٨ | الفصل الثاني : مذكراتي في نصف قرن |
| ١١٩ | الفصل الثالث : التمهيد لحوليات مصر السياسية |
| ١٢٩ | الفصل الرابع : حوليات مصر السياسية |
| ١٤٩ | الفصل الخامس : مؤلفات أحمد شفيق |
| ١٦٢ | الفصل السادس : آراؤه الاجتماعية والثقافية |
| ١٧٥ | الفصل السابع : صفاته ووفاته |

مطبعة غنيمر
تليفون ٩٠١١٩٣

